الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية
شعبة: العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور هيكل الصناعة المصرفية في تحديد الاستراتيجيات التنافسية للبنوك في الجزائر

أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد صناعي

إعداد الطالب :
➢ مهدي مونير

إشراف الأستاذ :
➢ أ.د – مرغاد لخضر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ.د/ قريدعمر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
أ.د/ مرغاد لخضر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة بسكرة
أ.د/ قريشي العيد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة بسكرة
أ.د/ صلاح الدين شريط	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة الجلفة
أ.د/ حميدة مختار	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة المسيلة
أ.د/ خروبي مراد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة باتنة

الموسم 2025

بسم الله الرحمان الرحيم

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

صدق الله العظيم

(المجادلة 11)

شكر و عرفان

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد.. والشكر لله من قَبل ومِن بَعدِ.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف

الأستاذ الدكتور مرغاد لخضر

على ما بذله من جهد، وما قدّمه من توجيه علمي، ودعم متواصل طيلة فترة إنجاز هذه الأطروحة .

لقد كان لنصائحه القيمة، و ملاحظاته الدقيقة، ومتابعته المستمرة، الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بوافر الشكر والامتنان إلى الدكتورة الفاضلة والأخت العزيزة

الدكتورة حيمر مريم

على مساندتها المتواصلة، ونصائحها الثمينة، وتشجيعها المستمر،

الذي كان له الأثر الكبير في تجاوز العديد من التحديات.

ولا يفوتني أن أعبّر عن تقديري العميق لكافة الأساتذة الأفاضل الذين ساهموا في تكويني العلمي والأكاديمي طيلة سنوات الدراسة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة الكرام

على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وعلى ما تفضلوا به من وقتهم وجهدهم وملاحظاتهم البنّاءة التي سيكون لها بالغ الأثر في تطوير هذا العمل.

فلكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير والعرفان.

الإهـداء

إلى أمي الحبيبة،

نبع الحنان، ورفيقة الدرب،

التي كانت لي الأم والأب، والسند بعد الله،

دعاؤك ورضاك سرّ نجاحي، فلكِ مني كل الحب والامتنان.

إلى روح والدي الغالي،

الذي رحل عن الدنيا بجسده،

لكنّه باقٍ في قلبي بروحه ودعائه،

لولا دعمه وتربيته ما كنت لأصل إلى ما أنا عليه.

رحمك الله وأسكنك فسيح جناته.

إلى إخوتي الأعزاء،

سند ظهري بعد الله،

الذين كانوا ولا زالوا الداعم الأول في كل لحظاتي،

شكراً لكم على الحب، والمساندة الدائمة.

إليكم جميعاً، عائلتي و اصدقائي أهدي هذا العمل المتواضع،

تقديراً وعرفاناً ووفاءً.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر واستراتيجيات التنافس التي تتبناها البنوك العاملة في هذا القطاع، مع التركيز على كيفية تأثير العوامل الهيكلية للصناعة المصرفية على قرارات البنوك في اختيار استراتيجياتها التنافسية.

كما استندت الدراسة إلى نموذج الاقتصاد الصناعي "هيكل–سلوك–أداء(SCP) "، الذي يربط بين هيكل الصناعة المصرفية، وسلوك البنوك، بالإضافة إلى نظريات الاستراتيجيات التنافسية، مثل نموذج بورتر للقوى الخمس، لتحليل العوامل المؤثرة على المنافسة في الصناعة المصرفية في الجزائر.

و قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي، و قد توصلنا إلى وجود درجة كبيرة من التركز الصناعي في الصناعة المصرفية في الجزائر التي تتميز بهيكل احتكار القلة، حيث تهيمن البنوك العمومية رغم قلة عددها على الحصة السوقية من الودائع و القروض، و في المقابل تتجه البنوك الخاصة و الأجنبية إلى تقديم منتجاتها بجودة و بأسعار معاملات أقل و التركيز على التكنولوجيا المالية(FinTech) ، لتعزيز موقعها التنافسي في ظل هيمنة البنوك الكبيرة.

و قد توصلنا إلى ان هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر يؤثر على اختيار الاستراتيجيات التنافسية من خلال محددات هيكل الصناعة، لكن يختلف تأثير هذه المحددات حسب حجم البنوك و موقعها التنافسي في الصناعة المصرفية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجيات التنافسية، الصناعة المصرفية في الجزائر، البنوك، محددات هيكل الصناعة.

Résumé :

cette étude vise à analyser la relation entre la structure de l'industrie bancaire en Algérie et les stratégies de concurrence adoptées par les banques opérant dans ce secteur, en mettant l'accent sur la manière dont les facteurs structurels de l'industrie bancaire influencent les décisions des banques dans le choix de leurs stratégies concurrentielles.

L'étude s'est appuyée sur le modèle de l'économie industrielle "Structure-Comportement-Performance" (SCP), qui relie la structure de l'industrie bancaire, le comportement des banques, ainsi que les théories des stratégies concurrentielles, telles que le modèle des cinq forces de Porter, pour analyser les facteurs influençant la concurrence dans l'industrie bancaire en Algérie.

Plusieurs méthodes ont été utilisées, notamment notamment la méthode descriptive et analytique, la méthode historique et la méthode d'étude de cas. Nous avons constaté un degré élevé de concentration industrielle dans l'industrie bancaire en Algérie, caractérisée par une structure d'oligopole, où les banques publiques, bien que peu nombreuses, dominent la part de marché des dépôts et des prêts. En revanche, les banques privées et étrangères tendent à offrir leurs produits avec une qualité supérieure et des prix de transaction plus bas, en se concentrant sur la technologie financière (FinTech) pour renforcer leur position concurrentielle face à la domination des grandes banques.

Nous avons conclu que la structure de l'industrie bancaire en Algérie influence le choix des stratégies concurrentielles à travers les déterminants de la structure de l'industrie, mais l'impact de ces déterminants varie selon la taille des banques et leur position concurrentielle dans l'industrie bancaire en Algérie.

Mots-clés : Stratégies concurrentielles, Industrie bancaire en Algérie, Banques, Déterminants de la structure de l'industrie.

Abstract

Throughthisstudy, weaim to analyze the relationshipbetween the structure of the bankingindustry in Algeria and the competitivestrategiesadopted by banks operating in thissector, focusing on how the structural factors of the bankingindustry influence banks' decisions in choosingtheircompetitivestrategies.

The studyrelied on the industrialeconomics model "Structure-Conduct-Performance" (SCP), which links the structure of the bankingindustry, the behavior of banks, as well as competitivestrategytheories, such as Porter's Five Forces model, to analyze the factorsinfluencingcompetition in the bankingindustry in Algeria.

Severalmethodologieswereemployed, including descriptive and analyticalmethods, Wefoundahighdegree of industrial concentration in the bankingindustry in Algeria, characterized by an oligopolistic structure, where public banks, despitetheirsmallnumber, dominate the marketshare of deposits and loans. In contrast, private and foreignbanks tend to offertheirproductswithhigherquality and lower transaction prices, focusing on financialtechnology (FinTech) to enhancetheircompetitive position in the face of the dominance of large banks.

Weconcludedthat the structure of the bankingindustry in Algeria influences the choice of competitivestrategiesthrough the determinants of the industry structure, but the impact of thesedeterminants varies according to the size of the banks and theircompetitive position in the bankingindustry in Algeria.

Keywords: Competitivestrategies, Bankingindustry in Algeria, Banks, Determinants of industry structure.

الـــمـــــوضـــــــوع	الصفحة
شكر و عرفان	I
الإهداء	II
ملخص باللغة العربية	III
ملخص باللغة الفرنسية	IV
ملخص باللغة الانجليزية	V
الفهرس	VI
فهرس الجداول	XII
فهرس الأشكال	XIV
مقدمة	أ–م
الفصل الأول: هيكل الصناعة و الاستراتيجيات التنافسية في نموذج الاقتصاد الصناعي	**1–49**
تمهيد	2
المبحث الأول: الاقتصاد الصناعي: المفاهيم ، التطور و تيارات التحليل	3
المطلب الاول: مفاهيم حول الاقتصاد الصناعي	3
المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الصناعي	7
المطلب الثالث: تيارات تحليل الاقتصاد الصناعي	9
المطلب الرابع: الاقتصاد الصناعي في ظل التطور التكنولوجي	15
المبحث الثاني: نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي scp (هيكل–سلوك–أداء)	17
المطلب الأول: لمحة عن النموذج	17
المطلب الثاني: العلاقة بين مكونات النموذج	19

المطلب الثالث: العناصر المكونة للثلاثية(هيكل–سلوك–أداء)SCP	21
المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لنموذج SCP	30
المبحث الثالث:الاستراتيجيات التنافسية ضمن هيكل الصناعة	32
المطلب الأول: مفاهيم حول الاستراتيجية	32
المطلب الثاني: تحليل الاستراتيجيات التنافسية	34
الفرع الأول: الاستراتيجيات التنافسية وفقا لمنظور مايكل بورتر	34
الفرع الثاني: الاستراتيجيات التنافسية حسب Kotler	41
الفرع الثالث: الاستراتيجيات التنافسية حسب نموذج الساعة الاستراتيجية لبومان Bowman و فولكنر Faulkner	42
المطلب الثالث: النماذج و النظريات التنافسية	43
الفرع الأول: نظريات التنافسية في الاقتصاد الصناعي	43
الفرع الثاني: نموذج القوى الخمس لبورتر	43
الفرع الثالث: نموذج أوستن	47
المطلب الرابع: العلاقة بين هيكل الصناعة و سلوك المؤسسات	48
خاتمة الفصل	49
الفصل الثاني: الاستراتيجيات التنافسية ضمن هيكل الصناعة المصرفية	50–86
تمهيد	51
المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول الصناعة المصرفية	52
المطلب الأول: المفهوم و الظهور التاريخي للصناعة المصرفية	52

الفرع الأول: تعريف الصناعة المصرفية	**52**
الفرع الثاني: الجذور التاريخية للصناعة المصرفية	**53**
المطلب الثاني: تطور الصناعة المصرفية	**55**
الفرع الأول: الصناعة المصرفية في ظل الأزمات العالمية	**55**
الفرع الثاني: الصناعة المصرفية في ظل التحولات التكنولوجية	**56**
المطلب الثالث: تصنيف البنوك	**57**
المطلب الرابع: المنافسة في الصناعة المصرفية	**61**
المبحث الثاني: هيكل الصناعة المصرفية	**64**
المطلب الأول: تعريف هيكل الصناعة المصرفية	**64**
المطلب الثاني: محددات هيكل الصناعة المصرفية	**65**
المطلب الثالث: العوامل و التحديات المؤثرة على هيكل الصناعة المصرفية	**71**
المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية للبنوك ضمن هيكل الصناعة المصرفية	**72**
المطلب الأول: المنافسة، التنافسية و الميزة التنافسية في البنوك	**72**
الفرع الأول: تعريف المنافسة المصرفية	**72**
الفرع الثاني: التنافسية في القطاع المصرفي	**74**
الفرع الثالث: الميزة التنافسية في البنوك	**75**
المطلب الثاني: التحليل الهيكلي و السلوكي للصناعة المصرفية وفق نموذج SCP	**76**
الفرع الأول: أهمية تحليل هيكل الصناعة المصرفية	**76**
الفرع الثاني: تحليل هيكل الصناعة المصرفية في نموذج SCP	**76**
الفرع الثالث: العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية و سلوك البنوك	**83**

المطلب الثالث: نظرية الأسواق القابلة للتنافس	85
خاتمة الفصل	86
الفصل الثالث: تجارب دولية في الاستراتيجيات التنافسية في الصناعة المصرفية	87-131
تمهيد	88
المبحث الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة	89
المطلب الأول: واقع الصناعة المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة	89
المطلب الثاني: القطاع المصرفي في دولة الإمارات في ظل الأزمات الدولية	94
الفرع الأول: الاقتصاد الإماراتي في ظل الأزمات العالمية	94
الفرع الثاني: القطاع المصرفي في دولة الإمارات في ظل جائحة كورونا	97
المطلب الثالث: الاستراتيجيات التنافسية في القطاع المصرفي في الإمارات	103
المبحث الثاني: التجربة الماليزية	108
المطلب الأول: دراسة بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي في ماليزيا	108
المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية وسيلة لنجاح العمل المصرفي في ماليزيا	110
المطلب الثالث: الاستراتيجيات المتبعة لتطوير القطاع المصرفي في ماليزيا	115
المبحث الثالث: التجربة البريطانية	120
المطلب الأول: واقع الصناعة المصرفية في بريطانيا	120
المطلب الثاني: تطور مؤشرات أداء الصناعة المصرفية في بريطانيا	121
المطلب الثالث: الاستراتيجيات الحديثة في الصناعة المصرفية البريطانية	123
خاتمة الفصل	131

الفصل الرابع: الاستراتيجيات التنافسية للبنوك ضمن هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر	**132-195**
تمهيد	**133**
المبحث الأول: اصلاحات و تطور الجهاز المصرفي في الجزائر	**134**
المطلب الأول: أهمية الاصلاحات المصرفية و التحرير المالي	**134**
المطلب الثاني: قراءة تاريخية لتطور الجهاز المصرفي في الجزائر	**135**
المطلب الثالث: وضعية الصناعة المصرفية في الجزائر عربيا و عالميا	**144**
الفرع الأول: وضعية الصناعة المصرفية على مستوى الاقتصاديات العربية	**144**
الفرع الثاني: وضعية الصناعة المصرفية في الجزائر على مستوى العالم	**149**
المبحث الثاني:تحليل هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر نموذج في الاقتصاد الصناعي	**152**
المطلب الأول:تطور بعض مؤشرات الصناعة المصرفية في الجزائر	**152**
المطلب الثاني: تحليل هيكل الصناعة المصرفية في نموذج SCP	**160**
الفرع الأول:هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر	**160**
الفرع الثاني: سلوك البنوك في الصناعة المصرفية في الجزائر	**175**
الفرع الثالث:أداء البنوك في الصناعة المصرفية في الجزائر	**176**
المطلب الثالث: تحليل قوى التنافس ضمن هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر	**179**
المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية و تحليل العلاقة(هيكل-سلوك) للبنوك في الجزائر	**183**
المطلب الأول: الاستراتيجيات التنافسية للبنوك في الجزائر	**183**
المطلب الثاني: تحليل العلاقة(هيكل-سلوك) في الصناعة المصرفية في الجزائر	**191**
خاتمة الفصل	**195**

خاتمة	**196**
قائمة المراجع	**207**

فـــهـــرس الـــجـــداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1.1	متطلبات الاستراتيجيات العامة للتنافس حسب بورتر	40
1.2	أنواع و خصائص المنافسة في الصناعة المصرفية	62
1.3	البنوك المتواجدة في دولة الإمارات العربية المتحدة لغاية سنة 2022	90
2.3	أهم المؤشرات المصرفية في الإمارات العربية المتحدة:2023-2024	93
3.3	أهم المؤشرات الاقتصادية في الإمارات العربية خلال الفترة(2007-2012)	95
4.3	توزيع أقوى 50 مصرفا عربيا حسب الموجودات بين الدول العربية	99
5.3	تطور بعض مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي في ماليزيا خلال الفترة 2018-2023	108
6.3	تطور حصة البنوك التقليدية و الاسلامية في ماليزيا(2015-2023)	112
7.3	توزيع التمويل المصرفي الاسلامي في ماليزيا سنة 2019	114
8.3	نسبة شركات التكنولوجيا المالية الاسلامية في ماليزيا سنة 2020	116
9.3	تطور نسب الخدمات الرقمية في ماليزيا خلال الفترة(2018-2023)	117
10.3	تطور عدد البنوك في بريطانيا خلال الفترة(2000-2023)	120
11.3	تطور بعض مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي في بريطانيا خلال الفترة 2018-2023	122
12.3	نسبة استخدام الخدمات الرقمية في بريطانيا(2018-2023)	124
13.3	البنوك الرقمية في بريطانيا	126
14.3	تطور حجم الأصول للبنوك الإسلامية في بريطانيا(2010-2024)	129
1.4	تطور المؤشرات النقدية و المصرفية للجزائر و ترتيبها عربيا خلال الفترة (2019-2022)	144
2.4	مقارنة مؤشر السلامة المصرفية في الجزائر (2021-2022)	145
3.4	مؤشر ربحية القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة(2021-2022)	147

4.4	مؤشر العائد على الأصول بالنسبة للبنوك الاسلامية في الجزائر(2020-2021)	148
5.4	تطور معدل ملاءة الصناعة المصرفية في الجزائر(2019-2023)	152
6.4	تطور معدل الأصول السائلة للبنوك في الجزائر(2018-2023)	154
7.4	تطور حجم القروض المصرفية في الجزائر(2018-2023)	155
8.4	تطور حجم الودائع المصرفية في الجزائر(2018-2023)	157
9.4	تطور جودة محفظة الصناعة المصرفية في الجزائر(2019-2023)	158
10.4	توزيع البنوك و المؤسسات المالية المتواجدة في الصناعة المصرفية في الجزائر(2017-2023)	161
11.4	توزيع الوكالات التابعة للبنوك و المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)	163
12.4	حصة البنوك العمومية و الخاصة من حجم الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)	165
13.4	حصة البنوك العمومية و الخاصة من حجم القروض المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)	166
14.4	معدلات التركز السوقي للصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام مقياس(HHI)خلال الفترة(2017-2023)	169
15.4	مؤشرات التركز المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2018-2020)	172
16.4	الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر	173
17.4	تطور مؤشرات ربحية البنوك في الجزائر(2017-2023)	176
18.4	تطور المعاملات باستخدام البطاقات خلال الفترة(2022-2023)	184
19.4	المعاملات البنكية باستخدام البطاقات الالكترونية في الجزائر(2022-2023)	185
20.4	تطور حجم ودائع التمويل الاسلامي في الجزائر(2020-2023)	186

فـــــهـــــرس الأشـــــــــكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	العلاقة بين مكونات نموذج (هيكل–سلوك–أداء)SCP	19
2.1	مكونات نموذج SCP	21
3.1	العلاقة التبادلية بين مكونات نموذج SCP	28
4.1	عناصر صياغة الاستراتيجية التنافسية	35
5.1	الاستراتيجيات التنافسية العامة لبورتر	37
6.1	نموذج تحليل هيكل الصناعة ل" Porter "	44
1.2	الأداء المصرفي بين الكفاءة والفعالية	78
1.3	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الاماراتي (2007–2012)	95
2.3	معدل نمو الموجودات(مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال سنة 2022 مقارنة بعام 2021	98
3.3	تطور عدد المصارف من بين 50 مصرف عربي	100
4.3	التوزيع النسبي للقطاع المصرفي العربي من إجمالي الموجودات المصرفية سنة 2022	101
5.3	استثمارات شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية سنة 2020	103
6.3	مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي في ماليزيا (2018–2023)	109
7.3	مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا	111
8.3	تطور حصة البنوك التقليدية و الاسلامية في ماليزيا (2015–2023)	113
9.3	نسبة التمويل الاسلامي لمختلف القطاعات في ماليزيا	114
10.3	شركات التكنولوجيا المالية الاسلامية في ماليزيا و بعض دول العالم	116
11.3	نسبة استخدام الخدمات الرقمية في المصارف الماليزية(2015–2023)	117
12.3	تطور عدد البنوك في بريطانيا خلال الفترة(2000–2023)	121
13.3	مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي في بريطانيا (2018–2023)	122
14.3	نسبة استخدام الخدمات الرقمية في بريطانيا(2018–2023)	124

فـــــهـــــرس الأشـــــــكـــــال

15.3	تطور حجم الأصول للبنوك الاسلامية في بريطانيا(2010-2024)	129
1.4	محاور الإصلاح المصرفي في الجزائر	135
2.4	معدل الملاءة المصرفية للجزائر سنة 2023 مقارنة ببعض دول العالم	149
3.4	معدل تغطية الأصول السائلة للخصوم قصيرة الأجل في الجزائر مقارنة ببعض دول العالم لسنة 2023	150
4.4	معدل العائد على رأس المال ROE	151
5.4	تطور معدل ملاءة الصناعة المصرفية في الجزائر(2019-2023)	153
6.4	تطور معدل الأصول السائلة للبنوك في الجزائر(2018-2023)	154
7.4	تطور حجم القروض المصرفية في الجزائر(2018-2023)	156
8.4	تطور حجم الودائع المصرفية في الجزائر(2018-2023)	157
9.4	تطور جودة محفظة الصناعة المصرفية في الجزائر(2019-2023)	159
10.4	حصة البنوك العمومية و الخاصة من حجم الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)	165
11.4	حصة البنوك العمومية و الخاصة في الجزائر من حجم القروض المصرفية خلال الفترة(2017-2023)	167
12.4	معدلات التركز السوقي للصناعة المصرفية للبنوك العمومية في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)	170
13.4	معدلات التركز السوقي للصناعة المصرفية للبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)	171
14.4	تطور مؤشرات ربحية البنوك في الجزائر(2017-2023)	177
15.4	نموذجSCP (هيكل-سلوك-أداء) في الصناعة المصرفية في الجزائر	178
16.4	نموذج تحليل هيكل الصناعة المصرفية حسب "Porter"	181
17.4	تطور حجم ودائع التمويل الاسلامي في الجزائر(2020-2023)	187

مـــقـــــدمـــــــــة

يعتبر نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي (هيكل–سلوك–أداء) و المعروف بنموذج**SCP**:(**Structure-comportement-performance**) من أهم نماذج التحليل في علم الاقتصاد، حيث يهتم بدراسة و تفسير العلاقات التفاعلية و المتشابكة بين مختلف مكوناته لفهم البيئة التنافسية داخل الصناعات، من أجل مساعدة المؤسسات التي تنشط داخل هذه الصناعات على تحديد الاستراتيجيات التنافسية الملائمة لها حسب متطلبات بيئتها الداخلية و الخارجية بالشكل الذي يتوافق مع إمكانياتها المادية و البشرية و علاقتها مع المنافسين.

و من بين أهم الصناعات التي تتأثر و تؤثر بشكل كبير على مؤشرات الاقتصاد الجزئية و الكلية في كل اقتصاديات العالم، نجد الصناعة المصرفية و ذلك من خلال دورها الكبير في تمويل مختلف القطاعات الإستراتيجية، و يتضمن مفهوم هيكل الصناعة المصرفية تركيبة القوى و العوامل التي تشكل البيئة التنافسية التي تنشط فيها البنوك و تؤثر على سلوكها، أدائها و استراتيجياتها التنافسية التي تتبعها ضمن هيكل الصناعة المصرفية، و يعد الفهم الجيد لهيكل الصناعة المصرفية عاملا بالغ الأهمية في تحليل البيئة التنافسية للبنوك و فهم سلوكها داخل الصناعة.

في هذه الدراسة، سوف نحاول تحليل البيئة التنافسية في الصناعة المصرفية في الجزائر من خلال تحليل هيكل الصناعة المصرفية و محدداته، و ذلك لمعرفة الدور الكبير الذي يلعبه هيكل الصناعة المصرفية في تحديد الاستراتيجيات التنافسية للبنوك المتواجدة ضمن هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر، و تحديد الصلة بين هيكل الصناعة واختيار الاستراتيجيات التنافسية وكيفية التعامل مع التحديات والفرص المستقبلية في ظل البيئة التنافسية المتطورة و المتجددة باستمرار.

- **.إشكالية الدراسة**

سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل الصناعة المصرفية و أبعاد و محددات هيكل الصناعة المصرفية من خلال معرفة دورها في اختيار الاستراتيجيات التنافسية للبنوك ضمن هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر، و ذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور هيكل الصناعة المصرفية في تحديد الاستراتيجيات التنافسية للبنوك في الجزائر؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية، سوف نقوم بوضع مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو دور نموذجSCP في تحليل الصناعة؟
2. ما المقصود بهيكل الصناعة المصرفية؟
3. على أي أساس يتم اختيار الاستراتيجيات التنافسية للبنوك ضمن هيكل الصناعة المصرفية؟
4. ما هو دور تمييز المنتجات داخل هيكل الصناعة المصرفية في اختيار الاستراتيجيات التنافسية للبنوك؟
5. كيف يمكن للبنوك الجزائرية الاستجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة المصرفية الدولية و التي تؤثر بشكل كبير و مباشر على سلوك البنوك في الجزائر في ظل التغيرات السريعة على مستوى العالم خاصة في ظل التوجه الرقمي للعالم في كل القطاعات؟

- **فرضيات الدراسة**

بغية الإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة، قمنا بوضع جملة من الفرضيات الرئيسية منها و الفرعية كالتالي:

- **الفرضية الرئيسية**

يساهم هيكل الصناعة المصرفية في اختيار الاستراتيجيات التنافسية للبنوك في الجزائر من خلال تحليل محددات هيكل الصناعة المصرفية و تحليل العلاقة(سلوك-أداء).

- **الفرضيات الفرعية**

1. يساعد نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي(هيكل-سلوك-أداء) على فهم العلاقات الديناميكية بين مختلف مكوناته من خلال تحليل الصناعات و الأسواق لفهم مكونات البيئة التنافسية داخل الصناعة.
2. يقصد بهيكل الصناعة المصرفية عدد البنوك وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد.
3. اختيار الاستراتيجية التنافسية للبنك يتحدد حسب درجة التركز الصناعي داخل الصناعة المصرفية.
4. تمييز المنتجات داخل هيكل الصناعة المصرفية يحفز البنوك على التوجه نحو الاستراتيجيات الحديثة للصناعة المصرفية.
5. البنوك الجزائرية تمتلك الليونة الكافية للاستجابة بسرعة للمتغيرات المحلية والدولية خاصة التكنولوجية منها، سواء من خلال التغيرات في هيكل الصناعة المصرفية، أو اختيارها للاستراتيجية التنافسية المناسبة لها.

- **أهداف الدراسة**

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو توضيح المفاهيم المتعلقة بالاستراتيجية و التنافسية و هيكل الصناعة المصرفية و علاقته بسلوك البنوك في الجزائر في نموذج الاقتصاد الصناعي.

بالإضافة إلى الهدف الرئيسي، نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- استمرار البحث في تخصص الاقتصاد الصناعي و نموذج التحليل(هيكل–سلوك–أداء).
- تسليط الضوء على الفكر الاستراتيجي الحديث لدى البنوك في بعض دول العالم.
- عرض واقع الصناعة المصرفية في الجزائر.
- تحليل محددات هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر.
- تحليل أبعاد الاستراتيجيات التنافسية في الصناعة المصرفية في الجزائر.

- **أهمية الدراسة**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال عدة جوانب أهمها:

- **بالنسبة للباحث:** تتمثل أهمية البحث بالنسبة للباحث في زيادة الرصيد المعرفي المتعلق به في تخصصه(الاقتصاد الصناعي)، كما تترجم تجسيدا لرغبته الشخصية في دراسة الموضوع و البحث و التعمق في أهم متغيرات الدراسة.

- **بالنسبة لحقل المعارف العلمية:** تتمثل في:

- أهمية الاقتصاد الصناعي في تحليل الصناعات يعتبر إضافة لتخصص علم الاقتصاد من حيث أسلوب التحليل و فهم العلاقة الديناميكية المتواجدة داخل الصناعات.
- أهمية الصناعة المصرفية في اقتصاديات كل دول العالم باعتبارها احد الركائز الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي.
- أهمية هيكل الصناعة المصرفية في التأثير على مكونات الصناعة المصرفية بشكل عام.
- تحليل تنافسية الصناعة المصرفية عن طريق نموذج بورتر يساعد على فهم المحيط التنافسي داخل الصناعات.

- **بالنسبة للمجتمع**

- باعتبار الصناعة المصرفية و تطور الخدمات المصرفية تمثل الشريان الرئيسي لأي اقتصاد وطني خاصة في جانبها الاجتماعي، فحركة رؤوس الأموال تؤثر بشكل كبير على حياة الفرد و المجتمع.

- **أسباب اختيار الموضوع**

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

1. كون الاقتصاد الصناعي يدخل ضمن صلب تخصصنا، بالإضافة إلى أنه التخصص الذي ساعدنا على فهم و تحليل العلاقات الديناميكية داخل الصناعة المصرفية في الجزائر.
2. كون الموضوع هو امتداد لبحثنا في رسالة الماجستير.
3. الرغبة الشخصية في دراسة الصناعة المصرفية في الجزائر و تحليلها من منظور الاقتصاد الصناعي.

4. الرغبة في معرفة موقع الصناعة المصرفية من الاستراتيجيات التنافسية في العالم.
5. يعتبر موضوع هيكل الصناعة أحد المتغيرات التي تحفز على البحث العلمي و التحليل داخل أي صناعة، و ذلك بالنظر إلى العناصر المتعددة التي تحكمه، بالإضافة إلى نتائج الدراسات و البحوث المتعلقة به و التي تحفز الباحثين على التعمق أكثر و البحث فيه بشكل أكبر.

- **صعوبات الدراسة**

أثناء دراستنا لبحثنا هذا، واجهنا جملة من الصعوبات لعل من أهمها:

- صعوبة الحصول على معلومات و توضيحات من طرف البنوك من خلال بعض الزيارات الميدانية التي وضحت بأن أغلب القائمين على البنوك يقومون بتنفيذ الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنوك التي يعملون فيها دون الإلمام الكافي بشكل جيد بهذه الاستراتيجيات مما صعب علينا الحصول على معلومات دقيقة حول الموضوع، بالإضافة إلى صعوبة تقديم إحصائيات دقيقة للباحثين.
- صعوبة ربط متغيرات الدراسة في الصناعة المصرفية في الجزائر نظرا لحساسية و خصوصية الصناعة على خلاف باقي الصناعات.
- تشعب الموضوع و صعوبة ضبطه.
- نقص المؤشرات المتعلقة بالبنوك في الجزائر، و إن وجدت فإنها تتعلق بسنوات و مؤسسات معينة فقط.
- رغم كثرة المادة العلمية و المواقع المتعلقة بالبنوك و الاقتصاد الصناعي و الاستراتيجيات التنافسية في الجزائر، لكنها في بعض الأحيان تكون مصدرا لبعضها البعض، إضافة إلى عدم تطابق بعض المؤشرات بين السنوات لبنك الجزائر بين مختلف التقارير.

- كثرة الدراسات المتعلقة بإشكالية البحث يؤدي لكثرة اختلاف وجهات النظر بين الباحثين مما يستدعي ضرورة التركيز و الاطلاع على أكثر عدد من الدراسات التي تفصل و لو بشكل نسبي في اختلاف آراء الباحثين.

-صعوبة الربط بين متغيري الدراسة(هيكل–سلوك) بسبب اتساع و تعقد العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية و الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنوك.

- **نموذج الدراسة**

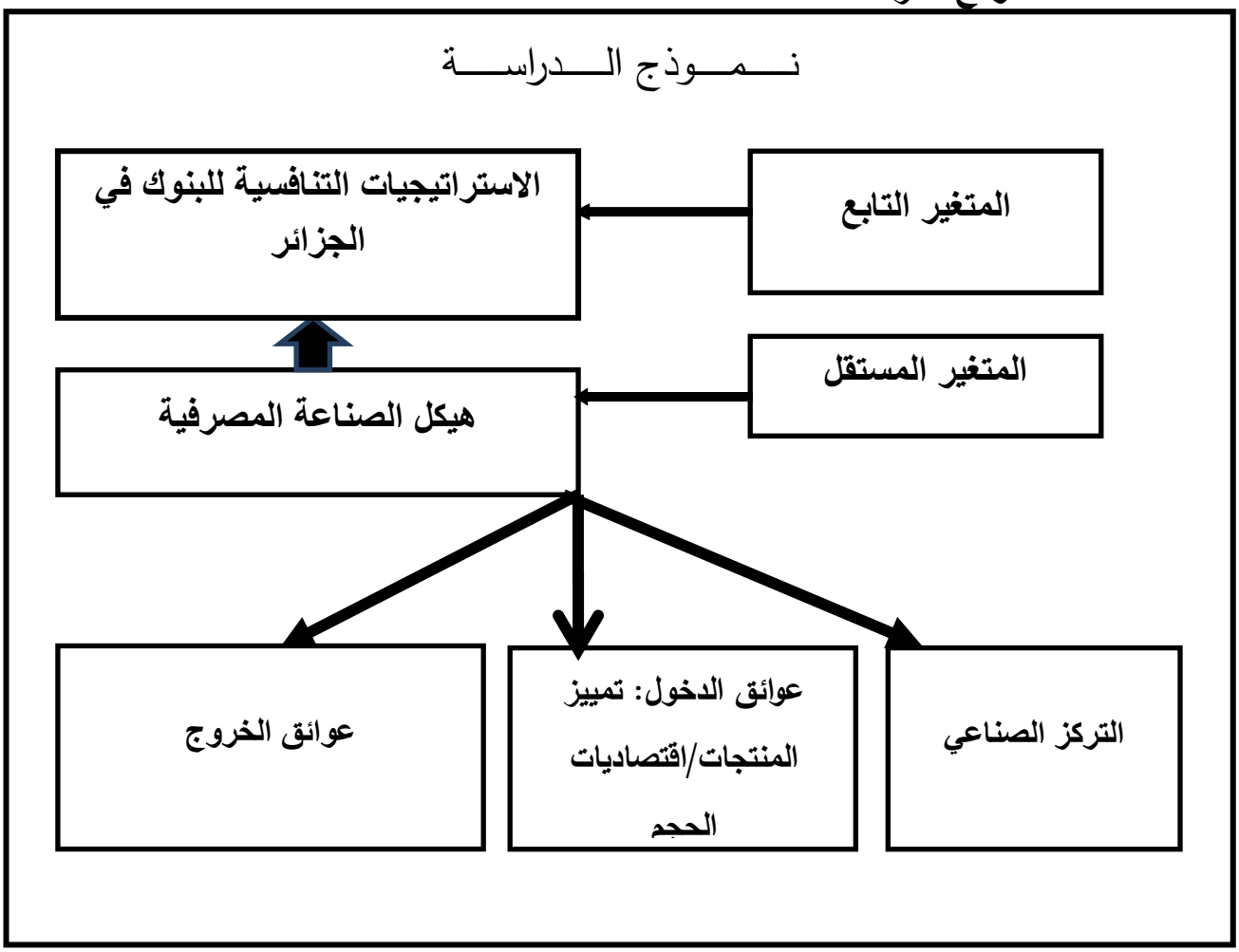

- **منهج الدراسة**

في دراستنا هذه، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي كمنهج مناسب لمعطيات الجانب النظري من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة حول هيكل الصناعة المصرفية و الاستراتيجيات التنافسية و نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي و تحليل القوى العامة للتنافس من الناحية النظرية.

كما قمنا بتوضيح الإطار التاريخي لبعض المفاهيم مثل: الاقتصاد الصناعي، الصناعة المصرفية و القطاع المصرفي في الجزائر.

كما اعتمدنا على **دراسة المؤشرات** كأحد أساليب المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على بيانات و مؤشرات الصناعة المصرفية في الجزائر و في تجارب بعض الدول المختارة بالشكل الذي يخدم إشكالية بحثنا.

- **حدود الدراسة**

- **الحدود الزمانية**

تم اختيار مجموعة من الدول التي درسنا فيها الصناعة المصرفية تختلف الفترة الزمنية لكل منها، كما أن الإحصائيات التي قممنا بتحليلها هي إحصائيات تصل لغاية سنتي 2023 و 2024 من أجل الإحاطة بأحدث الاستراتيجيات و المتغيرات التنافسية في البيئة المصرفية لهذه الدول.

و بالنسبة لدراسة الصناعة المصرفية في الجزائر و الاستراتيجيات التنافسية، فقد تراوحت الفترة الزمنية خلال الفترة(2017-2023) و حسب آخر الاحصائيات المقدمة من طرف بنك الجزائر حول آخر المستجدات في البيئة المصرفية، و الاستراتيجيات التنافسية المتبعة فيها.

- **الحدود المكانية**

قمنا في الفصل الأخير بدراسة حالة الجزائر و تحليل الصناعة المصرفية فيها من خلال الاستراتيجيات التنافسية للبنوك و علاقتها بهيكل الصناعة المصرفية في الجزائر من خلال تحليل العلاقة(هيكل–سلوك)، كما قمنا باختيار مجموعة من الدول(الامارات العربية المتحدة–ماليزيا–بريطانيا) في الفصل التطبيقي الأول لدراسة الاستراتيجيات المختارة في الصناعة المصرفية فيها.

- **الدراسات السابقة**

خلال فترة البحث و الدراسة، قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات في التخصص و ذات الصلة بموضوع بحثنا، تنوعت هذه الدراسات بين دراسات باللغة العربية و اللغتين الفرنسية و الإنجليزية ، تنوعت هذه الدراسات بين مقالات و أطروحات و كتب و مقالات منشورة في مواقع الكترونية، و لكن أهم هذه الدراسات تمثلت في:

- دراسة قام بها الدكتور الباحث: بوسنة محمد رضا، تمثلت في أطروحة دكتوراه سنة2016 في العلوم الاقتصادية–تخصص: اقتصاد صناعي من جامعة بسكرة بعنوان: ***تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة و الأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2014/2004)***،و قد تطرق الباحث في دراسته إلى العلاقة(هيكل–أداء) في الصناعة المصرفية من خلال تحليل علاقة هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر بمؤشر ربحية البنوك المتواجدة ضمن الصناعة المصرفية في الجزائر، و قد اعتمد في دراسته على تحليل العلاقة بين الثنائية(هيكل–أداء) ضمن الثلاثية(هيكل–سلوك–أداء)، و ذلك بالاعتماد على أحد نماذج الاقتصاد الصناعي وهو نموذج Berger، و قد قام بدراسة عينة من البنوك العمومية و الخاصة في

الجزائرخلال الفترة الممتدة بين 2014/2004 بالاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي، و قد توصل من خلال دراسته إلى وجود علاقة مباشرة بين هيكل الصناعة المصرفية و أداء البنوك من خلال تأثير الحصة السوقية على مؤشرات الأداء.

- دراسة قامت بها الباحثان: سهام بوخلالة و محمد الجموعي قريشي في مقال نشر في مجلة الباحث سنة 2016 **" تطور مؤشرات التركيز السوقي و أثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر"**، وهدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثر مستوى التركيز السوقي بعملية تحرير السوق المصرفي في الجزائر، و أثر ذلك على المنافسة المصرفية، و قد توصلت الدراسة من خلال حساب مؤشر التركز في القطاع المصرفي الجزائري باستعمال مؤشر HHI، إلى أن القطاع المصرفي الجزائري يتميز بمستويات عالية جدا من التركيز خاصة في مجال القروض و الودائع التي تسيطر عليها البنوك العمومية، لكن ذلك لم يمنع البنوك الخاصة من المنافسة و إثبات مكانتها في السوق المصرفي.
- دراسة قامت بها الدكتورة الباحثة: هاني نوال سنة 2019، تمثلت في أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان: ***"دور تحليل الهيكل التنافسي للصناعة في تحديد السلوك الاستراتيجي للمؤسسات في الصناعة: دراسة حالة مجمع صيدال.***

حيث قامت بمعالجة إشكالية تتمثل في كيفية مساهمة نماذج تحليل الهيكل التنافسي للصناعة في تحديد السلوك الاستراتيجي التنافسي للمؤسسات في مجمع صيدال خلال الفترة(2002-2016)، وقد اعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي التحليلي و التاريخي، وقد توصلت من خلال دراستها إلى تحديد الاستراتيجيات التنافسية المناسبة لمجمع صيدال من خلال تحليل البيئة التنافسية لمجمع صيدال في إطار إستراتيجية الشراكة و التحالف، كما أن الاستراتيجيات المعتمدة من طرف

المؤسسات القائمة في الصناعة هي ردود فعل للمنافسة للتكيف مع التغيرات الهيكلية و التأثير فيها.

- **علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة**

تطرقت هذه الدراسات إلى متغيرات بحثنا التابع و المستقل و المتمثلة في الاستراتيجيات التنافسية و هيكل الصناعة المصرفية، كما أنه أغلبها يندرج ضمن تخصص الاقتصاد الصناعي من حيث أسلوب التحليل و كذا دراسة العلاقة السببية بين مكونات نموذج الاقتصاد الصناعي في دراسات الحالة المتعلقة بها أو في الصناعة المصرفية.

- **الإضافة في هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة**

تطرقت الدراسات السابقة إلى تحليل أحد متغيري الدراسة أو انتهاج أسلوب التحليل بالتركيز على أحد مكونات(هيكل–سلوك–أداء) مع احد متغيرات النموذج الأخرى، أو بدراسة العلاقة التبادلية بين كل مكونات هذا النموذج.

و قد جاءت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة(هيكل–سلوك) أي بين هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر و سلوك البنوك من خلال الاستراتيجيات التنافسية التي تنتهجها البنوك، بالإضافة إلى تحليل الصناعة.

- **هيكل الدراسة**

تتمثل خطة عمل الأطروحة في جانبين نظري وتطبيقي:

1. **بالنسبة للجانب النظري:** والذي يتضمن ثلاثة فصول(الأول و الثاني و الثالث)، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم ذات الصلة بإشكالية بحثنا و المتمثلة في الاقتصاد الصناعي، و منهج التحليل في الاقتصاد الصناعيSCP، الاستراتيجيات التنافسية و تحليل القوى العامة للتنافس.

أما في الفصل الثاني، فقد تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي لهيكل الصناعة المصرفية و مختلف محدداتها، بالإضافة إلى منهج التحليل في الصناعة المصرفية.

أما في الفصل الثالث، فقد تناولنا بعض التجارب الدولية(الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا و بريطانيا) و الاستراتيجيات التنافسية الموجودة ضمن هيكل الصناعة المصرفية في هذه الدول.

2. **بالنسبة للجانب التطبيقي:** فقد تضمن الفصل الرابع، حيث قمنا بتحليل الصناعة المصرفية عن طريق منهج التحليل في الاقتصاد الصناعي(هيكل-سلوك-أداء)،تحليل التنافسية للقطاع المصرفي في الجزائر عن طريق نموذج بورتر، كما تطرقنا فيه إلى الاستراتيجيات التنافسية التي تنتهجها البنوك في الجزائر و العلاقة بينها و بين سلوك البنوك، و في الأخير قمنا باختبار الفرضيات التي انطلقنا منها.

الفصل الأول:

هيكل الصناعة و الاستراتيجيات التنافسية في نموذج الاقتصاد الصناعي

تمهيد

يعتبر الاقتصاد الصناعي العلم الذي انتقل بالتحليل الاقتصادي للمؤسسة من الفكر الكلاسيكي إلى الفكر الحديث المبني على التحليل العقلاني و الواقعي للمؤسسة في المحيط الذي تنشط فيه مع الأخذ بعين الاعتبار لعوامل البيئة الداخلية و الخارجية لها.

و لأن دراسة أي موضوع تكون من زاوية نظر التخصص الذي تنتمي إليه، فإن طبيعة تخصصنا تفرض علينا تناول إشكالية بحثنا من جانب الاقتصاد الصناعي، و عليه، سوف نتطرق إلى بعض متغيرات الدراسة من جانب هذا التخصص مع الإشارة إليه من خلال العناصر التالية:

- **المبحث الأول:** الاقتصاد الصناعي: المفاهيم، التطور و تيارات التحليل
- **المبحث الثاني:** نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي SCP(هيكل–سلوك–أداء)
- **المبحث الثالث:** الاستراتيجيات التنافسية ضمن هيكل الصناعة

سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى الاقتصاد الصناعي باعتبار طبيعة تخصصنا، بالإضافة إلى أن نموذج التحليل الذي سنعتمد عليه في معالجة إشكالية بحثنا تعتمد عليه بشكل كبير، و عليه، سوف نتطرق إلى أغلب المفاهيم المتعلقة به و التحديثات التي طرأت عليه، و أيضا توضيح الاستراتيجيات التنافسية ضمن هيكل الصناعة و التي تعتبر تمهيدا للفصل الموالي ضمن الإطار النظري للبحث.

المبحث الأول: الاقتصاد الصناعي: المفاهيم، التطور و تيارات التحليل

تتجلى أهمية الاقتصاد الصناعي في الانتقال من الذهنية الكلاسيكية في تحليل هيكل الصناعة إلى التحليل باستخدام مؤشرات كمية لسلوك المؤسسة ضمن السوق الذي تنشط فيه وفق نموذج الثلاثية(هيكل–سلوك–أداء): SCP و الذي سنتطرق إليه لاحقا.

و من أجل توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الصناعي، و التي سنعتمد عليها في الإجابة على إشكالية بحثنا، سوف نتطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الصناعي

المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الصناعي

تناولت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة للاقتصاد الصناعي، يختلف كل تعريف منها حسب الزاوية التي عالجها الباحث، مجموعة من هذه التعاريف نوجزها على سبيل الذكر لا الحصر كما يلي:

- لقد عرف ANGELIERالاقتصاد الصناعي على أنه: " أحد فروع النظرية الاقتصادية التي تهتم بدراسة سلوك المؤسسة الاستراتيجي و تحليل النشاط الديناميكي للصناعة من خلال فهم علاقاتها التنافسية داخل الصناعة".(ANGELIER 1993, 5)

من خلال هذا التعريف، تم التركيز في تعريف الاقتصاد الصناعي على جانب البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة التي تنشط داخل صناعة معينة و تحليل نشاطها و علاقتها بباقي المنافسين.

تعريف أخر للاقتصاد الصناعي ينظر إليه على أنه فرع من فروع العلوم الاقتصادية الذي يدرس علاقة المؤسسة مع باقي المؤسسات المتواجدة ضمن سوق معين. (LEVET 2004, 25)

إن هذا التعريف على خلاف التعريف السابق يسلط الضوء على جانب واحد للمؤسسة داخل سوق معين و هو علاقتها بباقي المنافسين، في حين أهمل باقي عناصر البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة ضمن محيطها الذي تنشط فيه.

- كما أن هناك تعريف أخر يعتبر الاقتصاد الصناعي أحد فروع العلوم الاقتصادية يقع بين الاقتصاد الكلي و الجزئي، و هو عبارة عن تصور يهتم بالاقتصاد المطبق في الواقع، حيث يهتم بسلوك المؤسسة داخل السوق الذي تنشط فيه ضمن هيكل سوق أكثر تنظيما و يدرس حالات المنافسة غير التامة في السوق. (KOUBAA 2019, 4-5)

إن هذا التعريف تطرق لأغلب ما يتعلق بدراسة السوق و المؤسسة و علاقتها بالمحيط الذي تنشط فيه مع الأخذ بعين الاعتبار لشروط و درجة المنافسة و الاحتكار مع التركيز على عوائق الدخول إلى سوق معين.

و في كتابه "اقتصاديات الصناعة" لروجر كلارك، فإن الاقتصاد الصناعي ينطلق من أنه على الأقل في الأسواق الصناعية المنافسة ليست تامة، حيث تتم المحافظة على الإبقاء على حواجز الدخول المرتفعة، لكن هذه الحواجز قد لا تكون كافية في الكثير من الأحيان بالنسبة لمعظم الأسواق الصناعية بالشكل الذي يمكنها منع منافسين جدد أو على الأقل من التقليل من عدد المؤسسات المتواجدة داخل صناعة معينة، و هي الصناعات التي يغلب عليها هيكل المنافسة الغير تامة.

و حول دراسة الاقتصاد الصناعي لحالات المنافسة غير التامة، فيقصد بذلك أنه وفي بعض الأسواق قد يعمل المحتكر الوحيد في حماية عوائق عالية للدخول، وبالتالي يمكن تطبيق التحليل الاعتيادي للمحتكر، ولكن في معظم الأسواق الصناعية تكون عوائق الدخول غير كافية لاستبعاد المنافسين الجدد لمنع كل المنافسة الجديدة وفي هذه الحالات سوف تكون هناك درجة معينة من المنافسة وبالتالي يغلب على هذه الأسواق طابع المنافسة غير التامة، و يسعى علم اقتصاديات الصناعة إلى تحليل النتائج المترتبة على الحالات التي تجمع بين المنافسة و الاحتكار. (بوشمال 2016-207، 97)

كما عرفه أحمد سعيد بامخرمة على أنه: "" ذلك العلم الذي يهتم بصورة أساسية بدراسة الظروف الهيكلية السائدة في أسواق ما، وانعكاسات ذلك على سلوك المؤسسات الصناعية ضمن هذا السوق، وتأثير هذا السلوك على مستويات أداء هذه المؤسسات، ثم السياسات الصناعية الحكومية المناسبة. (بامخرمة 1994، 39)

تعريف سعيد بامخرمة للاقتصاد الصناعي يركز على العلاقة بين ظروف هيكل السوق و سلوك المؤسسة التي تختاره بناء على هيكل السوق الذي تنشط فيه في ظل السياسات الحكومية الصناعية المناسبة لهذا الهيكل.

و بشكل آخر، فالاقتصاد الصناعي يعرف بالتحليل القطاعي أو الاقتصاد القطاعي(méso économie)، كبديل عن التحليل الكلي (macro économie) و التحليل الوحدوي النيوكلاسيكي (رحيم 2008، 51) . أو ما يعرف بالتحليل الاقتصادي الجزئي، فالمعروف بأن الاقتصاد الصناعي يقوم أساسا على مبادئ الاقتصاد الجزئي (Huynh et Besancenot 2004, 11). و يعتبر الاقتصاد الصناعي متجانس نوعا ما مقارنة مع النظرية النيوكلاسيكية المتعلقة بالتوازن الجزئي. (ANGELIER 1993, 8)

إن التعريفات المذكورة للاقتصاد الصناعي تركز كل منها على زاوية نظر مهمة يراها الباحث أحد أهم ركائز الاقتصاد الصناعي، فالتعريف الأخير اختلف في طرحه له من خلال جانب التحليل الكلي للاقتصاد الصناعي بانتقاله من التحليل الوحدوي النيوكلاسيكي إلى التحليل القطاعي الذي يدرس سلوك المؤسسة حسب القطاع الذي تنتمي إليه.

و من خلال هذا التعريف، فإن الدراسة تتطلب تكييف نظرية للصناعة ، تختلف بدورها عن نظرية الاقتصاد الجزئي والكلي، بحيث تمكنهم من فهم عمل النظام المكون من المؤسسات المتنافسة، أي أن التحليل الذي يربط بين الاقتصاد الجزئي الأخير جاء كحل لإشكالية غياب الصلة الممكنة بين المقاربة النيوكلاسكية والكينزية، لتقع هذه المقاربة بين الاقتصادين الجزئي والكلي. (قوفي 2016–2017، 4)

إن أدوات التحليل المستخدمة في الاقتصاد الصناعي تعتبر عاملا مهما لتحليل عوامل السوق و مستوى التحليل لتسهيل اختيار سلوك المؤسسة و تنظيم علاقتها مع منافسيها.

و عموما، تعتمد دراسة الاقتصاد الصناعي على العديد من المتغيرات التي تحكم السوق خاصة عدد البائعين المتواجدين في السوق، درجة التكامل الرأسي(Bourlès 2016-2017)، حيث يهتم بالخصائص الأساسية للأسواق التي تعمل في ظلها المنشآت الصناعية، و التنظيمات المكونة لهذه الأسواق، و التي يمكن أن يكون لها تأثير قوي على سلوك هذه المنشآت و أدائها. (قريشي 2016، 4)

من خلال التعاريف السابقة، توصلنا إلى أن الاقتصاد الصناعي رغم أنه فرع من العلوم الاقتصادية، لكن يمكن اعتباره علم أو تصور قائم بذاته و ذلك بالنظر إلى قدرته على التحليل القطاعي للسوق و تنظيمه لسلوك المؤسسات المتواجدة فيه و علاقتها بباقي المؤسسات المتنافسة، و عليه يمكن اعتباره على أنه:

" الاقتصاد الصناعي هو التحليل القطاعي البديل عن التحليل الجزئي النيوكلاسيكي الذي يهتم بتحليل سلوك المؤسسات المتواجدة داخل سوق معين و علاقتها بمنافسيها و تنظيم المنافسة و الاحتكار في ظل الظروف الهيكلية التي تحكم السوق و السياسات الحكومية التي تنظم السوق ".

المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الصناعي

إن تبني أي توجه معين و الانتقال إلى تبني ذهنية معينة في الاقتصاد خاصة من ناحية تحليل الصناعات، يرجع لعدة أسباب تحاول حل مشكلة معينة في التحليل، أو أن النظريات التي يتم تبنيها لم تعد تخدم متطلبات الاقتصاد في عصرها، مما استدعى منا في بحثنا ضرورة معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور التحليل وفق مبادئ الاقتصاد الصناعي.

لقد ظهر الاقتصاد الصناعي لأول مرة عند **الاقتصاديين الفرنسيين** في 1819 من طرف، J.B.SAY ، لكن يعود الفضل في ظهوره بشكل بارز للاقتصادي ألفريد مارشال الذي وضع الأسس النظرية للاقتصاد الصناعي الحديث، حيث بدأ كتاباته في نفس الفترة التي بدأت فيها الصناعة الحديثة تتأسس في انجلترا عام 1879 ، وفي كتابه مبادئ الاقتصاد سنة 1890 نفى قانون تناقص الغلة الذي تحدث عنه ريكاردو في المجال الزراعي، وتم إثبات قانون الغلة المتزايدة، هذا التصور (الغلة المتزايدة، الاحتكار)مكن مارشال من طرح مشكلة الموازنة بين المنافسة التامة ومبدأ الغلة المتزايدة، والوصول به إلى حالة تناقض. (محبوب 2015-2016، 105)

إن ظهور الاقتصاد الصناعي يرجع لظهور الصناعات بشكل كبير، و ظهور المؤسسات المتنافسة فيما بينها، مما تطلب ضرورة فهم الديناميكيات التي تفسر الصناعة و المنافسة بين المؤسسات و محاربة الاحتكار.

و توجد ثلاثة أحداث رئيسية ساهمت في بناء مقاربة نظرية جديدة شهدها الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من القرن 19، انطلقت من الملاحظة و التحليل الاقتصادي الحقيقي بعيدا عن الفرضيات غير الواقعية، و التي مهدت لظهور الاقتصاد الصناعي وهي:

- ظهور المؤسسات الصناعية المعاصرة.
- أعمال ألفريد مارشال: من خلال نظرية ريكاردو سنة 1879 و كتابيه "تناقص الغلة"، و" اقتصاديات الصناعة"، وكتاباته حول: " مبادئ الاقتصاد" و "الصناعة و التجارة"، أين ابتكر أدوات التحليل في الاقتصاد الصناعي.
- تطور مؤسسة ستوندار أويل عن طريق روكفولر سنة 1865، و التي تم فيها محاولة استغلال السلطة السوقية و قام بشراء كل المؤسسات المنافسة مما ساعده في تحقيق وفورات الحجم و الاستحواذ على 84 % من السوق، و هو ما أدى إلى ظهور قانون شيرمان ضد الاحتكار سنة 1890 الذي أدى إلى حل شركة ستوندار أويل و إنشاء 24 شركة جديدة. (بن الطاهر 2022/2021، 9-10)

إن ألفريد مارشال في كتابه "مبادئ الاقتصاد" الذي تحدثنا عنه سابقا سيطر على الفكر الاقتصادي الصناعي في انجلترا لفترة طويلة، حيث شرح العديد من الأفكار الاقتصادية مثل العرض والطلب ، كما تمكن من إدخال مفاهيم جديدة في علم الاقتصاد مثل المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج و المرونة السعرية للطلب.

و قد بدأ ألفريد مارشال، تحليله ابتداء من ثمن السوق، ومن ثم توجه نحو تحليل جانبي الطلب والعرض، حيث أنه يرى أن الطلب على سلعة معينة يشير إلى العلاقة بين الكميات المطلوبة عند أثمان مختلفة. ومن هنا يأخذ مصطلح الطلب معنا مختلفا عن الذي كان يعطيه الكلاسيك، كما يدخل في اعتبارات التحليل مجموعة من العوامل: الأذواق، الدخول، أثمان السلع الأخرى البديلة والمكملة. (عباس 2021).

أما <u>الإقتصاد الصناعي اليوم</u> فيبحث عن إثبات التعارض بين الاقتصاد الصناعي الحديث والقديم لكن في الحقيقة المدخل العام لم يتغير، فالاقتصاد الصناعي يهدف إلى رفض نموذج المنافسة التامة وتأكيد فعالية المنظمات والأسواق.(محبوب 2015-2016، 10)

و عليه، فالتحليل وفق منهج الاقتصاد الصناعي يبقى ثابت بشكل أساسي مع مراعاة الاختلاف في المتغيرات التي تحيط بالمؤسسة مع الحفاظ على المبدأ العام في التحليل.

المطلب الثالث: تيارات تحليل الاقتصاد الصناعي

يعتبر التحليل وفق الاقتصاد الصناعي عاملا مهما في تحليل البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسات لمساعدتها على اختيار السلوك الذي يناسبها وفقا لإمكانياتها المادية و البشرية و التكنولوجية المتوفرة بما يخدم قدرتها على مواجهة منافسيها.

و يلعب التحليل وفق الاقتصاد الصناعي دورا كبيرا في التحليل المعمق لسلوك المؤسسات المتواجدة في أسواق شديدة المنافسة مما يثبت حيويته ضمن الأسواق الحيوية. (Abdoulaye 2024, 2674)

كما أن التحليل وفقا لمنظور الاقتصاد الصناعي يسمح بالفهم الجيد و العميق لديناميكيات السوق من أجل السماح بمعرفة و فهم التطورات السريعة الحاصلة و المحتملة داخل القطاع. (MEZIANE, BENTALHA et Lhoussaine 2024, 3)

و قد تناول العديد من الباحثين التحليل الاقتصادي وفقا لمنهج الاقتصاد الصناعي بالشكل الذي يوافق بيئة المؤسسة و السوق الذي تنشط فيه مما خلق عدة تيارات مختلفة في علم الاقتصاد يختلف كل منها حسب التوجه الفكري الاقتصادي لكل باحث نوردها في عدة تيارات على سبيل الذكر لا الحصر كما يلي:

- **تيار المدرسة الكلاسيكية:** اعتمد الكلاسيك في تحليل السوق على مبدأ المنافسة التامة حيث تسعى كل المؤسسات لتعظيم أرباحها الكلية فتضمن المنافسة بتخفيض التكلفة، مما يحقق أعلى فاعلية في الأسواق، فكانت نظرية الميزة النسبية لآدم سميث أو دافيد ريكاردو تنص على أنه إذا كان السوق تتوفر فيه شروط السوق التنافسي مع إتاحة التكنولوجيا للجميع دون قيود فإن ذلك سوف يؤدي إلى وجود منافسة تؤدي لخلق ميزة نسبية، مما يؤدي لتحقيق المنفعة للجميع في السوق. (ضيف 2018-2019، 65)

رغم أن أعمال ألفريد مارشال انتقدت أعمال ريكاردو في تحليله للأسواق، لكن من جانب معين في تحليله و حسب متطلبات عصرنا الحالي، فإن العامل التكنولوجي الذي تطرق إليه ريكاردو يساهم بشكل كبير في تحقيق ميزة تنافسية في الأسواق و يساهم في تشجيع المنافسة، لكن ذلك لا يعني أن تخفيض التكلفة يؤدي إلى تعظيم الأرباح، ففي بعض الأحيان، فإن الميزة النسبية العالية التي تخلقها المؤسسة من سلعة معينة تساهم في تعزيز أرباحها و التميز عن باقي المنافسين في السوق حتى في حالة ارتفاع الأسعار.

من جانب آخر، فإن التيار الكلاسيكي ضد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق مثل تنظيم الملكيات، تقديم خدمات التعليم و الشرطة و القضاء و الدفاع عن سيادة الدولة، فتدخل الدولة يقيد من حرية الأسواق مما يهدد المنافسة التامة، و عليه، فلا يوجد للدولة شيء تقدمه للاقتصاد. (ضيف 2018-2019، 65-66)

إن تدخل الدولة (على عكس تصور الكلاسيك) يعتبر ضرورة ملحة في وقتنا الراهن من أجل تنظيم الأسواق و التحكم في آلياته و حمايته من التهديدات الخارجية خاصة في ظل التطورات الدولية السريعة و التي تجعل المؤسسات في حالة حماية مستمرة من المنافسة الدولية التي تفرضها تحديات العولمة.

- **التيار وفق النظرية الاقتصادية الجزئية**

لقد كان تيار التحليل الاقتصادي السائد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يستند على النظرية النيوكلاسيكية للسوق التي أخضعت تحليل الاقتصاد الصناعي للنظرية الاقتصادية الجزئية، هذه النظرية تقوم على افتراض "أن المنافسة الكاملة تسمح بالحصول على توازن متزامن في آن واحد لثلاث أسواق و هي: سوق السلع والخدمات، وسوق العمل، بالإضافة إلى سوق رأس المال، لكن في المقابل هناك هياكل سوقية احتكارية، و عليه، فقد بذل الاقتصاديون الصناعيون الكثير من الجهود لدراسة الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها السوق، بل وكيف تتصرف في الواقع، لأن الفرضيات المذكورة من الصعب تحقيقها عمليا، كما حاولوا بناء فرضيات جديدة تعكس الواقع الاقتصادي على نحو أفضل. (الربيعي 2015)

وفي بداية سنوات الثمانينات ظهرت مجموعة أخرى تطلق على أعمالها اسم **الاقتصاد الصناعي الجديد**، وتمثل هذه المدرسة تقارب وتصالح مع النظرية النيوكلاسيكية المعروفة بالتوازن الجزئي، مع التخلص من الاستطرادات الموجودة في النموذج التقليدي المناقضة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، واستخدام أدوات جديدة في تحليل الصناعة.

من جانب آخر، فقد تم تطوير نظرية الألعاب أكثر باعتبارها جسر دائم بين نظريات الاقتصاد الجزئي الجديد والاقتصاد الصناعي الحديث، واعتمادها خاصة في احتكار القلة ومختلف أشكاله.

كما تعد مساهمة" جاكمان "سنة 1985 و"ديكسون"سنة 1988 النظرة الأكثر ايجابية لنظرية الألعاب في الاقتصاد الصناعي (نعمون 2017-2018، 129).

من خلال ما سبق، فإن النظرية الاقتصادية الجزئية تعتبر الركيزة الأساسية للتحليل وفق منهج الاقتصاد الصناعي، حيث حاول الباحثون و انطلاقا منها تطوير أساليب حديثة للتحليل تقوم على النظرية الاقتصادية الجزئية التي ترفض تدخل الدولة و تحاول البحث عن بدائل أخرى لتطوير الاقتصاد.

و بوجود نظرية الألعاب المفسرة للاستراتيجية المتولدة من تغيرات المحيط و المقاربة التي تستند على خلق ميزة تنافسية تبحث في استقرار مؤسسات القطاع المستهدف لمواجهة التهديدات المحتملة و حالات التنبؤ الغير أكيدة مما يؤدي أخيرا لاحتدام المنافسة في الصناعة (فريك 2011-2012، 14).

إن نظرية الألعاب حاولت تفسير العلاقات الديناميكية المعقدة بين المؤسسات و مختلف العناصر المتواجدة في السوق لفهم السلوكيات التي يجب على المؤسسات في السوق اتباعها من أجل تنظيم علاقتها مع منافسيها.

- **تيار المدرسة النمساوية**

يرى رواد المدرسة النمساوية أن الاقتصاديين مخطئون عند محاولة البحث عن صلات إحصائية بين الظواهر الاقتصادية، و يرون أن نهجهم المبني على الفرد و القيمة يوفر تفسيرا أفضل للحالات الاقتصادية. (باتلر و ترجمة خضر 2013، 7)

و بالنسبة ل: Shumpeter والاقتصاديين النمساويين، يحصل المحتكر على أرباح مرتفعة، فوجود ربح فوق العادي يؤدي بالشركات الأخرى للتقليد وبالتالي نقص في الأرباح الاحتكارية، و من رواد المدرسة النمساوية فون ميس و فون هايك الذين يعتبرون الربح ليس مؤشرا لإمكانية وجود قوة احتكارية، بل هو سمة مكملة للتنافس. (الربيعي 2015)

إن رواد المدرسة النمساوية حاولوا إعطاء أسلوب آخر للتحليل يركز على كيفية الحصول على أرباح مرتفعة غير عادية دون التركيز على فهم العلاقات الديناميكية بين مختلف العناصر المكونة للسوق.

- **التحليل وفق مدرسة هارفارد**

طور ماسون Masson النموذج التقليدي الهيكل/السلوك/الأداء، معتمدا على دراسات تمت بجامعة هارفارد في الثلاثينات وما قبل ذلك عن بعض المؤسسات والصناعات، ومتصلة بدراسة شامبرلين عن المنافسة الاحتكارية المنشورة في عام 1933، وكما يرى ماسون، فإن التنظيم الصناعي الذي يعتمد وإلى درجة كبيرة علي الدراسات التجريبية والمؤسساتية وبصفة خاصة على أهمية هيكل Masson يجب وفي نفس الوقت أن يعمل بإطار تحليلي أكثر شمولا .

وقد ركز ماسون على السوق والظروف الموضوعية الأخرى للسوق كأساس لتعريف الأنماط الشائعة للسلوك بالأسواق، لذا فقد جاء التركيز الأكبر على دراسة هيكل الصناعة كأساس موحد للتحليل في اقتصاديات الصناعة.

انطلاقا من دراسة هيكل الصناعة توصل ماسون سنة 1938 إلى أنه يتم تشخيص المؤسسات الصناعية ومقارنة أدائها مع ما يجب أن يكون، وبعدها تأتي قوانين السوق من أجل تحسين أداء المؤسسات). (نعمون 2017-2018، 127)

و يعتبر نموذج التحليل وفقا لMasson أحد أهم أسس التحليل في الاقتصاد الصناعي، حيث يدرس العلاقة بين مختلف مكونات النموذج المتمثلة في: هيكل الصناعة، سلوك المؤسسات المتواجدة في السوق و أداء هذه المؤسسات، و سوف نتطرق إلى هذا النموذج في عنصر لاحق بشيء من التفصيل.

- **التيار الناجم عن أعمال مارشال**

بدأ مارشال كتاباته في نفس الفترة التي بدأت فيها الصناعة الحديثة التي تأسست في انجلترا سنة 1879، و نظر للصناعة كقطاع مستقل بشكله المعاصر(الآلية القطاعية)، فقاما بالتركيز على المخاطر التي تواجه المحتكر عند تحديد سعر مرتفع جدا مما يؤدي إلى جذب منافسين جدد للصناعة. (تواتي و مباركي، مجلة الاقتصاد الصناعي 2017، 171)

ويرى هذا التيار، ان الاقتصاد الصناعي يدرس علاقات التأثير المتبادل بين مختلف مستويات الاقتصاد، لجعل التطور الذي يحصل على مستوى المشاريع والفروع يخدم التطور في القطاع الصناعي ككل الى منهج التحليل القطاعي، وهو أسلوب تحليل محدث، اقترحه ستيوارت هولاند Stuart Holland في عام 1975، بوصفه أسلوب تحليل يظهر خصوصية تحليل أوضاع المجموعات الصناعية الكبرى التي تشكل محور اهتمام التحليل الاقتصادي الكلي و الكينزي، وتسيطر أيضا على التحليل الاقتصادي الجزئي الكلاسيكي الجديد .(الربيعي 2015)

لقد ساهمت أعمال مارشال كما ذكرنا سابقا في إدخال العديد من المفاهيم الأساسية في التحليل، كما حارب العديد من الظواهر الاقتصادية التي اكتسحت السوق و سيطرت على الفكر الاقتصادي بشكل سلبي و أهمها فكرة الاحتكار التام.

وعموما، تشمل أساليب التحليل في الاقتصاد الصناعي مجموعة من المناهج و التقنيات الحديثة تعتمد على نماذج اقتصادية تهدف إلى الدراسة المعمقة و التفصيلية لمختلف سلوكيات المؤسسة في السوق، مع ضرورة إجراء تقييم شامل و دقيق لمختلف الاستراتيجيات و السلوكيات المتبعة في السوق مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف التفاعلات الديناميكية سواء كانت على المستوى المحلي أو الدولي.(Mafongoun 2024)

إن فكرة التحليل وفق الاقتصاد الصناعي تهدف بشكل عام إلى تطوير و فهم العلاقات الديناميكية التي تربط المؤسسة بمختلف عناصر السوق من أجل مساعدتها على اختيار الاستراتيجية التي تناسبها و تنظم علاقتها مع منافسيها.

المطلب الرابع: الاقتصاد الصناعي في ظل التطور التكنولوجي

تلعب التكنولوجيا في عصرنا الحالي دورا كبيرا في الصناعة، حيث يعتمد تطوير الصناعات و نجاحها على إدخال العامل التكنولوجي الذي من شأنه أن يؤثر على هيكل الصناعة بشكل واضح خاصة مع التغيرات الدولية الحديثة.

ويوجد تزايد في استخدام المعلومات في تكوين السلع و الخدمات و سيطرة المعلومات في مختلف المجالات و بروز صناعة المعلومات في بناء الاقتصاد (خنطيط 2018-2019، 59)، و قد أصبحت التكنولوجيا مصدر لتلقي المعرفة و نشرها، ففي سنة 1995، تحدث "جاك ديكور"" في تقريره لمنظمة اليونيسكو عن مدى تأثير التكنولوجيا على الحياة الاقتصادية. (بوشنقير و قطاف 2013، 100)

كما تستدعي الضرورة إجراء تحليل معمق لكيفية تأثير التكنولوجيا على الديناميكيات التنافسية داخل الصناعة في ظل التطورات التكنولوجية العالمية، مما يخلق ضرورة حتمية على المؤسسات على التكيف مع التكنولوجيا و دمجها في ممارساتها الاستراتيجية مما يساعدها في التوسيع من قاعدة عملائها و جذب عملاء جدد مع المحافظة على الزبائن الحاليين خاصة أن فكر الفرد و المؤسسة الحالي يميل إلى تقليل الجهد و التكاليف بالتوجه الرقمي في أغلب التعاملات بالشكل الذي يسمح لها باكتساب لها مزايا تنافسية هامة في ظل عالم تنافسي تكنولوجي بامتياز. (Nejjar et Aamoum 2022, 237)

و تلعب التكنولوجيا دورا حاسما في التحول الهيكلي للصناعات الحديثة، كما أنها تساهم في خلق أسواق جديدة و خلق تفاعل ديناميكي للصناعات الحديثة مع الواقع المتغير للديناميكيات الصناعية، و بالتالي التحفيز على تحسين الميزة التنافسية و التميز الذي تسعى إليه العديد من المؤسسات في السوق. (EL MODNI et EL KABBOURI 2024, 279)

و يحدث التطور التكنولوجي في الصناعات في سياق المنافسة العالمية التي تزداد تعقيدا بسبب التغيرات العالمية المتسارعة بشكل كبير، لذا وجب على مسيري المؤسسات التأكد من القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة باستمرار من أجل البقاء في السوق الدولية المتغيرة باستمرار. (El Khazzar et Chourouk 2025, 307)

و أخيرا، فإنه على المؤسسات اليوم الاستثمار بشكل أكبر في البحث و التكنولوجيا لتطوير منتجاتها و خدماتها بهدف تحقيق التفوق التنافسي، كما يساعد دعمها للمؤسسات الناشئة على تطوير حلول و ابتكارات جديدة لتعزيز التنافسية عن طريق استخدام التكنولوجيا الرقمية و تطبيق أساليب متطورة تعتمد على البيانات و الذكاء الاصطناعي. (Boumediene 202, 278)

إن البحث في موضوع الاقتصاد الصناعي و التطور التكنولوجي يعتبر من المواضيع الضرورية في مجال الاقتصاد الصناعي لفهم الاقتصاد الحديث خاصة في ظل التحول الرقمي في عصرنا الحالي، و تتطلب دراسة هذا النوع من المواضيع التركيز على الأسس النظرية في الصناعة خاصة ضرورة التركيز على هيكل الصناعة، سلوك المؤسسات المتواجدة فيها لتحسين أدائها في ظل الابتكار التكنولوجي و السياسات المتبعة من طرف الحكومات لدعم و الرقابة على الأسواق.

المبحث الثاني: نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي scp (هيكل–سلوك–أداء)

يعتبر التحليل وفق نموذج الاقتصاد الصناعي SCP عاملا مهما في فهم سلوك المؤسسات، و سوف نتطرق إليه من أجل فهم مختلف العناصر المكونة له و تحليلها بما يتلاءم مع طبيعة تخصصنا و يساعدنا على الإجابة على إشكالية بحثنا.

المطلب الأول: لمحة عن النموذج

تقدم الثلاثية SCP نموذجا يساهم في تحليل الصناعات بالشكل الذي يسمح بفهم التفاعلات الديناميكية المعقدة التي تحدث بين هيكل الصناعة و مختلف سلوكيات المؤسسة و أدائها ضمن البيئة التي تنشط فيها من خلال الثلاثة عناصر الرئيسية و التي تعتبر جوهر التحليل في الاقتصاد الصناعي و هي: الهيكل–السلوك و الأداء، مما يجعله أداة تحليل أكثر فعالية مع مراعاة العناصر المكونة للبيئة الداخلية و الخارجية للصناعة، و التي تحدد مدى نجاح أو فشل المؤسسة في اختبارها لسلوكها وفقا لهيكل السوق الذي تنتمي إليه، كما يساهم التحليل وفق هذا النموذج في معرفة الاختلالات و المشاكل التي تواجه المؤسسات و محاولة ايجاد الحلول الفعالة من أجل مساعدتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل أفضل.

إن منهج التحليل في الاقتصاد الصناعي يرتكز بشكل أساسي على نموذج "SCP"، و الذي يركز على المؤسسة و السوق كمحورين أساسيين في تحليل الصناعة، و يركز على مختلف سلوكيات المؤسسة في السوق وفق هيكل الصناعة ، بينما يأخذ المحور الآخر والمتمثل في السوق من خلال أنواعه المختلفة، التي يتطلب كل نوع منها سلوكيات معينة من قبل المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى السياسات التي تتبعها الدولة في سبيل التأثير على هيكل السوق، وذلك من أجل توجيه سلوك المؤسسات المتواجدة فيه. (كلارك 1994، 19)

و يهدف التحليل من خلال هذا النموذج إلى تنظيم العلاقات التنافسية في الصناعة من خلال فهم علاقتها التنافسية في السوق الذي تنشط فيه في ظل تدخل الدولة كمنظم من خلال السياسات التي تطبقها، هذا التدخل الذي اختلف فيه الباحثون بين مؤيد و معارض للوصول إلى التنظيم الأمثل للمنافسة.

و قد وضع هذا النموذج من طرف العالم الاقتصادي"(إدوارد ماسون "MASON عام 1939 – 1949م)، ثم تم تطويره من طرف تلميذه"(جوي بن "Joe S.BAIN عام 1959 م)، و يعتبر هذا النموذج واحد من النماذج الأكثر شهرة التي تصف منهج عمل الاقتصاد الصناعي.

ويتم استخدام نموذج الهيكل–السلوك–الأداء (SCP) من أجل التوصل إلى تحليل الأداء الفعلي والواقعي للصناعات، لا سيما وأنه يوفر أداة جديدة للتحليل تكون أكثر قربا من الواقع الاقتصادي لأنها تعتمد على تحليل العلاقة بين عناصرSCP بناء على دراسات تجريبية، إلى جانب توفيره لأداة يمكن أن تعتمد عليها سلطات الضبط في تنظيم المنافسة داخل الأسواق. (بوسنة و عطيوي 2011، 115)

و يتوقف استخدام التحليل وفق منهج الاقتصاد الصناعي(هيكل–سلوك–أداء) على فهم العلاقات المتبادلة بين مختلف مكونات النموذج و تبسيط ديناميكياتها المعقدة من أجل الوصول إلى التحليل الأمثل للصناعات و الأسواق الذي يمكن المؤسسات من اختيار السلوك المناسب لمواجهة منافسيها و الحفاظ على حصتها السوقية.

إن المنهج المتبع في تحليل الاقتصاد الصناعي هو أول منهج حاول تفسير العلاقة بين الهيكل و السلوك والأداء. ويركز المنهج الأساسي للاقتصاد الصناعي على العلاقات بين هيكل السوق وسلوك المؤسسات وأثرها على تحديد الأداء، ويوحي هذا المنهج في أبسط أشكاله بأن هناك علاقة سببية قائمة تبدأ من هيكل السوق إلى سلوك المؤسسة ومن ثم إلى الأداء.

المطلب الثاني: العلاقة بين مكونات النموذج

كما ذكرنا سابقا، يتوقف التحليل الأمثل باستخدام نموذج الاقتصاد الصناعي SCP على فهم العلاقة بين مختلف مكونات هذا النموذج و تبسيطها.

ويقوم منهج تحليل الاقتصاد الصناعي على العلاقة بين هيكل السوق وسلوك المؤسسة، وأثرها على تحديد الأداء، ويوحي هذا المنهج في أبسط أشكاله على وجود علاقة سببية قائمة، تبدأ من هيكل السوق إلى السلوك ومن ثم الأداء، وقد جاء تأكيد هذه العلاقة ذات الاتجاه الواحد من طرف الاقتصادي الأمريكي ماسون S.Masson. في الثلاثينات والأربعينيات، ثم بواسطة تلميذه J.S.Bain في الخمسينات والستينيات، ولكن **جاءت الدراسات الحديثة** لتؤكد تعقد هذه العلاقات بين هيكل السوق والسلوك والأداء، فمثلا تبرز الدراسات الراهنة إمكانية تأثر كل من السلوك والأداء على هيكل السوق، أو بصورة أعم فقد يكون هيكل السوق والسلوك والأداء تتحدد جميعها وبصورة مشتركة تحت ظروف معينة للسوق. (بوشمال 2016-207، 99)

يمكن توضيح العلاقة المتبادلة بين مختلف مكونات نموذج SCPمن خلال الشكل التالي:

شكل 1.1. العلاقة بين مكونات نموذج (هيكل-سلوك-أداء)SCP

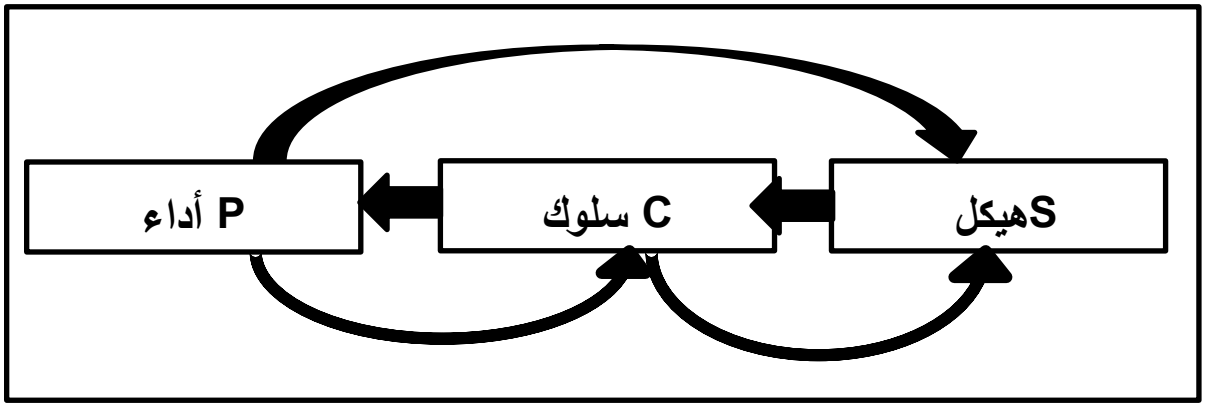

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (Ferguson et Glenys 1994, 18)

من خلال الشكل، نلاحظ بأن العلاقة بين مكونات النموذج SCP هي علاقة متبادلة حيث أن كل واحد من مكونات النموذج يؤثر على باقي المتغيرات و يتأثر به حسب طبيعة السوق الذي تتواجد فيه المؤسسة.

كما أن هناك علاقة فردية بين كل مكون و آخر حسب طبيعة الدراسة، فمثلا، يمكن للعلاقة بين الهيكل والأداء أن تدرس من جانب آخر، وهو ما قام به Demsetz في سنة 1973 في دراسة المؤسسات الناشطة في 95 قطاعا صناعيا أمريكيا، فخلص إلى أن المؤسسات الكفؤة هي فقط من تستطيع الاستمرار، وبالتالي فإن خروج المؤسسات غير الكفؤة هو ما يزيد تركيز السوق، وأن الأرباح الأعلى المراد تحقيقها ترتبط بتحكمها الجيد في التكاليف مما يساعدها على الحصول على حصص سوقية أكبر، وبالتالي حسب هذه النظرية فإن كفاءة المؤسسات هي التي تؤثر على التركيز وعلى الربحية. (عديلة و بن الطاهر 2021، 146)

و عموما يمكن ان ندرس علاقة كل واحد من مكونات النموذج SCP مع أحد مكونات النموذج، لكن التأثير المتبادل يبقى علاقة مؤثر و متأثر على مستوى النموذج ككل.

لكن من المهم أن ندرك أن العلاقات السببية ذات الاتجاه الواحد و التي تتم بين الهيكل و السلوك و الأداء، لا تعني لأي سبب أن تكون هي العلاقات الوحيدة التي يمكن ان تكون بين هذه المتغيرات. (كلارك 1994، 21)

فمن المنطقي أن تكون العلاقة بين المتغيرات متبادلة كعلاقة تأثير و تأثر أو أن تتم في الاتجاه المعاكس، و هو مستوى آخر من تحليل العلاقة بين مكونات النموذج و الذي يترجم من خلال أعمال Scherer سنة 1970، حيث تخضع هذه العلاقات لتأثير العديد من العوامل المحيطة بالمؤسسة ضمن الصناعة التي تنتمي إليها، و هو ما قد ينعكس بشكل أو بآخر على كل عنصر من مكونات هذا النموذج، مما يستوجب دراستها و أخذها بعين الاعتبار في التحليل وفق هذا النموذج.

المطلب الثالث: العناصر المكونة للثلاثية(هيكل–سلوك–أداء)SCP

يتكون نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي من ثلاثة متغيرات رئيسية هي: هيكل الصناعة، سلوك المؤسسات التي تنشط فيها و أداء هذه المؤسسات، يمكن توضيح العناصر المتعلقة بهذه المتغيرات من خلال الشكل التالي:

شكل 2.1. مكونات نموذج SCP

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (كلارك 1994، 24)

من خلال الشكل، يتضح أن لكل متغير خصوصية معينة و عناصر خاصة به تتطلب دراسة كل منها على حدى، نوضحها من خلال تحليل عناصر هذا النموذج كما يلي:

1. هيكل الصناعة

قبل التطرق إلى توضيح مفهوم هيكل الصناعة، سوف نتطرق إلى بعض التعاريف التي عرفت الصناعة كمفهوم مستقل بذاته كما يلي:

بداية، يقصد بالصناعة في مفهومها البسيط جميع الأعمال التي يؤديها الفرد من خلال تحويل المادة بطريقة مباشرة من شكلها الأصلي إلى شكل آخر جديد بفضل ما يدخل عليها من تعديل. (الرفاعي 1953، 146)

و تتعلق الصناعة بكافة الأنشطة الاقتصادية التي تنتج سلع مادية من خلال تحويل المواد الأولية، وهي عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تنتج نفس السلعة لخدمة سوق واحد. (يونس 1997، 43)

إن المفهوم الكلاسيكي للصناعة عند الأغلبية ينحصر في كونها تحويل المواد الأولية إلى سلع مادية في شكلها النهائي.

و قد **توسع مفهوم تعريف القطاع/الصناعة/السوق**، إذ يعرف على أنه مجموعة من المؤسسات المتنافسة التي تنتج منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل لبعضها البعض، تؤدي إلى إشباع حاجة أساسية لنفس المستهلك، حيث تشترك مؤسسات القطاع في إنتاج سلعة متقاربة، أو استخدام مادة أولية رئيسية واحدة، أو طريقة صنع واحدة، أو استخدام نوع واحد من الآلات. (قوفي 2016-2017، 3)

وتعتبر المؤسسات العاملة في الصناعة هي العارضة ويمثل المستهلكون جانب الطلب من السوق وهم المشترون لمنتجات الصناعة، وتحدد الحاجات الأساسية للمستهلك التي تشبع أو تخدم من قبل السوق حدود الصناعة (جونز و ترجمة رفاعي و سيد 2001، 102)

أما هيكل الصناعة، فيقصد به عدد المؤسسات الصناعية و توزيع حجمها النسبي في الاقتصاد، كأن نقيس أكبر أربع مؤسسات أو ثمانية أو....، ضمن صناعة معينة من حجم الإنتاج أو المبيعات أو عدد العمال في الصناعة، و قد يطلق عليه" نسبة التركز الصناعي". (مفتاح، تحليل العلاقة بين مكونات هيكل السوق و الكفاءة المصرفية 2018، 238)

كما عرفها Bain بأنها: تلك الخصائص لتنظيم السوق والتي تترك تأثيرا استراتيجيا على طبيعة المنافسة والتسعير داخل ذلك السوق، كما وقد حدد ماسون بصفة خاصة أهمية هيكل الصناعة والظروف الموضوعية للصناعة كأساس لتعريف الأنماط الشائعة للسلوك بالصناعة، لذا فقد جاء التركيز الأكبر على دراسة هيكل الصناعة كأساس موحد للتحليل في اقتصاديات الصناعة. (سايحي 2017-2018، 7)

إن هيكل الصناعة يعتبر أحد اهم محددات نموذج الاقتصاد الصناعي بحيث يؤثر بشكل كبير على باقي المتغيرات و يتأثر بها حسب طبيعة الصناعة.

و يقترح Bain أربعة خصائص رئيسية لهيكل الصناعة تتمثل في:

1. درجة تركز البائعين: يقصد به عدد المؤسسات و توزيعها النسبي من حيث الحجم.
2. درجة تركز المشترين: أي عدد المستهلكين و توزيعهم النسبي.
3. درجة الاختلاف و التنوع في المنتجات: أي الفرق في مستوى نوعية المنتجات.
4. شروط الدخول و الخروج من و إلى الصناعة: أي مدى سهولة دخول المؤسسات إلى الصناعة و الخروج منها. (القرشي 2000، 27)

إن مصطلح هيكل الصناعة، يشير إلى الظروف والعوامل البيئية المحيطة بعمل المؤسسات التي تنتمي إلى الصناعة، أين يكون لها تأثير على سلوك هذه المؤسسات وبالتالي على نتيجة أدائها.

ففي بداية الدراسات الأولى التي اهتمت بالاقتصاد الصناعي، و التي ركزت على هيكل الصناعة، كان يعبر عن هذا الأخير بأنه نسبة التركز فقط، إذ كان الهدف هو معرفة مدى إضراب البائعين أو شكل السوق من حالة المنافسة التامة أو من حالة الاحتكار التام، في هذا الإطار عرف هيكل الصناعة " بأنه عدد المؤسسات في الصناعة وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد، كأن يقيس مثلا نصيب أكبر أربع مؤسسات ضمن صناعة معينة من حجم الإنتاج أو رأس المال الإجمالي أو المبيعات أو عدد العمال الكلي في الصناعة. (تيمجغيدين 2020-2021، 114)

بناء على ما سبق، فإن بعض الدراسات تشير إلى أن هيكل الصناعة يعبر عن درجة التركز في السوق، لكن أغلب الدراسات تؤكد على أن درجة التركيز هي أحد محددات هيكل الصناعة.

وعليه، يتكون هيكل الصناعة من عدة محددات رئيسي تتمثل في:

درجة تركيز السوق وعوائق الدخول وعوائق الخروج من و إلى السوق ومدى وجود تمييز في المنتجات، وأحيانا يضاف إلى ذلك درجة التكامل الرأسي أو الأفقي بين المؤسسات. (بامخرمة 1994، 54)

إن النظر في محددات هيكل الصناعة، يتطلب دراسة البيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالمؤسسة خاصة فيا يتعلق بعلاقتها بالمنافسين و عوائق الدخول و الخروج من و إلى الصناعة.

2. سلوك المؤسسات

عموما، يقصد بسلوك المؤسسات مجموعة الاستراتيجيات التي تتبناها هذه المؤسسات من أجل الحفاظ أو زيادة حصتها السوقية و التفوق على باقي المنافسين.

و يقصد به أيضا: مجموعة السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات من أجل التأثير على حجم نفوذها في السوق، وكذا تعزيز مركزها التنافسي داخل الصناعة التي تنشط فيها، وهو حلقة وصل بين الهيكل السائد للصناعة بأبعاده الرئيسية و بين مستويات الأداء للمؤسسات في الصناعة، والسلوك الأكثر شيوعا في دراسة منهج الاقتصاد الصناعي، يظهر في السياسة السعرية، الدعاية و الإعلان، البحث والتطوير. (هاني 2018-2019، 27)

و مهما اختلفت التعاريف حول مفهوم السلوك، يبقى المبدأ الأساسي في تعريفه يتمحور حول مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة التي تنشط ضمن صناعة معينة تساعدها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، تؤثر و تتأثر بهيكل الصناعة و أدائها.

3. الأداء

يعتبر الأداء أحد عناصر الثلاثية(هيكل-سلوك-أداء) و يعتمد بشكل كبير على باقي عناصر النموذج، و قد وردت عدة تعريفات لهذا المفهوم نذكر منها:

إن مصطلح الأداء هو الترجمة اللغوية للكلمة اللاتينية (**performare**)، *والتي اشتقت من الكلمة الانجليزية (**performance**)*، و تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه." (مزهودة 2011، 86)

حسب هذا التعريف البسيط، فإن الأداء ينحصر في كيفية انجاز الأعمال لتحقيق هدف معين.

ويجب التفرقة بين مفهوم كل من الأداء، السلوك والإنجاز، بحيث أن السلوك" هو ما يقوم به الأفراد من أعمال في المؤسسة، أما الإنجاز فهو ما يبقى من أثر أو نتائج *بعد العمل*، أما الأداء *فهو التفاعل بين السلوك والإنجاز، فهو مجموع السلوك والنتائج التي تحققت معا."* (مومن 2011-2012، 50)

و عليه، فإن الأداء هو العلاقة التي تربط بين السلوك و الإنجاز للوصول إلى تحقيق نتائج معينة.

ومن منظور استراتيجي، يرى Porter أن أداء المنظمات يرتبط بالكفاءة التشغيلية، وذلك بتحقيق أداء جيد عند ممارسة نشاطات مشابهة لنشاطات المنافسين وبطريقة أفضل منهم، و يرتبط بالنشاطات الاستراتيجية التي يتم فيها أداء أنشطة مختلفة عن المنافسين أو نفسها لكن بطريقة مختلفة. (خان 2014-2015، 135)

حسب التعريف الاستراتيجي للأداء الذي قدمه بورتر، فإن مفهوم الأداء يرتبط بالكفاءة و النشاطات الاستراتيجية للتفوق على المنافسين.

و قد تطورت التعاريف التي اهتمت بموضوع الأداء باعتباره أحد المفاهيم التي تتسم بالديناميكية و التطور في البحث من أجل الوصول إلى التعريف الذي يلاءم التطورات الحاصلة في بيئة المؤسسة، و من بين التعريفات التي شملت أغلب العناصر في تعريف الأداء، هناك تعريف ينص على أنه: " مدى الاستعمال الأمثل للموارد المتوفرة قصد تحقيق الأهداف المسطرة، ومنه كان التركيز في الأداء على الفاعلية ثم انتقل إلى الفعالية، لكنه اليوم أصبح يقاس بمدى تأثيره على المحيط وحمايته. (عبو و عبو 2010)، **فالأداء** يعبر عن ثقافة المؤسسة، و هو يمثل أساس كل الأعمال التي تتم على مستوها. (OUARET 2002، 15)

كما أن هناك تعريف مختصر لكنه شامل إلى حد معين في تعريفه للأداء و الذي ينص على أن الأداء هو النجاح في أي مجال. (Sylvie-Saint et HAINES 2007, 60)

و من وجهة نظر الاقتصاد الصناعي، يعرف الأداء بأنه: درجة النجاح التي تحققها المؤسسة في إنجاز الأهداف المحددة مسبقا. (بوسنة و قريشي، تحليل العلاقة: تركيز–ربحية في الصناعة المصرفية الجزائرية وفق نموذج الاقتصاد الصناعي 2019، 173)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نتطرق إلى التعريف التالي:

الأداء هو الكفاءة في الاستخدام الأمثل للموارد من أجل الوصول إلى الفعالية المطلوبة مع الأخذ بعين الاعتبار لمحيط المؤسسة الذي تنشط فيه.

بالإضافة إلى العناصر الأساسية لمكونات نموذج الاقتصاد الصناعي، تم إضافة بعض العناصر من قبل بعض الباحثين إلى مكونات النموذج والمتمثلة في: الشروط القاعدية للصناعة و السياسات الحكومية، هذه العناصر يعتبران تكملة للنموذج من وجهة نظر بعض الباحثين ولا يجب إهمالها، و يمكن توضيح كل منهما كما يلي:

أ- **الشروط القاعدية للصناعة:** إن الجدلية التقليدية التي تناقش تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه أصبحت من المسلمات التي ترجح تدخل الدولة، و يرجع ذلك إلى أن الواقع أثبت ذلك في مختلف الاقتصاديات المتقدمة و النامية، و يبقى الجدل الحقيقي قائما حول مدى تدخلها و أسبابه و أشكال التدخل. (حبة 2016، 37)

ب- **السياسات الحكومية:** إن الشروط القاعدية لقيام الصناعة في أي نشاط اقتصادي تمس جانبي العرض و الطلب معا، أي أن قيام الصناعة قبل كل شيء متعلق بمدى مرونتها إزاء الشروط القاعدية. (صيفي 2016، 106)

يمكن توضيح نموذج (هيكل–سلوك–أداء) في ظل العناصر التي تمت إضافتها من خلال الشكل الموالي:

شكل 3.1. العلاقة التبادلية بين مكونات نموذج SCP

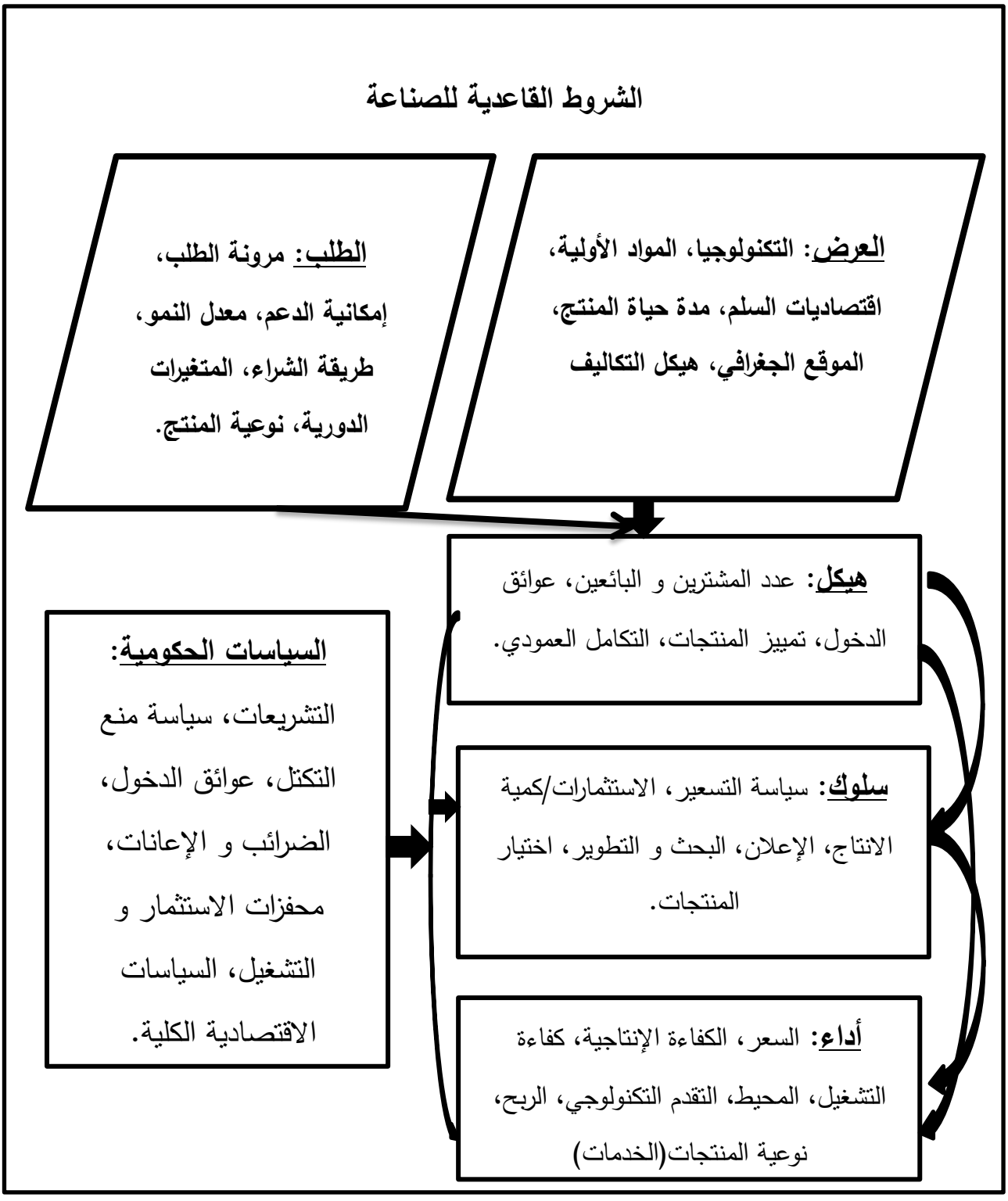

المصدر: (هاني 2018-2019، 26)

من خلال الشكل، و ما توصل إليه بعض الباحثين، سوف نوضح مفهومي الشروط القاعدية للصناعة و السياسات الحكومية كما يلي:

- **بالنسبة للشروط القاعدية للصناعة:** ظهر هذا المصطلح لأول مرة في كتاب: "هيكل السوق الصناعي" للاقتصادي الأمريكي شيرار(Scherrer)، كمحاولة منه لتقريب النموذج الثلاثي SCP أكثر من الواقع، بحيث أن الشروط القاعدية للصناعة هي العناصر التي تؤثر على هيكل الصناعة و تدرس في نفس الوقت مع الهيكل و تصنف كمحدد له، و تعرف أيضا على أنها عامل مساعد لتوضيح القوى أو شرح الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة، و تتمثل في: محددات العرض(المنتج–إجراءات و فضاء الإنتاج)، محددات الطلب(البائعون–حركية السوق و العرض المؤسساتي: القوانين و المعايير)، أي أن تلك العوامل التي تدخل في تحديد هياكل السوق و تتحكم في تحديد توجهات أو استراتيجيات المؤسسات المتنافسة في القطاع. (حبة و بن بريكة، الدولة بين المنظم و المنافس في القطاع: مساهمة لتحديد التأثيرات على قطاع الهاتف النقال في الجزائر 2014، 80)

و انطلاقا من الشكل عبارة عن: العرض (التكنولوجيا ، المواد الأولية ، اقتصاديات السلم ، ...) الطلب (مرونة الطلب ، امكانية الدعم ، معدل النمو ، طريقة الشراء ...) و عموما فإن دراسة الشروط القاعدية للصناعة يساعد في الفهم الجيد لهيكل الصناعة.

- **بالنسبة للسياسات الحكومية:** فقد ظهر مصطلح موازي لهذه السياسات و المعروف بقواعد السوق، و التي تجعل من شروط المنافسة مجمل الشروط التي تحدد الإطار العام الذي ينظم السلوكيات و العلاقات، و هو ما ينتج عنه نوعين من المنافسة: المنافسة المشروعة التي تخضع للقوانين و اللوائح، و المنافسة غير المشروعة و التي تخرج من هذا الإطار.

و إذا كانت المنافسة غير قادرة على الانضباط، وجب تدخل الدولة. (حبة و بن بريكة، الدولة بين المنظم و المنافس في القطاع: مساهمة لتحديد التأثيرات على قطاع الهاتف النقال في الجزائر 2014، 81)

إن تدخل الدولة بمختلف أشكاله و مهما اختلفت بيئة الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة يعتبر شرطا ضروريا لتنظيم السوق و حماية المؤسسات.

و تتراوح تصنيفات تدخل الدولة بين مستوى الشروط القاعدية للصناعة و مستوى المنافسة في القطاع، والأصل أن اعتبارها شرطا قاعديا يحكم على طبيعة تدخلها ومداه في باقي مستويات التحليل، إذ أنه يتم في هذا المستوى تحديد إمكانية التدخل من عدمه في الاقتصاد وشكله. (حبة، الشروط القاعدية للصناعة و المنافسة في القطاع: مساهمة في تحديد التأثيرات و آلياتها، دراسة حالة قطاع الهاتف المحمول في الجزائر 2011/2000 2014-2015، 24)

من هنا فإن دور الدولة كشرط قاعدي للصناعة مرتبط بشكل مباشر بالسوق، لكنه يبقى شرطا ضروريا لتنظيمه و حماية المؤسسات وتنظيم المنافسة.

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لنموذج SCP

على الرغم من أن نموذج SCP استعمل على نطاق واسع في التحليل، لكن ذلك لا يعني أنه بعيد عن الانتقادات على غرار أي نموذج في أي تخصص، و تتمثل أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج فيما يلي:

- **انتقادات تخص العلاقة بين درجة التركيز والقوة السوقية**

وتتلخص في أن العلاقة بين قوة التركيز والقوة السوقية (الاحتكار) قد لا تكون طردية (مثلما تشير إليه نظرية SCP)، كما أن جمود الأسعار ظاهرة لا تقتصر على المستويات العالية من التركيز، وإنما قد تحدث عند مستويات منخفضة منه.

- **انتقادات تخص العلاقة السببية بين الهيكل – سلوك – أداء**

حسب نظريةSCP، فإن العلاقة السببية تبدأ من هياكل السوق لتصل إلى المردودية، أي أن هياكل السوق هي التي تحدد نتائج المؤسسات.

بينما يرى اقتصاديون آخرون بأن أرباح المؤسسات هي التي تمارس تأثيرا على هياكل السوق، حيث يرى اقتصاديو مدرسة شيكاغو بأن خطر دخول منافسين جدد يحد من إمكانية انتهاج المؤسسات القائمة في صناعة ما للسلوك الاحتكاري في ظل حرية الدخول والخروج، وبذلك فإن هذه المدرسة تؤكد بأن أداء المؤسسات هو الذي يحدد هيكل السوق، وليس العكس.

ومن هذا المنطلق فإن الاندماج بين المؤسسات غايته الكفاءة وليس السيطرة على السوق، وأنه إذا كان السوق مفتوحا للتنافس ويتميز بتكاليف ثابتة منخفضة، فإنه من الممكن وجود منافسة قوية وحتى وان كان عدد المؤسسات قليلا. (محجوب 2010-2011، 102)

إن أي منهج في التحليل مهما كانت الإضافات التي يقدمها في فهم المشكلات و تقديم الحلول، يمكن له أن يتعرض للانتقادات، و التي من شأنها تسليط الضوء على خلل معين في أسلوب التحليل، و هو ما ينطبق على نموذج الهيكل-سلوك-أداء، و هذا لا يعني انتقاصا من النموذج، لكنه قد يصبح في ظروف معينة لا يخدم مكونات البيئة التي تنشط فيها المؤسسة أو أنه يصبح بحاجة إلى إضافة بعض التغييرات التي تساهم في التحليل بشكل أفضل.

و بالنسبة لنموذج الاقتصاد الصناعي، فإن أغلب الانتقادات و الاختلافات في وجهات نظر الباحثين تمحورت حول العلاقة التي تربط مكونات النموذج فيما بينها، بالإضافة إلى العلاقة التي تربط محددات كل متغير على حدى مثل العلاقة التي تربط محددات هيكل الصناعة و على رأسها قوة التركيز السوقية.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية ضمن هيكل الصناعة

تحت مبدأ:" فكر عالميا و تصرف محليا" (كالوري، وآخرون 2003، 7)، تسعى المؤسسات إلى تحسين وضعيتها التنافسية و اختيار الاستراتيجيات التي تواكب التطورات العالمية من أجل احتلال وضعية تنافسية على المستوى المحلي بمواصفات عالمية نظرا لما تفرضه تحديات العولمة في وقتنا الراهن، و هو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستراتيجية

قبل التطرق لموضوع الاستراتيجيات التنافسية، سوف نحاول توضيح الإطار المفاهيمي للاستراتيجية كما يلي:

فالاستراتيجية هي: أسلوب تتبعه المؤسسة لمواجهة الفرص و التهديدات لتحقيق ميزة تنافسية في ظل نقاط القوة و الضعف لديها. (DECAUDIN Octobre 1999)

يسلط هذا المفهوم الضوء على مفهوم الاستراتيجية كأسلوب للتغلب على نقاط الضعف في المؤسسة و استغلال نقاط القوة لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة.

كما تعرف أيضا على أنها: "تلك القدرات والموارد التي تمكن المؤسسة من التميز عن منافسيها و خلق ميزة تنافسية (روبرت، ديفيد و ترجمة الخزامي 2008، 6)

هذا التعريف ينظر للاستراتيجية على انه أسلوب الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة.

و هي أيضا: " اتخاذ القرارات طويلة الأجل الموجهة للتعرف نحو تحقيق أهداف المؤسسة من خلال دراسة عوامل القوة و الضعف في بيئتها الداخلية، و ربطها و تكيفها مع الفرص و التهديدات في البيئة المحيطة بها مما يعزز موقفها التنافسي. (جاسم و الصميدعي 2009، 18-19)

و تعرف الاستراتيجية على أنها أيضا: فن إدراج مجموعة من التنظيمات من أجل تحقيق أهداف المؤسسة. (ماهر 2006، 20)

إن أغلب التعريفات التي قدمت للاستراتيجية تركز على أنها الأسلوب الذي تتبعه المؤسسة من أجل الاستغلال الأمثل لمواردها بهدف تحقيق ميزة تنافسية.

أما بالنسبة **لمفهوم الاستراتيجية من وجهة نظر الاقتصاد الصناعي**، فقد قدم Porter دراسة في بداية الثمانينات حول هيكل القطاع يقترح فيه تحليلا للديناميكية في القطاع، وقد بين أن الديناميكية التنافسية يمكن ممارستها داخل الصناعة لتفادي كل تهديد خارجي، و بتحليل الديناميكية القطاعية يمكن للمؤسسة تحديد الاستراتيجية المناسبة لها.

وقد حول الاقتصاد الصناعي الحديث استراتيجيات المنظمات في قلب عملية التحليل، و قد دمج Porter هذه المفاهيم مع الاستراتيجية، و هذا ما جعل من الاقتصاد الصناعي أداة من أدوات التحليل الاستراتيجي. (منصوري 2014-2015، 16)

إن تعريف الاستراتيجية من وجهة نظر الاقتصاد الصناعي يقدم مفهوما شاملا و دقيقا لمفهوم الاستراتيجية داخل الصناعة، كما يأخذ بعين الاعتبار لأغلب النقاط المتعلقة بالصناعة و تقديم التحليلي الديناميكي التنافسي للمؤسسة.

و تتميز الاستراتيجية الجيدة بمجموعة من الخصائص اهمها:

إحداث التطوير و الابتكار، ذات تأثير كبير و نطاق واسع، تعتمد على خطوات عملية و نظريات راسخة، و تعمل على تحقيق رسالة المنظمة بطريقة شاملة. (هلال و عبد الغني 2007، 11)

المطلب الثاني: تحليل الاستراتيجيات التنافسية

بعد تقديمنا لمفهوم الاستراتيجية، سوف نتطرق لمفهوم **الاستراتيجيات التنافسية** كما يلي:

الفرع الأول: الاستراتيجيات التنافسية وفقا لمنظور مايكل بورتر

يعد مايكل بورتر أب الاستراتيجية في جامعة هارفارد، حيث يعرفها بأنها: " بناء و إقامة قوى دفاعات ضد القوى التنافسية، أو ايجاد موقع في الصناعة، فلكل مؤسسة استراتيجية تنافسية شاملة تمثل خليط من الأهداف المستخدمة من طرفها ووسائلها لتحقيقها، و على انها مجموعة من التصرفات التي تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة و مستمرة عن المنافسين." (قايد و بوشمال 2014، 266)، فبتحديد الهدف و المسار تتكون الخطط الاستراتيجية، و هو ما يحدث في صياغة الاستراتيجية لذا ينظر إليها على انها خطة. (سلطان 2010، 38)

إن صياغة الاستراتيجية التنافسية وفق مايكل بورتر يتميز بنوع من التعقيد و الشمولية في آن واحد، حيث يتطلب الأخذ بعين الاعتبار لفهم و الإحاطة بكل ظروف المؤسسة داخل الصناعة التي تنتمي إليها من أجل صياغة خططها الاستراتيجية للاستغلال الأمثل لمواردها و مواجهة التهديدات المحتملة لتحقيق أهدافها و التميز عن منافسيها في بيئة تتسم بالتغيرات السريعة على المستوى المحلي و الدولي.

و يتم صياغة الاستراتيجية التنافسية من خلال عدة عناصر تتمثل في:

- نقاط القوة و الضعف.
- الفرص و التهديدات.
- القيم الشخصية للمسيرين.
- التوقعات الاجتماعية.

هذه العناصر الأساسية في بناء الاستراتيجية التنافسية نلخصها في الشكل الموالي:

شكل 4.1. عناصر صياغة الاستراتيجية التنافسية

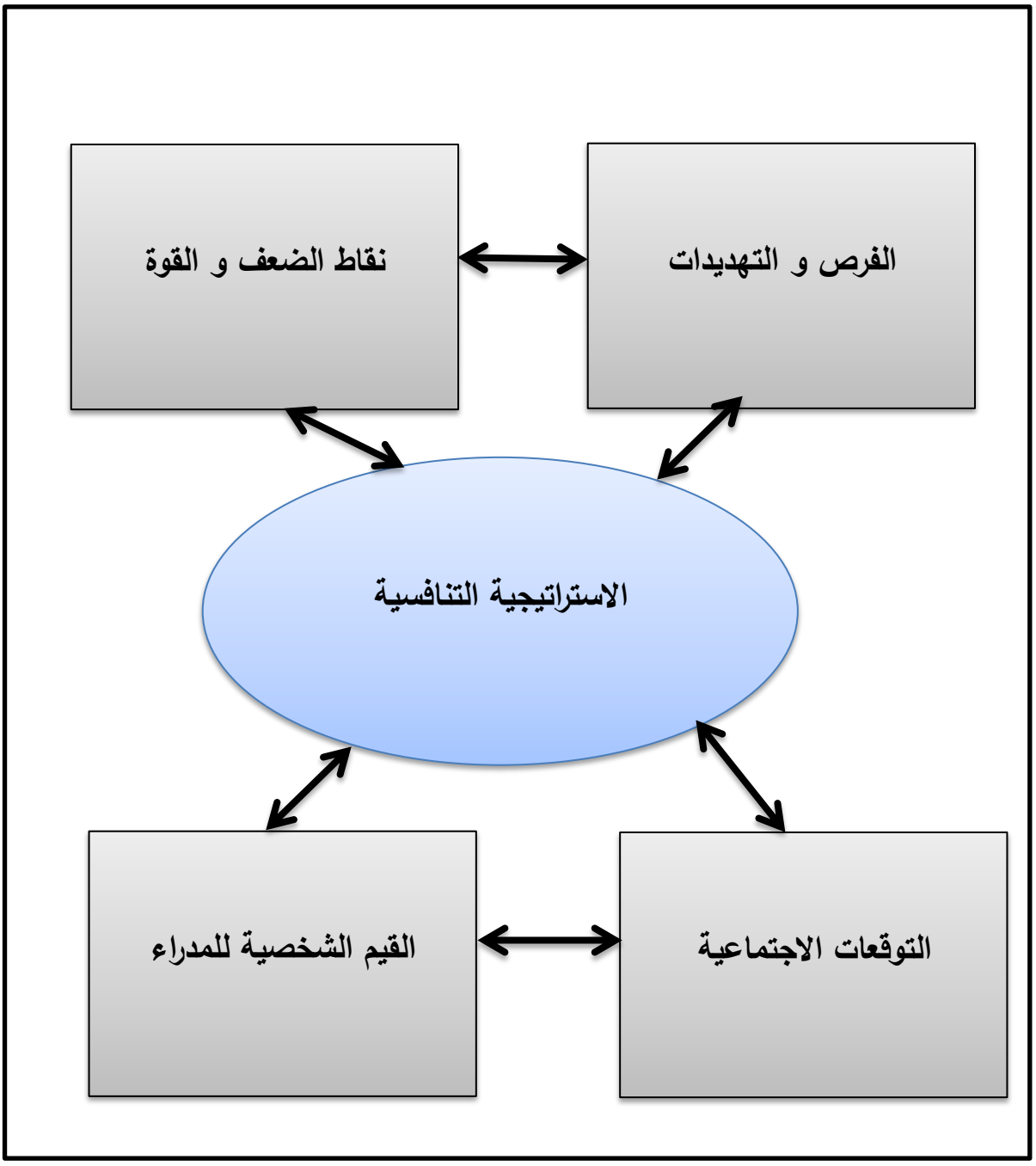

المصدر: (قايد و بوشمال 2014، 267)

من خلال الشكل، نلاحظ أن صياغة الاستراتيجيات التنافسية لا يتوقف على ظروف و موارد المؤسسة داخل الصناعة فحسب، بل يرتبط بمجموعة من القيم الاجتماعية و النفسية للمسيرين التي يتوقف عليها نجاح المؤسسة داخل الصناعة بشكل كبير.

و يؤكد(Porter) على ان فشل العديد من المؤسسات في بيئته، يعود إلى عدم قدرتها على المرور من التوجهات الكبرى للاستراتيجية إلى مستوى الأفعال و التصرفات الدقيقة الضرورية للحصول على ميزة تنافسية، بمعنى آخر، فإن الفشل كان ناتجا على تنفيذ الاستراتيجية نفسها و ليس بسبب خلل في صياغتها، و بناء على ذلك، فقد صمم نموذجه الشهير المبنى على ثلاثة(3) استراتيجيات قطاعية تنافسية كبرى من أجل تحقيق ميزة تنافسية هي: استراتيجية السيطرة من خلال التكاليف، استراتيجية التمييز، استراتيجية التركيز. (غزي 2013، 87) .

هذه الاستراتيجيات يطلق عليها: الاستراتيجيات العامة للتنافس، أو استراتيجيات Porter وهي "عبارة عن إطار يحدد أهداف المؤسسة في مجال تحديد الأسعار والتكاليف والتميز في المنتجات أو الخدمات، بحيث تتمكن المؤسسة من بناء مركزها التنافسي ومواجهة قوى التحليل الهيكلي المتمثلة بالمنافسين والمستثمرين و تهديدات الدخول و المصادر البديلة، كما تعرف على أنها: "البحث عن أفضل مركز تنافسي في الصناعة بهدف تحقيق ميزة تنافسية متواصلة للمؤسسة في مواجهة قوى التنافس الموجودة في الصناعة." (هاني 2018-2019، 97)

لقد قدم مايكل بورتر تعريفا و شرحا شاملا للاستراتيجية و كيفية صياغة الاستراتيجيات التنافسية من منظور الاقتصاد الصناعي بالشكل الذي يساهم في فهم الديناميكيات المعقدة لظروف المؤسسة داخل الصناعة التي تنتمي إليها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية و التميز عن منافسيها.

يمكن أن نلخص الاستراتيجيات التنافسية العامة لبورتر من خلال الشكل التالي:

شكل 5.1. الاستراتيجيات التنافسية العامة لبورتر

مجال الصناعة:	**استراتيجية التمييز**	**استراتيجية السيطرة بالتكاليف**
جزء من الصناعة	**استراتيجية التركيز**	

المصدر: (قادة 201-2019، 121)

من خلال الشكل، نلاحظ أن هناك نوعين من استراتيجيات بورتر التنافسية في مجال الصناعة و المتمثلة في استراتيجيتي التمييز و السيطرة على التكاليف، و استراتيجية التركيز كجزء من الصناعة، و يمكن تعريف هذه الاستراتيجيات كما يلي:

1. استراتيجية السيطرة من خلال التكاليف(استراتيجية التسعير)

تركز هذه الاستراتيجية على اكتساب ميزة تنافسية من خلال توفير المنتج بأقل تكلفة عن المنافسين، و أن تكون على استعداد لوقف الأنشطة التي لا تضيف و لا تحقق ميزة، و يتم صياغة هذه الاستراتيجية من خلال عدة عوامل: منحنى التعلم، استغلال الطاقة الانتاجية، تحليل الأنشطة و اقتصاديات الحجم. (عادل و أمين 2024، 7)

تقوم المؤسسة من خلال استراتيجية السيطرة على التكاليف من خلال تخفيض السعر الذي يمكن أن يجلب المستهلكين، حيث أنه كلما انخفض السعر زاد الطلب على منتجات المؤسسة، لكن هذه الاستراتيجية تهمل إلى حد ما عامل الجودة، فهذه الاستراتيجية لا تكون ناجحة في كل الصناعات و لا تجذب كل شرائح المستهلكين.

2. استراتيجية التمييز

تتمثل هذه الاستراتيجية في مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بهدف ايجاد منتجات متغيرة و ذات خصائص استثنائية لتصبح رائدة في مجال الصناعة، فقد تميز المؤسسة منتجاتها عن المنافسين من خلال تقديم تشكيلات مختلفة للمنتوج، إعطاء سمات مختلفة للمنتوج، تقديم خدمات ذات جودة ممتازة، الريادة التكنولوجية و السمعة الجيدة للمؤسسة في السوق.

كما تتزايد درجات نجاح هذه الاستراتيجية بزيادة تمتع المؤسسة بالمهارات و الكفاءات التي يصعب محاكاتها من طرف المنافسين، و ذلك بزيادة القيمة التي يحصل عليها الزبون. (درويش و صالح 2015، 215)

من خلال استراتيجية التمييز، فإن المؤسسة لا تركز على جذب المستهلكين و تعزيز مكانتها في السوق، بل تركز على تقديم أفضل الخدمات و المنتجات في السوق بصورة مميزة لتكوين سمعة جيدة في السوق بالطريقة التي تجذب لها أكبر عدد من المستهلكين بغض النظر عن السعر.

و تركز المؤسسة من خلال استراتيجية التمييز على المستهلكين الذين يهتمون بالجودة و التميز أكثر من السعر، وحسب بورتر، فالمنتج المتميز يجب أن يكون غير قابل للتقليد أو على الأقل صعب التقليد من طرف المنافسين، كما أنه على المستهلك ان يكون مقدرا لقيمة الاختلافات و أن يكون مستعدا لدفع سعرها.

3. استراتيجية التركيز

تعرف على أنها الاستراتيجية التي تركز من خلالها المؤسسة على جزء محدد من المستهلكين داخل قطاع معين من خلال تشكيلة محددة من المنتجات، و تناسب هذه الاستراتيجية المؤسسات التي لا تستطيع أو لا ترغب في خدمة قطاع بأكمله، أي اقتصار المؤسسة على خدمة جزء معين من السوق بدلا من السوق بأكمله، مركزة عليه كل جهودها و قدراتها الإبداعية على خدمته بفعالية، و يمكن أن تعوض الحصة السوقية الصغيرة بواسطة استهداف عدة أجزاء من أسواق تكون في مناطق جغرافية مختلفة.

و قد حدد بورتر صنفين رئيسيين لهذا الاستراتيجية:

- **استراتيجية التركيز على أساس التكلفة المنخفضة:** حيث تهدف المؤسسة إلى حيازة التكلفة الأقل على الجزء المستهدف من السوق.
- **استراتيجية التركيز على أساس التميز:** حيث تنتج المؤسسة منتجات متميزة على مستوى الجزء المستهدف من السوق، مثل: حلويات لمرضى السكري من الأطفال. (HARVARD Business Review 2024)

إن الاستراتيجيات التنافسية العامة لبورتر و على اختلاف التفكير الاستراتيجي للمؤسسة عند اتباعها، تهدف إلى الحفاظ على حصتها السوقية أو زيادتها بالإضافة إلى جدب أكبر عدد من المستهلكين، كما أن اختيار هذه الاستراتيجيات لا تتوقف على التفكير الاستراتيجي للمؤسسة فحسب، بل تتوقف أيضا على عدة عوامل أهمها طبيعة السوق، فقد تنجح استراتيجية معينة داخل سوق معين على خلاف سوق آخر، مما يتطلب الدراسة الجيدة لكل ظروف الصناعة قبل اختيار أي استراتيجية.

من خلال ما تم التطرق إليه حول الاستراتيجيات العامة لبورتر، يمكن أن نقدم تلخيصا شاملا لميزات هذه الاستراتيجيات الثلاث من خلال الجدول الموالي:

جدول 1.1. متطلبات الاستراتيجيات العامة للتنافس حسب بورتر

الاستراتيجية	المهارات و الموارد	المتطلبات التنظيمية
استراتيجية الهيمنة من خلال التكاليف	-استثمارات ضخمة في رأس المال، و تمويل متواصل من خلال توفير مزيد من رأس المال في متناول اليد العاملة -مهارات في مجال العمليات الانتاجية. -إشراف محكم على اليد العاملة. تصميم المنتجات بشكل يؤدي لسهولة التصنيع. - منافذ توزيع منخفضة التكاليف.	-رقابة شديدة على التكاليف. -إعداد تقارير حول الرقابة الدورية. -مراجعة تفصيلية للتكاليف. -تنظيم واضح و مهيكل للمسؤوليات. -حوافز مرتبطة بتحقيق الأهداف الكمية.
استراتيجية التمييز	-قنوات تسويقية مهمة. -تنويع في الخدمات و المنتجات. -الميل نحو الابداع. -كفاءات بحث و تطوير متخصصة. - سمعة جيدة للمؤسسة في مجال الجودة و الريادة التكنولوجية. -خبرة طويلة في الصناعة. -تعاون قوي مع منافذ التوزيع.	-تنسيق قوي بين وظائف البحث و التطوير و تطوير المنتجات و التسويق. -حوافز نوعية و موضوعية بدلا من الكمية. -رواتب و مزايا لجلب الكفاءات المؤهلة و المبدعة.
استراتيجية التركيز	-مزيج توليفة من السياسات السابقة. -توجيه المزيج لهدف استراتيجي معين.	- توليفة من السياسات السابقة. -توجيه المزيج لهدف استراتيجي معين.

المصدر: (بلخضر 2019-2020، 73)

الفرع الثاني: الاستراتيجيات التنافسية حسب Kotler

تعتبر الاستراتيجيات التنافسية العامة لـ"بورتر" من اهم الاستراتيجيات التي تساعد المؤسسات في اختيار سلوكها الاستراتيجي من خلال فهم قدراتها التنافسية و كيفية التعامل مع المنافسين، و تعد مرحلة تحليل الاستراتيجية حسب بورتر إحدى أهم المراحل الضرورية لفهم قدرات المؤسسة، لكن في المقابل تم اقتراح مجموعة أخرى من الاستراتيجيات التي تساعد- بالإضافة إلى الاستراتيجيات العامة لبورتر- في اختيار البديل الاستراتيجي نذكر منها" الاستراتيجيات التنافسية المقترحة من طرف فيليب كوتلر". التي تخص المؤسسة من جهة، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التنافسية التي تتعلق بدورة حياة المنتج التي تساعد المؤسسة على اختيار البدائل الاستراتيجية من خلال دورة حياة المنتج.

و قد اقترح كوتلر أربعة استراتيجيات تنافسية هي:

1. **استراتيجية القائد:** حددها بأربعة استراتيجيات هي: استراتيجية تنمية الطلب، الاستراتيجية الدفاعية، الهجومية و الاستراتيجية التسويق العكسي.

2. **استراتيجية المتابع:** تسمى هذه الاستراتيجية باستراتيجية التحسين الجوهري او اتباع القائد، حيث تتبنى القرارات من القائد و ليس لديها الجرأة على تحدي قائد السوق.

3. **استراتيجية المتحدي:** من خلال اكتساب مجموعة من التقنيات لقيادة السوق.

4. **استراتيجية المتخصص:** تلجا إلى هذه الاستراتيجية المؤسسات التي تحاول تجنب التصادم مع المنافسين، باستهداف أسواق صغيرة ذات الأهمية القليلة او المنعدمة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة و التي عادة تفضل الجودة مهما كان السعر. (بلخضر 2019-2020، 81)

و يؤكد كوتلر في مجال الاستراتيجية التنافسية على عنصر القيمة بالنسبة للمستهلك، مع وضع التمايز فيما يتعلق بالمنافسة مع ضرورة إجراء تحليل معمق و دقيق للسوق و المستهلك و مختلف الجهات الفاعلة في المنافسة من أجل تطوير الاستراتيجيات التنافسية في بيئة تتميز بالاضطراب و التطور المستمر.

إن تصور كوتلر الاستراتيجي، لا يعتمد على خلق قيمة ملموسة فقط، و لكن يشمل ضرورة الاستغلال الأمثل لنقاط القوة، و هو يركز بشكل كبير على المستهلك في المدى الطويل فهو يجسد فلسفة إعادة التقييم المستمر و الديناميكي للأولويات الاستراتيجية و الاستهداف الاستراتيجي للقطاعات المختارة بشكل يضمن خلق ميزة تنافسية دائمة برغم التقلبات المستمرة في السوق.

الفرع الثالث: الاستراتيجيات التنافسية حسب نموذج الساعة الاستراتيجية لبومان Bowman و فولكنر Faulkner

الساعة الاستراتيجية لبومان هي نموذج تسويقي يهتم بالموقع الاستراتيجي، وتم تطوير النموذج من قبل الخبيرين الاقتصاديين المشهورين كليف بومان وديفيد فولكنر، اللذين جادلا بأن الشركة أو العلامة التجارية لديها عدة طرق لوضع منتج على أساس السعر والقيمة المتصورة، حيث تسعى الساعة الاستراتيجية لبومان إلى توضيح أن وضع المنتج يعتمد على أبعاد السعر والقيمة، و يمكن للمؤسسة اختيار موقعها من ساعة بومان الاستراتيجية التي توفر لها الميزة الأكثر تنافسية في السوق مقارنة بمنافسيها. (VITAMINS دون ذكر السنة)

و حسب نموذج الساعة الاستراتيجية، قد تتمكن المؤسسة من معرفها موقعها التنافسي و تحقيق التوازن بين عامل السعر و القيمة المدركة للمستهلك الذي يدرك وجود هذا التوازن بالشكل الذي يضمن للمؤسسة زيادة عدد المستهلكين و تحقيق ميزة تنافسية عن باقي المنافسين.

المطلب الثالث: النماذج و النظريات التنافسية

سنتطرق لمجموعة النماذج و النظريات المتعلقة بالتنافسية تتمثل في نموذج القوى الخمس لبورتر، نموذج التنافسية لأوستن، و بعض نظريات التنافسية في الاقتصاد الصناعي كما يلي:

الفرع الأول: نظريات التنافسية في الاقتصاد الصناعي

نظريات التنافسية في الاقتصاد الصناعي تهدف بشكل أساسي إلى فهم كيفية تفاعل المؤسسات مع بعضها البعض والصناعات المختلفة في السوق، بالإضافة إلى التي تؤثر على درجة التنافس بينهم، و تتمثل في النظريات الكلاسيكية التي تركز بشكل رئيسي على الجوانب المتعلقة بالتكاليف والإنتاجية، والنظريات الحديثة التي تأخذ في اعتبارها عوامل متعددة مثل الابتكار وتطوير التكنولوجيا ودورهما المهم في تعزيز التنافسية، و نظرية الألعاب التي تتناول استراتيجيات الشركات وتفاعلاتها، ونظرية التطور الصناعي التي تركز على كيفية تطور الصناعات عبر الزمن وتأثيرها على السوق، ونظرية القدرة السوقية التي تبحث في القوى التي تحدد سلوك الشركات في السوق وكيف تؤثر على القرارات الاقتصادية، و التي تسهم بشكل كبير في فهم تعقيدات التنافسية الاقتصادية وكيفية تأثيرها على الأداء العام في السوق.

الفرع الثاني: نموذج القوى الخمس لبورتر

إن نموذج القوى الخمس الذي وضعه الأكاديمي الأمريكي: مايكل بورتر، الذي يعتبر من أبرز المفكرين الاقتصاديين، بدأ يظهر بشكل واضح في ثمانينات القرن الماضي، وهو حقبة حاسمة شهدت تحولات عديدة في كيفية فهم وتحليل التنافس داخل الأسواق المختلفة، حيث فتح المجال لكيفية تحليل التنافس، و الفهم الدقيق والمعقد للعلاقات الدقيقة التي تربط المؤسسات ببيئتها التنافسية المختلفة والمتنوعة التي تعمل فيها.

هذا النموذج يتمحور حول وجود خمس قوى رئيسية تتفاعل مع بعضها البعض، و يوضح كيف يمكن لهذه القوى المختلفة والمترابطة والمعقدة أن تؤثر على استراتيجيات المؤسسات في السوق، كما يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الفعلية التي تحدث في البيئة التنافسية لتحديد الاتجاهات المستقبلية المحتملة والتي يمكن أن تؤثر على أدائها، كما يسهم في فهم الديناميكيات التنافسية المستمرة التي تطرأ على الأسواق. (فتحي و عبد المجيد 2022)

يعتبر نموذج (porter) من أهم نماذج تحليل قوى المنافسة، وعمم استخدامه بشكل واسع النطاق في الصناعة أولا وفي الخدمات ثانيا، ومن وجهة نظر (porter) فإن المؤسسات يجب أن تعير أهمية كبيرة لقوى المنافسة ومتابعة تطور التغيرات الحاصلة في هذه القوى لمعرفة تأثيرها على استراتيجية المؤسسة، وقد جسدت هذه القوى التنافسية بخمسة قوى أساسية. (مفتاح 2017-2028، 6)

يمكن تمثيل نموذج القوى الخمس لبورتر من خلال الشكل التالي:

شكل 6.1: نموذج تحليل هيكل الصناعة لـ"Porter"

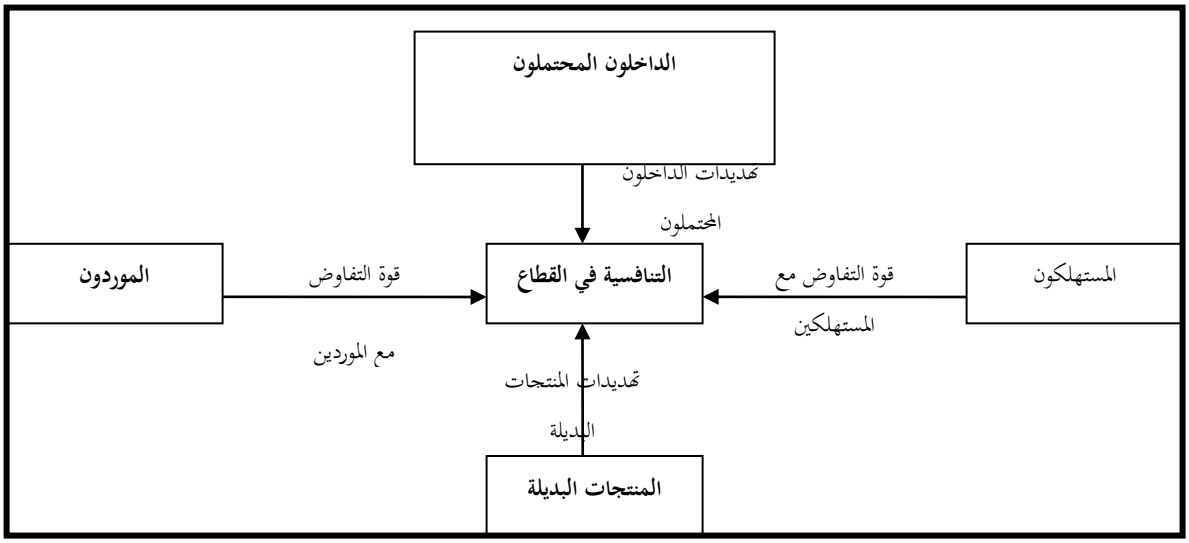

- **المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على (Michael 1982, 4)

تتمثل القوى الخمس لبورتر في:

1. شدة المنافسة بين المؤسسات في الصناعة

تمثل هذه القوة مرتكزا أساسيا في نموذج بورتر لتحديد جاذبية الصناعة، وشدة المنافسة تعد حالة طبيعية أو مألوفة بين المتنافسين في الصناعة، كما أن استخدام الاستراتيجيات مثل الأسعار التنافسية، و تقديم المنتجات أو الخدمات بجودة عالية، تتيح لمثل تلك المؤسسات تحقيق ربحية في الصناعة أفضل من المنافسين، و يرى بورتر أن شدة المنافسة مرتبطة بعدة عوامل أهمها: عدد المنافسين، معدل نمو الصناعة، التكاليف الثابتة، تمييز المنتجات أو الخدمات، الطاقة الانتاجية و عوائق الخروج العالية. (ديجي 2019، 6)

إن شدة المنافسة بين المؤسسات تحفز و تحتم على المؤسسات تحسين ميزتها التنافسية.

2. تهديد الداخلين المحتملين

يشكل الداخلون الجدد تهديدا للمؤسسات المتواجدة في القطاع، حيث أن ضغط هؤلاء الداخلون قد يخلق قواعد جديدة، و يغير الوضعية التي كانت تحتلها المؤسسة، بإدخال إمكانيات و قدرات و تقنيات جديدة، تؤثر على نصيب المؤسسات الموجودة و حصتها السوقية، لكن درجة تهديد الداخلين الجدد تتوقف على ردود فعل المؤسسات المتواجدة في القطاع و على حواجز الدخول الموجودة فيه، و نذكر منها: الوفورات الاقتصادية(وفورات الحجم)، تمييز المنتوج، صعوبة الوصول إلى قنوات التوزيع، التخفيض المنتظم للتكلفة الوحدوية للإنتاج، السياسات الحكومية، قوة المؤسسات المتواجدة في القطاع. (قادة 201-2019، 42-43)

إن الضغط الذي يخلقه تهديد الداخلين المحتملين للصناعة يجعل المؤسسة في حالة يقظة مستمرة لحماية مكانتها السوقية، كما أن موانع الدخول قد تشكل حماية لها خاصة في حالة الصناعات التي تتمتع باقتصاديات الحجم الكبير، و بالنسبة لأسواق احتكار القلة و المنافسة الاحتكارية.

3. القوة التفاوضية للموردين

تأتي قوة مساومة الموردين من قدرتهم على استخدام قوتهم في التهديد برفع الأسعار، أو تخفيض الجودة، وتزداد قوتهم في عدة حالات اهمها: عندما تكون منتجات المورد متميزة، وتفرده بتكاليف تحويل مرتفعة تحول دون التحول من مورد لآخر؛ التهديد بالتكامل الأمامي في الصناعة؛ عدم تركيز خدماتهم على عدد محدود من المؤسسات؛ توفر عدد قليل من المؤسسات التي تقدم نفس الخدمة. (محبوب 2015-2016، 120)

و تزيد سيطرة هذه القوة في حالة التحكم الجيد في الأسعار و الجودة العالية.

4. القوة التفاوضية للعملاء

القوة التفاوضية للعملاء(الذين هم ليس بالضرورة مستهلكين) تشتد كلما زاد حجم تركزهم أو زادت الكمية المشتراة إضافة إلى قلة تمييز المنتجات، كما أن هذه القوة تؤثر بنفس الشكل و بطريقة عكسية على القوة التفاوضية للموردين، فالمؤسسة تحاول في تعاملاتها تحقيق التوازن بين القوتين، كعميل و مورد في نفس الوقت. (حبة و بن بريكة، الدولة بين المنظم و المنافس في القطاع: مساهمة لتحديد التأثيرات على قطاع الهاتف النقال في الجزائر 2014، 90)

و يرتبط تأثير هذه القوة بعدة متغيرات خاصة: درجة التركز، تمييز المنتجات مع الأخذ بعين الاعتبار القوة التفاوضية للموردين.

5. تهديد المنتجات البديلة

يمكن تعريف المنتجات البديلة بأنها: تلك المنتجات التي تقدمها صناعات أخرى، ويمكن أن تفي باحتياجات المستهلكين، و قد تلعب المنتجات البديلة دورا كبيرا لدرجة أنها تهدد منتجات صناعة، أو عدة صناعات معينة.

ويزداد الاهتمام بالمنتجات البديلة إذا أدت بعض التطورات لزيادة المنافسة في الصناعة، مما قد ينتج عنه انخفاض في السعر، أو تحسين في الأداء أو الجودة (محبوب 2015-2016، 121).

إن وجود منتجات بديلة لدى المؤسسات المتنافسة يشكل خطرا على الوضع التنافسي للمؤسسة خاصة إذا كانت تلبي نفس رغبات المستهلكين من السلع و الخدمات و بجودة مرتفعة و أسعار تنافسية، مما يحتم على المؤسسة إعادة النظر في جودة و أسعار منتجاتها.

إن فهم القوى الخمس لبورتر يساعد على تحليل التحديات والمخاطر والنقاط القوية والضعيفة لكل مؤسسة، مما يمكنها من اتخاذ قرارات استراتيجية دقيقة مبنية على أسس دقيقة تضمن لها تحقيق الميزة التنافسية والنجاح في البيئات الشديدة التعقيد والمنافسة.

الفرع الثالث: نموذج أوستن

لقد قدم أوستن (Austin) تعديلات على نموذج بورتر ليتماشى مع بيئة الأعمال الموجودة في الدول النامية. (الخرشي 2014-2015، 18) و قد اقترح إضافة قوى لنموذج بورتر تتمثل في كافة المتغيرات الكلية: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...، و تدخل الدولة، وبتحليل القوى الخمس لبورتر، تستطيع المؤسسة الحصول على صورة كاملة عما سيؤثر في الربحية في القطاع الذي تنشط فيه. (شمرين 2016، 82)، بالإضافة إلى هذه القوى الخمس يوجد هناك القوة العمودية التي لا يجب إهمالها (تفرقتيت 2014-2015، 158).

ومن المهم جدا قبل تطبيق نموذج أوستن، فهم الطبيعة المميزة لهيكل الصناعة و ديناميكيات التنافس الذي قدمه" مايكل بورتر" و الذي يعتمد بدرجة كبيرة على تحليل الأسواق و الصناعات، مع الأخذ بعين الاعتبار للتعديلات التي أضافها أوستن لنموذج القوى الخمس لبورتر خاصة تدخل الدولة.

المطلب الرابع: العلاقة بين هيكل الصناعة و سلوك المؤسسات

يشير هيكل الصناعة(السوق) لعوامل التركيب البنائي للأسواق التي تنشط في ظلها المؤسسات في بلد معين، ومن أمثلة هذه العوامل عدد الوحدات الإنتاجية والأهمية النسبية لها داخل الصناعة (أي وزنها النسبي من حيث رأس المال أو حجم الإنتاج أو عدد العمال أو حجم أو قيمة المبيعات أو غيرها من المؤشرات)، إضافة إلى التنظيمات المكونة لهذه الأسواق والتي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك هذه المؤسسات وأدائها، كما يشتمل هيكل الصناعة إضافة للتركز الصناعي على أبعاد أخرى أهمها: ظروف الدخول إلى سوق الصناعة من قبل المؤسسات الأخرى يضاف إلى ذلك درجة التكامل، ومدى وجود تمييز في المنتجات داخل الصناعة، وأحيانا يضاف إلى ذلك درجة التكامل العمودي والأفقي بين المؤسسات داخل القطاع.

ومع تغير الأوضاع والظروف الاقتصادية جاءت الدراسات الحديثة للاقتصاد الصناعي، لتؤكد تعقد هذه العلاقة بين هيكل الصناعة وسلوك وأداء المؤسسة، حيث تبرز الدراسات الراهنة إمكانية تأثير كل من السلوك والأداء على هيكل الصناعة، حيث أنه يمكن أن نجد أمثلة لعلاقات تجري فيها السببية بإتجاه معاكس أو في الاتجاهين، فمثلا هناك ردود فعل للتطورات التقنية الناتجة عن البحث والتطوير على ظروف الطلب والتكاليف، وقد تؤثر على هيكل الصناعة في المدى الطويل، وفي مدى اقصر تؤثر حملات الإعلان الناجحة على الأنصبة السوقية للمؤسسات. (بوعافية 2017)

إن العلاقة التي تربط هيكل الصناعة وسلوك المؤسسة تساعد في فهم تأثير هيكل صناعة معين على السلوك الاستراتيجي الذي تختار من خلاله المؤسسة الاستراتيجية المناسبة لها في السوق من أجل الحفاظ على تواجدها فيه و زيادة حصتها السوقية و تحقيق ميزة تنافسية.

خاتمة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى اغلب المتغيرات التي تحكم دراستنا خاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد الصناعي و ظهوره و تيارات تحليله، و ذلك ضمن طبيعة تخصص الاقتصاد الصناعي الذي يعتبر تخصصا غنيا بالمتغيرات الديناميكية و المعقدة التي تتطلب تحليلا دقيقا و شاملا من خلال نموذج(هيكل–سلوك–أداء) مع الإضافات و التعديلات التي طرأت عليه من طرف بعض الباحثين، بالإضافة إلى اهم الاستراتيجيات التنافسية التي تساعد المؤسسة على اختيار سلوكها الاستراتيجي و تحقيق ميزة تنافسية في السوق مقارنة بباقي المنافسين، خاصة في ظل الانفتاح العالمي على الأسواق الذي فرضته تحديات العولمة.

و قد توصلنا إلى أن الاقتصاد الصناعي بحاجة دوما إلى دراسات و اهتمام من طرف الباحثين في هذا المجال، و هو علم يهتم بمواكبة التطورات العالمية من خلال ربطه بالعامل التكنولوجي الذي أصبح حتمية في عصرنا الحالي.

توصلنا أيضا من خلال هذا الفصل إلى أن تحليل قوى المنافسة بالاعتماد على نموذج بورتر يساعد في فهم الديناميكيات التفاعلية للمؤسسة داخل الصناعة التي تنشط فيها.

من الجانب النظري، توصلنا إلى أن تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة و سلوك المؤسسات يساعدها على اختيار الاستراتيجيات المناسبة لها من أجل زيادة حصتها السوقية و تحقيق ميزة تنافسية.

الفصل الثاني:

الاستراتيجيات التنافسية ضمن هيكل الصناعة المصرفية

تمهيد

تعتبر الصناعة المصرفية جزءا مهما و أساسيا في النظام الاقتصادي، و يتطلب فهم هذه الصناعة الإحاطة بالعديد من الجوانب و تحليلها، و هو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة المصرفية.

المبحث الثاني: هيكل الصناعة المصرفية.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية للبنوك ضمن هيكل الصناعة المصرفية

إن التطرق إلى الصناعة المصرفية في هذا الفصل يرجع لعدة أسباب، من أهمها كونها من متغيرات البحث الرئيسية من جهة، بالإضافة إلى ضرورة فهم الاستراتيجيات التنافسية داخل الصناعة المصرفية لتوضيح العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية و سلوك البنوك المتواجدة داخل هذه الصناعة من الناحية النظرية، يتم في الفصل التطبيقي إسقاط ما توصلنا إليه من معطيات نظرية على موضوع بحثنا.

المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول الصناعة المصرفية

تعتبر الصناعة المصرفية من المتغيرات الرئيسية في بحثنا، وعليه، فقد رأينا ضرورة التطرق لأغلب المفاهيم المتعلقة بها ذات الصلة بإشكالية بحثنا، من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: المفهوم و الظهور التاريخي للصناعة المصرفية

الفرع الأول: تعريف الصناعة المصرفية

قبل التطرق إلى تعريف الصناعة المصرفية، نقدم تعريفا للبنك أو المصرف، و الذي يعرف كما يلي:

تعود كلمة بنك إلى الكلمة اللاتينية(Banco)، التي كانت تعني في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون، ثم أصبحت فيما بعد المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، و في الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود. (القروبني 1989، 24)

كما يعرف البنك على أنه: المؤسسة المالية التي تكون الوسيط بين وحدات الفائض التي تريد استثماره أموالها و بين الوحدات التي لديها عجز مالي، (ص. الشمري 2008، 32) فقاعدة النشاط المصرفي هي درجة اقترابه من الهدف. (طه 2007، 36).

و هو أيضا: "المؤسسة التي يتم يقوم فيها الأفراد بادخار نقودهم عندما لا يحتاجون إليها. (Mahmud Ibrahim et Adnentaien 2003, 12)

كما يعد البنك أساس التعاملات في الصناعة المصرفية، و التي نعرفها على أنها:

" مجموعة البنوك التي هي في حالة تنافس تام فيما بينها، تقدم منتجات و خدمات قابلة للإحلال فيما بينها و تكون معروضة في نفس السوق".

و يتم تنظيم الصناعة المصرفية عن طريق إصدار القوانين و القواعد التي توجه و تنظم نشاط المؤسسات المصرفية العاملة بها لتحقيق أهداف محددة، تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية للبلد أهمها هو الحفاظ على توازن الصناعة المصرفية و الاستقرار المالي إلى جانب تحسين أداء الصناعة المصرفية. (بن علقمة 2019-2020، 20)

إن الاساس في تعريف الصناعة المصرفية هو البنوك التي تعد محور هذه الصناعة، و تتميز بديناميكية معقدة نظرا لطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه.

الفرع الثاني: الجذور التاريخية للصناعة المصرفية

سوف نحاول من خلال هذا العنصر معرفة الجدور التاريخية للصناعة المصرفية و اهم المؤسسات المصرفية التي ظهرت مع توضيح نطاقها الجغرافي و أسباب ظهورها.

بداية، فقد اكتشف في منطقة بابل التي قامت فيها حضارة على أنقاض الحضارة السومرية بعض الكتابات الأثرية التي ترجع في تاريخها إلى القرن 20 ق م، دلت على وجود تجارة واسعة للصيرفة في تلك العقود. (محمود 1982، 36)، و تتمثل هذه الكتابات في بعض الألواح الطينية التي تعتبر كوثائق و صكوك لتحويل الديون. (مراد 2022، 77)

وقد يرجع تاريخ الصناعة المصرفية إلى العصور الوسطى(القرنين 14/13)، بعد ازدهار المدن الايطالية لتمويل الحروب الصليبية التي كانت تتطلب نفقات طائلة لتجهيز الجيوش، حيث كانت أموال المستعمرات متاحة للمستعمر لتحقيق العائد لتمويل الحروب، حيث كان الصيرفي يقبل الودائع للمحافظة عليها مقابل شهادات اسمية، و يعملون على استثمار أموالهم عن طريق اقراضها مقابل فائدة، ثم تطور استثمارهم إلى السماح للعملاء بسحب ودائعهم مما عرضهم لخطر الإفلاس، و في أواخر القرن 16 نادى بعض المفكرين إلى تأسيس بيوت صيرفة حكومية للحفاظ على الودائع و سلامتها. (مخيف 2021، 10)

مما سبق، فإن الأسباب الرئيسية لظهور الخدمات المصرفية هو الحاجة إلى الاستثمار الواسع في أموال المستثمرات و تمويل الحروب بغرض الوصول إلى أرباح أكثر من نتائج المستعمرات.

و قد بدأت المؤسسات المصرفية في الظهور في اوروبا، و قد تميز هذا التطور بظهور البنوك الايطالية المرموقة، و التي لعبت دورا أساسيا في توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الأساسية، ليس فقط للتجار لكن أيضا للعديد من المسافرين الذين كانوا بحاجة للمساعدة في إدارة أموالهم بكفاءة.(Jézabel, Plihon et Wojtek 2024, 20)

إن الحاجة التي أدت إلى ظهور المؤسسات المصرفية أيضا هو ضرورة حماية الأموال من الإفلاس و السرقة بالإضافة إلى الرغبة في استثمار هذه الأموال و مضاعفتها خاصة من طرف التجار.

و قد بدأ النشاط المصرفي بشكل واضح جدا في بداياته في اوروبا، ففي سنة 1157 تأسس مصرف فيينا، ثم انتشر النشاط المصرفي في الدول الاوروبية الاخرى، فتأسس(بنك جنوة) سنة 1407 في ايطاليا، و بنك امستردام سنة 1609 في هولندا، و بدأت هذه البنوك بقبول الودائع ووضعت خطة لإصدار شهادات الايداع، و أصبحت هذه المصارف النموذج الذي تأسست على غراره معظم المصارف الاوروبية، كالبنك السويدي المعروف باسم RiksBank عام 1656 و بنك انجلترا سنة 1694، ثم إنشاء بنك فرنسا سنة 1800 و البنك الوطني النمساوي 1817، و بنك كوبنهاكن الذي أصبح يعرف بالبنك الوطني الدنماركي سنة 1818، و البنك الوطني البلجيكي سنة 1850، و بنك اسبانيا 1856، و بنك روسيا 1860و بنك ألمانيا 1875 و بنك اليابان 1882. (الدليمي 1990، 272)

و عليه، يمكن اعتبار اوروبا المنشأ الأساسي لظهور البنوك و تطوير الصناعة المصرفية في اوروبا و العالم ككل.

المطلب الثاني: تطور الصناعة المصرفية

تواجه الصناعة المصرفية في العالم العديد من التغيرات التي تطرأ على القطاع سواء على المستوى المحلي أو الدولي، و تتأثر في المقابل بالعديد من التغيرات و الأزمات الدولية كما يجب عليها مواكبة التطورات العالمية خاصة التكنولوجية منها، هذه التطورات نوجزها في العناصر التالية:

الفرع الأول: الصناعة المصرفية في ظل الأزمات العالمية

يواجه القطاع المالي العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التحولات الجذرية في الصناعة المصرفية، ما بين ازدهار و انهيار، خوصصة و تأميم، اندماج و انكماش، كما دخلت مؤسسات غير مصرفية في العمل المالي و المصرفي مما زاد من حدة المنافسة، و أخذت المؤسسات المالية و المصرفية في تقديم مجموعة شاملة و متكاملة من الخدمات المالية و المصرفية، فزادت الحدود الفاصلة بين البنوك التجارية و الاستثمارية. (عرابة 2009، 197)

و في ظل اتساع نطاق الأعمال المصرفية و زيادة المنافسة بين البنوك و تأثر الجهاز المصرفي العالمي بخطى العولمة المالية المتسارعة، و تعرض البنوك في كثير من دول العالم لمخاطر متعددة سواء المتقدمة منها أو النامية، فقد شهد عقد التسعينات أزمات مالية عديدة مثل أزمة المكسيك و دول جنوب شرق آسيا و البرازيل، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية مثل هولندا و اسبانيا.

و في ظل هذه الأجواء فقد بدأ الاتجاه نحو وضع قواعد آمنة و آليات مشتركة بين البنوك المركزية تقوم بالتنسيق بين السطات الرقابية لتقليل المخاطر التي تعرض لها البنوك،

فالخلل بالبنك يؤدي إلى خلل في أداء الاقتصاد الكلي، كما أن الأزمات المصرفية تنتقل من دولة لأخرى فيكون لها تأثير على الاقتصاد العالمي ككل.

و قد شهد القطاع المصرفي تطورات في القواعد و الأسس التي تخضع لها المصارف و المؤسسات المالية بما يتماشى مع التطورات المعلوماتية و التكنولوجية، و كذا ظروف المنافسة في السوق المصرفي و المالي، و كان محور هذه التطورات تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة و النظم المحاسبية و الرقابية و تقييم الأداء و الحرص على سلامة المركز المالي للمؤسسات المالية و المصرفية. (تيقان 2016-2017، 3)

من خلال ما سبق، نلاحظ ان التطورات العالمية و انعكاساتها على مختلف دول العالم حتمت على المؤسسات المصرفية في العالم ككل التأقلم و مواكبة تحديات العولمة خاصة التكنولوجيا الرقمية التي أصبحت ضرورة في عصرنا الحالي من أجل الحصول على أكبر عدد من العملاء و الحفاظ عليهم في ظل اشتداد المنافسة بين البنوك التي تنشط في الصناعة المصرفية.

الفرع الثاني: الصناعة المصرفية في ظل التحولات التكنولوجية

منذ الأزمة العالمية سنة 2008، شهدت الصناعة المصرفية انخفاضا كبيرا في الأرباح المتحققة وفي معدلات الفائدة وضعف الائتمان وقد أدت هذه التهديدات الى تغييرات كبيرة في الصناعة المصرفية والانتقال الى التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي وقد أدت القفزات التكنولوجية إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية وكان للتكنولوجيا الرقمية تأثير كبير من حيث زيادة المنافسة في الأسواق المصرفية حيث ستنتقل الخدمات المصرفية نحو نموذج تكنولوجي قائم على منصة تركز على الزبائن وسيتطلب ذلك من المصارف القائمة إعادة الهيكلة وسينعكس تأثيره على زيادة الكفاءة المصرفية وابتكار خدمات مصرفية حديثة.

وجعلت التكنولوجيا الحديثة العالم أقرب من خلال تبادل المعلومات بسهولة وسرعة وفعالية، كما كسرت الحدود الجغرافية وجعلت العملاء و البنوك قادرين على التواصل من خلال مؤتمرات الفيديو والبريد الإلكتروني، والشبكات الاجتماعية و غيرها.

وتعتبر التقنيات المالية الحديثة Fintech القوة الحالية في الصناعة المصرفية لتقديم أحدث الخدمات المصرفية فضلا عن خدمات الدفع والتحويل والائتمان والتامين بسرعة عالية وكلفة منخفضة فضلا عن مساهمة التكنولوجيا الحديثة في تحقيق الاستقرار المصرفي وزيادة الأنشطة المصرفية وجذب الودائع المصرفية. (Al-Nuaimi et Al-Samman 2023, 71)

كما شهدت الصناعة المصرفية تقدما ملموسا في مجال السماح لعملاء البنوك بإجراء العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية وإصدار وسائل دفع للنقود الإلكترونية كوسيلة لتسوية المعاملات و نظرا لما يصاحب إجراء العمليات المصرفية الإلكترونية من مخاطر متعددة، فقد وجب وضع الأساس القانوني لمسؤولية مختلف الجهات الحصول على ترخيص من البنك المركزي و تحديد الضوابط الرقابية الحديثة حيث اختلف شكل تقديم الخدمات التي يقوم بها البنك للعملاء. (حمادة 2017)

المطلب الثالث: تصنيف البنوك

يتم تقسيم البنوك إلى عدة تصنيفات كما يلي:

1. التصنيف حسب طبيعة الملكية

تصنف البنوك حسب معيار الملكية إلى بنوك عمومية، بنوك خاصة وبنوك مختلطة، حيث أن البنوك العمومية هي تلك البنوك التي تنفرد الدولة في ملكيتها، في حين أن البنوك الخاصة هي تلك البنوك التي تعود ملكيتها كليا إلى القطاع الخاص سواء عادت الملكية إلى اشخاص طبيعيين أو معنويين؛ أما إذا تم انشاء البنوك من خلال شراكة بين القطاع العام والخاص فإن هذا النوع من البنوك يطلق عليها البنوك المختلطة.

و يتم تقسيم هذه البنوك حسب هذا التصنيف بالرجوع إلى مصدر ملكيتها من القطاع العام أو القطاع الخاص.

2. تصنيف البنوك حسب حجم النشاط

يمكن تقسيم البنوك حسب حجم النشاط إلى نوعين من البنوك هي : بنوك التجزئة، بنوك الجملة والبنوك الشاملة؛ والمقصود ببنوك التجزئة Retail banking هي تلك البنوك التي تتعامل مع الأفراد الطبيعيين أو فئة المؤسسات الصغيرة من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تتناسب ومتطلباتهم وكذلك نوعية وحجم مداخيلهم، وبالتالي فإن أهم ما يميز معاملات هذا النوع من البنوك هو كونها معاملات كثيرة العدد و صغيرة الحجم من حيث المبلغ.

على عكس بنوك التجزئة، فإن بنوك الجملةWholesale banking تتميز بكبر حجم معاملاتها و يكون عددها قليل مقارنة بسابقتها، حيث تستهدف بنوك الجملة فئة المتعاملين الكبار من أجل تقديم خدمات ومنتجات ذات جودة أعلى نسبيا، تسمح لها بتحقيق عائدات أكبر عبر عدد قليل من المعاملات، إلى جانب اعتماد هذا النوع من البنوك على الخدمات والمنتجات التي تصنف خارج الميزانية، وبالتالي ضعف اعتمادها على المنتجات ذات الفوائد، إلى جانب تقديمها لحجم كبير من المنتجات بالعملة الصعبة مقارنة ببنوك التجزئة.

إلى جانب استثمارها في حجم كبير من الأصول القابلة للتداول ، يعتمد هذا النوع من البنوك كثيرا على سوق ما بين البنوك في الحصول على التمويلات التي يريدها؛ ومع تطور الصناعة المصرفية واشتداد المنافسة بداخلها وكذلك زيادة حجم البنوك والمؤسسات المالية العاملة بها ظهر نوع جديد من البنوك حاولت التنسيق بين مزايا بنوك التجزئة وبنوك الجملة. (بوسنة 2015-2016، 160)

إن تقسيم البنوك حسب هذا التصنيف يرجع إلى حجم معاملات المؤسسات المصرفية بالإضافة إلى حجم المؤسسات التي تتعامل معها هذه البنوك بالإضافة إلى حجم الأصول القابلة للتداول.

3. تصنيف البنوك حسب طبيعة النشاط

يتم تقسيم البنوك حسب هذا التصنيف إلى: البنوك المركزية، البنوك الهادفة للربح، البنوك التجارية، البنوك الاسلامية، البنوك الالكترونية و البنوك الشاملة، نعرفها كما يلي:

1.3. **البنوك المركزية:** البنك المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية و العملة في الدولة، و يعد البنك المركزي عنصرا أساسيا في النظام المالي و الاقتصادي للدولة، وله دور حاسم في تنظيم و رقابة الأنشطة المالية و النقدية في الاقتصاد. (دون ذكر المؤلف 2023-2024)

تعتبر البنوك المركزية عصب الصناعة المصرفية، حيث توفر للمؤسسات المتواجدة في هذه الصناعة الحماية اللازمة، كما تعتبر أجهزة رقابية و تنظيمية على هذه المؤسسات.

2.3.**البنوك الشاملة:** مع التحولات العالمية في الصناعة المصرفية، أصبح من الضروري على البنوك إدارة البنى التحتية لها و تبني استراتيجيات تسمح لها بالنمو بالشكل الذي يسمح لها بتقديم خدمات مصرفية متكاملة و متسقة مع الأوضاع و الامكانيات المتوفرة لدى البنك، و متوافقة مع مستجدات الصناعة المصرفية، و البنوك الشاملة هي مدخل إداري تنظيمي جديد يقوم على فلسفة التنويع في الأنشطة المقدمة.

و تعتمد الصيرفة الشاملة على البنك الذي يعتمد على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، و ذلك بتنويع مصادر التمويل و مجالات الاستثمار من مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل البنوك التجارية و بنوك الاستثمار، و بذلك يجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في قبول الودائع و منح الائتمان، و أنشطة غير تقليدية تتماشى مع التطورات الحالية من خلال استراتيجية التنويع. (العبسي، سلالي و ضيف الله 2020، 393)

و قد ظهرت البنوك الشاملة كفلسفة جديدة في المؤسسات المصرفية تهدف إلى التنويع في الخدمات و مصادر تمويل البنك.

3.3. البنوك الاسلامية

يعرف البنك الإسلامي بأنه: مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها بشكل فعال يكفل تعظيمها و نموها في إطار قواعد الشريعة الاسلامية. (مرغاد و رايس 2005، 11)

كما يعرف بأنه" مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المالية و المصرفية، كما تباشر أعمال التمويل و الاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد و أحكام الشريعة الاسلامية، بهدف غرس القيم الاسلامية في مجال المعاملات المالية، و المساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية".

لقد تمكنت البنوك الاسلامية من فرض سيطرتها و تواجدها في العالم، حتى في الدول غير الاسلامية منها، و هذا ما سنتطرق إليه في فصل لاحق من هذه الدراسة.

4.3. البنوك الالكترونية

تعرف البنوك الالكترونية بعدة تسميات منها البنوك الرقمية أو بنوك الانترنت أو البنوك الالكترونية عن بعد أو البنك المنزلي أو البنك على الخط أو الخدمات المالية الذاتية، و تعرف على أنها: عبارة عن بنوك تقوم بتقديم الخدمات و العمليات المصرفية عن طريق الانترنت بشكل الكتروني، حيث تقدم نفس ما تقدمه البنوك في شكلها التقليدي لكن بشكل الكتروني. (بلحرش و كيفاني 2022، 339-340)

و تعتبر البنوك الالكترونية نهج جديد من المؤسسات المصرفية على مستوى العالم و التي ظهرت نتيجة التكنولوجيا المفروضة على المؤسسات المصرفية، و ذلك لتلبية رغبات فئة كبيرة من العملاء الذين يفضلون التعاملات الالكترونية و أيضا من أجل مواكبة التطورات المصرفية العالمية.

المطلب الرابع: المنافسة في الصناعة المصرفية

تعبر المنافسة المصرفية عن تصرف أو سلوك تسلكه مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات مصرفية أو هي منتجات بديلة لها، أو هي عبارة عن مقدرة المؤسسة المصرفية على المواجهة و التكييف مع منافسيها سواء في السوق الداخلية أو الخارجية بمنتج مصرفي تنافسي يتميز بأقل تكلفة ممكنة وذات جودة عالية وأقل مدة زمنية ممكنة.

و تتخذ المنافسة في الصناعة المصرفية عدة أشكال أهمها

- **المنافسة السعرية**

وهي المنافسة القائمة بين البنوك و التي تمنحها مرونة عالية في استخدام استراتيجياتها السعرية، وتتمثل في هامش أسعار الفائدة التي تعكس الفروقات بين الفائدة على الودائع والفائدة على تسهيلات الائتمان.

- **المنافسة الغير سعرية:** تدور المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات متشابهة مثل خدمات التأمين، وصناديق التوفير، وخدمات شركات الأوراق المالية بالاعتماد على الاعلان والترويج وهي أكثر فعالية في جذب العملاء والاحتفاظ بهم .

- **المنافسة التامة:** تتميز السوق المصرفية بوجود عدد كبير من المتعاملين يعرضون منتجات مشابهة لمنتجات المنافسين، وأسعارها متماثلة وتسود السوق حرية تامة في الدخول والخروج دون حواجز و قيود، وشفافية وعلم بظروف السوق.
- **الاحتكار:** هي الحالة العكسية للمنافسة التامة، وتتميز السوق في هذا الوضع بسيطرة مؤسسة مصرفية واحدة على تقديم خدمة معينة ليس لها بدائل.
- **احتكار القلة:** يقوم هذا النوع من المنافسة أساسا على سيطرة عدد قليل من المؤسسات المصرفية على حصص كبيرة في السوق المصرفية.

- **المنافسة الاحتكارية:** و تعبر هذه المنافسة على حالة وسيطة بين المنافسة التامة والاحتكار، حيث تتميز بوجود عدد كبير من البنوك يختلفون فيما يعرضونه، وتتميز الصناعة المصرفية بتمايز المنتجات عن بعضها البعض رغم وجود بدائل لها، إلا أن للبنوك قدرة على التحكم في الاسعار. (مفتاح، أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية: دراسة عينة من المصارف حالة الجزائر 2017-2028، 143)

و يمكن تلخيص المنافسة في الصناعة المصرفية حسب الجدول التالي:

جدول 1.2. أنواع و خصائص المنافسة في الصناعة المصرفية

نوع المنافسة في الصناعة المصرفية	الخصائص
المنافسة السعرية	-الاعتماد على الاستراتيجية السعرية.
المنافسة غير السعرية	-المنافسة على الخدمات المتشابهة.
المنافسة التامة	-وجود عدد كبير من البنوك -تماثل المنتجات -حرية الدخول و الخروج من و إلى الصناعة
الاحتكار	-سيطرة مؤسسة مصرفية واحدة على خدمة ليس لها بديل.
احتكار القلة	-عدد قليل من البنوك. -حصص سوقية كبيرة.
المنافسة الاحتكارية	-وجود عدد كبير من البنوك -اختلاف منتجات البنوك -المنتجات ليست بدائل لبعضها البعض -قدرة البنوك على التحكم في الأسعار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجانب النظري.

إن أنواع المنافسة في الصناعة المصرفية تتطلب الأخذ بعين الاعتبار لعدة عوامل، و تختلف خطورة المنافسين من نوع لأخر حسب عددهم، و المنتجات التي يقدمونها، بالإضافة إلى حجم و قدرات كل بنك داخل الصناعة المصرفية خاصة في ظل العولمة التكنولوجية.

حيث تعد الرقمنة والأمن السيبراني من الجوانب الحاسمة في الصناعة المصرفية والتي تعتبر ضرورية لمستقبل الصناعة، كما أن التوجه الى الرقمنة والاستثمار سيمكن البنوك من توفير تجارب عملاء محسنة وتحسين كفاءاتهم التشغيلية مع ضمان بقاء بيانات العملاء آمنة وضمان تطور العالم المصرفي بصورته الجديدة. (الشربيني 202)

بالإضافة إلى الأنواع التي تم ذكرها، هناك مستوى أخر من المنافسة و هو المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية و المؤسسات البنكية الإسلامية، حيث أن المؤسسات الرأسمالية تطورت لدرجة أنها فرضت تحديا كبيرا على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تتحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، ويترتب عن هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر من هنا برزت الحاجة إلى تطوير الصناعة المالية الإسلامية. (منصور و بن لكحل 2021، 593)

و يرى بعض الاقتصاديين أن الفائدة تعوق النمو الاقتصادي و تعطل حركة الأموال، و أن التنمية لا تتحقق إلا إذا كان سعر الفائدة صفرا أو ما يقرب منه، و هذا لا يعني الابتعاد عن أخذ الفائدة أو التعامل بها، و هذا مطلب الصيرفة الاسلامية. (الشمري 2014، 16)

لكن البنوك الإسلامية تمكنت من فرض نفسها في العديد من دول العالم و ذلك بسبب الثقافة الاسلامية في الصناعة المصرفية و قدرتها على المنافسة، حيث أن تحقيق الأرباح من خلال العمل المصرفي الاسلامي تفوق على العائد من خلال ارتفاع سعر الفائدة في البنوك التقليدية.

المبحث الثاني: هيكل الصناعة المصرفية

حسب ما تطرقنا إليه سابقا، يتكون نموذج(هيكل–سلوك–أداء) من ثلاثة متغيرات رئيسية في النموذج يضاف إليها بعض المتغيرات التي تمت إضافتها بناء على الانتقادات و الدراسات التي اهتمت بهذا النموذج، في هذا العنصر سوف نتطرق إلى معالم هذا النموذج في الصناعة المصرفية بما يخدم إشكالية بحثنا كما يلي:

المطلب الأول: تعريف هيكل الصناعة المصرفية

يعتبر هيكل الصناعة المصرفية أحد أهم مكونات نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي(هيكل–سلوك–أداء)، كما يعتبر أيضا أحد أهم متغيرات بحثنا، سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة به.

كما تعد الصناعة المصرفية أكثر الصناعات تحليلا وفق منهج الاقتصاد الصناعي، لما لها من أهمية بالغة في الاقتصاديات العالمية، لذلك تظهر الحاجة دوما إلى معرفة خصائص هذه الصناعة و تحليل هيكلها و أداء المؤسسات الناشطة فيها قصد تطويرها و تحسين أداء البنوك الناشطة فيها. (بوسنة و قريشي، تحليل العلاقة: تركيز–ربحية في الصناعة المصرفية الجزائرية وفق نموذج الاقتصاد الصناعي 2019، 170).

و قد تطرقت العديد من الدراسات إلى تعريف هيكل الصناعة المصرفية، و منهم من يعرفها على أنها: " مجموع المؤسسات التي تقوم بأداء وظيفتي قبول الودائع و تقديم القروض، فالصناعة المصرفية تلعب دورا محوريا على المستوى المحلي و الدولي، حيث تؤدي البنوك دورا استراتيجيا من خلال تجميع الموارد المالية و استخدامها في مجالات استثمارية بما يحسن من كفاءتها و يعزز مكانتها في السوق. (مفتاح، أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية: دراسة عينة من المصارف حالة الجزائر 2017–2028، 136)

فالصناعة المصرفية تعبر عن مجموع المؤسسات البنكية و غير البنكية التي تقوم بدور استراتيجي و محوري داخل هذه الصناعة من خلال وظيفتي قبول الودائع و منح القروض بالإضافة إلى بعض الخدمات المصرفية داخل الصناعة.

كما تعرف على أنها: توزيع البنوك في النظام المصرفي من حيث العدد و الموقع و الحجم، و فيه تتحدد درجة المنافسة في السوق و أداء البنوك. (علام، حمدان و و آخرون 2013، 118)

و كما تطرقنا سابقا، فقد مرت الصناعة المصرفية بتطورات عديدة في أساليب عملها وآليات تقديم خدماتها، التي أصبحت أكثر تعقيدا وتنوعا من ذي قبل، مما خلق مرونة لدى المصارف و زاد من قدرتها على التكيف مع ظروف السوق المصرفية المتغيرة.

إن هذه التطورات ساعدت المؤسسات المصرفية على مواكبة التحديات والمتغيرات الجديدة من خلال تقديمها لعدة خدمات مثل الإقراض و التوفير و الاستثمار، وهذه الأنشطة تساعد بشكل كبير في تنظيم السيولة النقدية وتوزيع الائتمان بشكل فعال، كما أن وجود هذه الخدمات يزيد من الكفاءة الاقتصادية للبنوك ويساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي بشكل عام، مما يساعد في تقوية البنية التحتية المالية، كما أن هذه التطورات أثرت بشكل كبير على هيكل الصناعة المصرفية في كل دول العالم.

المطلب الثاني: محددات هيكل الصناعة المصرفية

تتمثل محددات هيكل الصناعة المصرفية في أربعة متغيرات رئيسية تتطلب تحليلا معمقا من أجل الوصول إلى فهم هيكل الصناعة المصرفية، هذه المتغيرات تتمثل في:

درجة التركز الصناعي، تمييز المنتجات، عوائق الدخول و الخروج من و إلى الصناعة المصرفية، درجة التكامل العمودي.

1. التركز الصناعي

يعد التركز الصناعي أحد أهم محددات هيكل الصناعة تعقيدا، و هو يعبر حسب روجر كلارك عن مدى تركز الصناعات أو الأسواق لدى عدد محدود من المنشآت، لذا ففي قياس تركيز السوق ينصب الاهتمام على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركز، فإن السوق يكون أكثر تركزا كلما قل عدد المؤسسات المنتجة أو زاد التباين بين أنصبتها في السوق. (كلارك 1994، 29)

و في الصناعة الصرفية، يعتبر التركز من بين أهم محددات هيكل الصناعة المصرفية، أي مدى تركز هذه الصناعة في أيدي عدد محدود من البنوك، كما يعد التركز في أسواق العمل المصرفي أيضا أحد الملامح الهامة للتغييرات الهيكلية في البنوك، فالنظام المصرفي في أغلب دول العالم يهيمن ويسيطر عليه عدد قليل من البنوك الكبيرة، وتختلف النظم المصرفية في درجة تركزها، إلا أنه هناك صعوبة بدرجة كبيرة في قياس التركز المصرفي بالقياسات المعاصرة، وذلك بسبب عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين أسواق العمل المصرفي والأسواق المالية الأخرى، لكن يبقى هناك اتجاه لتفضيل الحجم الكبير لدى العديد من البنوك في عدد كبير من دول العالم المختلفة. (زقرير 2008-2009، 30)

وعليه، يعرف القطاع المصرفي خاصة في الدول المتقدمة بارتفاع نسبة التركز، أي بسيطرة عدد قليل من البنوك على السوق المصرفي، و غالبا تكون هذه البنوك تتميز باقتصاديات الحجم الكبير.

ويمكن أن نميز بين نوعين رئيسين من مقاييس التركيز: مقاييس تركيز مطلقة (مقاييس المساواة)و مقاييس تركيز نسبية(مقاييس اللامساواة)، حيث تعطي الأولى قيمة محددة للتركيز معتمدة في عملية قياسها على التوفيق بين عدد المؤسسات العاملة في السوق والتباين في حصصها السوقية.

أما الثانية فتعطي قيمة ترتيبية فقط لدرجة التركيز فهي تكتفي بالتركيز على قياس مدى التباين(التشتت) في الحصص السوقية للمؤسسات داخل السوق دون التركيز على عددها. (لعلام و غوفي 2019، 395)

و بالنسبة لمقياس التركز الصناعي في العمل المصرفي، تعتبر عملية قياس التركز من أصعب طرق القياس بسبب صعوبة اختيار مقياس التركز الملائم و صعوبة تطبيقه خاصة في الأسواق المصرفية الأكثر تعقيدا.

2. تمييز و تنويع المنتجات

تلجا المؤسسات عموما إلى تمييز المنتجات من أجل خلق ميزة تنافسية و زيادة حصتها السوقية خاصة بالنسبة للمنتجات التي تستهدف فئة تركز على ميزة المنتج أكثر من السعر، كما تلجا في المقابل بعض المؤسسات داخل صناعة معينة إلى تقديم منتجات متجانسة تقدم نفس المنفعة للمستهلك.

و تعتبر الصناعة المصرفية صناعة ذات منتجات وخدمات شبه متجانسة من حيث جوهر الخدمات المقدمة من قبل المصارف غير أن التمييز بين منتجات وخدمات المصارف يحدث عن طريق الخصائص الأخرى الإضافية للخدمة كجودتها، و طريقة أدائها و السرعة في الحصول عليها، بالإضافة إلى خصائص الموظف الذي يقدمها وموقع المصرف أو الفرع الذي تقدم به؛ كما يعتبر التنويع مسعى أي مؤسسة من أجل تدعيم قدرتها التنافسية ومنها المصارف التي تنافس من خلال تقديم خدمات مصرفية متنوعة لما له من تأثير كبير على عدة متغيرات، تحقيق الكفاءة المصرفية، تحسين القوة السوقية، تخفيض تكاليف المعاملات، تقليل المخاطر المصرفية... (لعلام و غوفي 2019، 400)

إن سيطرة البنك المركزي على السوق المصرفي يقلل من تنويع المنتجات و يؤدي بالمؤسسات المصرفية إلى البحث عن بدائل أخرى لخلق ميزة تنافسية مقارنة بباقي البنوك.

و قد تلجأ المؤسسات المصرفية إلى تقديم خدمات غير مصرفية من أجل توسيع قاعدة منتجاتها و جذب أكبر عدد من العملاء مثل خدمات التأمين، خاصة مع تزايد دخول مؤسسات غير مصرفية إلى القطاع المصرفي.

3. عوائق الدخول

إن أول مصدر لمصطلح عائق الدخول تم طرحه من طرف Bain سنة 1956، و الذي يعتبر نقطة تحول في مجال التنظيم الصناعي، و الدعوة لمكافحة الاحتكار، و قد أوضحJoe Bain أن المؤسسات التي تنشط في قطاع يتميز بتركز كبير سوف تعرقل من كفاءة تخصيص الموارد، وبالتالي كسب أرباح مرتفعة. (حطاب و قرقب 2022، 372)

و تعبر عوائق الدحول على قدرة المؤسسات المتواجدة داخل الصناعة و التي تكون غالبا منشآت غير جديدة في الصناعة على تقديم منتجات أو خدمات بسعر أعلى من المنافسة لفترة طويلة دون أن يكون هذا السلوك حافزا لدخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة. (Godefroy 1995, 315)

كما يعرفها Stigler على أنها: " عبارة عن تكلفة تتحملها فقط المؤسسات التي ترغب في الدخول إلى صناعة معينة، و هذه التكلفة لا تعنى بها المؤسسات التي تتواجد في سوق معينة لفترة طويلة. (Stigler 1983, 67)

و عوائق الدخول بشكل عام تعبر عن: كل الحواجز التي تحول دون دخول مؤسسات جديدة إلى السوق مهما كانت الايجابيات التي تترتب على دخولها. (Fisher 197, 28)

و قد قام كل من PORTERوGAVES بإعطاء مفهوم أوسع من خلال نموذج أكثر شمولا(La théorie de la mobilité des firmes) ، حيث يشيران إلى أن عوائق الدخول التي تقف أمام دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة تختلف باختلاف المؤسسات الموجودة في الصناعة في الواقع وعلى درجة عالية من عدم التجانس في المؤسسات(سواء بسبب الاختلاف في الحجم والتكنولوجيا أو بسبب تمايز السلع المقدمة).

و تقوم هذه المؤسسات بوضع حواجز أمام دخول مؤسسة جديدة أو أمام مؤسسة تنتمي إلى مجموعات في أسواق أخرى، وهذه العوائق عندما تطبق على المؤسسات الموجودة في الصناعة ولكنها لا تنتمي لأي مجموعة تسمى أو تعرف بالحواجز التي تعيق الحركة لأنها تمنع المؤسسة من التنقل من مجموعة إلى أخرى. (حطاب و قرقب 2022، 372)

كما قد تساهم حواجز الدخول في المحافظة على استقرار هيكل السوق من خلال حركة الأموال التي تتم داخل السوق. (Angelier 1993, 57)

بالإسقاط على الصناعة المصرفية فإن عوائق الدخول هي عوائق لا تنتج عن النشاط العادي للمصارف وإنما يكون الهدف الوحيد منها هو إعاقة الدخول وهذا من أجل المحافظة على مستوى مرتفع من الأسعار دون تحفيز مصارف جديدة على الدخول إلى الصناعة، ويمكن أن تتمثل هذه العوائق في إقامة شبكة وكالات ومنتجات أكثر كثافة أو من خلال نفقات إعلانية كبيرة؛ من جهة أخرى تواجه عملية دراسة عوائق الدخول مشكل يتمثل في سلطة السوق حيث أن قدرة المتعاملين في السوق على تحديد الأسعار تبقى ضعيفة باعتبار أن أسعار بعض المنتجات تكون للبنك المركزي سلطة في تحديد أسعارها، وكذلك مشكل وجود أدوات كمية لقياس عوائق الدخول ومقدراها وأثرها على الهيكل والسلوك داخل الصناعة المصرفية. (لعلام و غوفي 2019، 399)

و تتمثل عوائق الدخول في:

-عوائق دخول داخلية(استراتيجية): تتمثل في: السعر

-عوائق دخول خارجية(هيكلية): تتمثل في: اقتصاديات السلم، الميزة المطلقة للتكاليف، اقتصاديات الحجم أو النطاق، تمييز المنتجات، عوائق الدخول القانونية أو التنظيمية، عوائق الدخول الجغرافية.

و عليه، فعوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية قد توضع سواء من طرف البنوك المتواجدة داخل الصناعة أو من طرف الدولة عن طرق الحواجز التشريعية و التنظيمية التي تحكم السوق المصرفي.

4. عوائق الخروج من الصناعة المصرفية

تتمثل عوائق الخروج في العوائق الرئيسية التي قد تواجه البنوك، و تتمثل هذه العوائق في التكاليف المرتفعة الثمن و التي ترتبط بمجموع الإجراءات القانونية والتنظيمية المعقدة التي يتطلبها الانسحاب بشكل آمن وفعال.

تشكل هذه التكاليف تحديات كبيرة، مما يجعل التخطيط للخروج من الصناعة أكثر تعقيدا وصعوبة، هذه العوائق تضيف ضغوطا كبيرة على المؤسسات المصرفية، مما يؤثر بعمق على استقرارها وقراراتها الاستراتيجية المتخذة، ويجعل من الصعب عليها الحفاظ على ميزتها التنافسية، مما يحتم على البنوك التعامل بحذر و دقة عالية مع التحديات و العوائق التي تواجهها، و يجعلها تفكر في الاستراتيجيات التي تضمن بقائها في السوق قبل اتخاذ قرار الخروج، مما يؤكد على أهمية التخطيط الاستراتيجي في العمل المصرفي قبل التفكير في اتباع أية استراتيجية تتعلق بتوسيع النشاط المصرفي أو التقليل منه.

و في أحيان كثيرة، تفضل أغلب البنوك الاستمرار في السوق رغم تحقيقها لحجم كبير من الخسائر، و ذلك بمقارنة الخسائر التي يتحملها البنك عند تنفيذه لقرار الخروج.

5. التكامل العمودي

يعتبر التكامل العمودي عملية دمج وتوحيد مؤسستين أو أكثر تحت إدارة واحدة، بحيث يصبح عملها مشتركا؛ ويمكن أن يكون التكامل العمودي عائق دخول سواء كان أماميا أو خلفيا كدخول منشآت جديدة إلى الصناعة، فلو كان التكامل العمودي أماميا فهذا يعني أن المؤسسة تستطيع توسعة نطاق السوق من خلال زيادة الطلب على إنتاجها من قبل منشآت أخرى متكاملة معها.

و إذا المؤسسة استفادت من اقتصاديات الحجم الكبير، و الذي يمكن أن يكون عائقا في حد ذاته، أما إذا كان التكامل خلفيا فإنها تحقق المزايا المطلقة لتكاليف الإنتاج عن طريق الحصول على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج من المؤسسات المتكاملة معها بتكاليف أرخص خاصة إذا كان التكامل العمودي هو تخفيض تكاليف المعاملات. (حطاب و قرقب 2022، 375)

و عليه، فالتكامل العمودي للبنوك في الاقتصاد الصناعي يعبر عن مدى قدرة البنك بإنجاز مراحل متتابعة في إعداد و تنفيذ الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك، كما يعبر أيضا على قدرة البنك على التحرك إلى مرحلة أخرى، فهو يعبر على مدى تنظيم، إعداد و تقديم المنتجات المصرفية من طرف عدة وحدات تابعة للبنك تحت ملكية واحدة.

المطلب الثالث: العوامل و التحديات المؤثرة على هيكل الصناعة المصرفية

يواجه هيكل الصناعة المصرفية جملة من العوامل و التحديات، و التي تؤثر عليه بصورة مباشرة و غير مباشرة و بالتالي على القدرة التنافسية للبنوك، و تتمثل اهم هذه التحديات في بعض الإجراءات الحكومية الصارمة في بعض الأحيان و التي قد تحد من قدرة البنوك على تقديم المزيد من الخدمات الجديدة والمتنوعة التي تلبي احتياجات العملاء المتزايدة والمتنوعة والشاملة، كما أن القيود والإجراءات التنظيمية الصارمة قد تعيق من الابتكار و تقلل من قدرة البنوك على الاستجابة بسرعة وفعالية للتغيرات المستمرة والسريعة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز المتزايد على التكنولوجيا الحديثة قد يؤدي إلى تحميل البنوك تكاليف كبيرة، مما يعيق عملية الانتقال إلى التحول الرقمي في الوقت الذي تفرض البيئة التكنولوجية المتطورة على المؤسسات المصرفية ضرورة تحديث أنظمتها واعتماد الابتكارات بشكل مستمر، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية وعمليات الاحتيال الإلكتروني، مما يستدعي ضرورة وضع استراتيجيات محددة لضمان قدرة البنوك على التصدي لهذه التهديدات بفعالية وكفاءة عالية.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية للبنوك ضمن هيكل الصناعة المصرفية

سوف نحاول التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالاستراتيجيات التنافسية للبنوك، كما سنحاول توضيح هذه الاستراتيجيات التنافسية ضمن هيكل الصناعة المصرفية في نموذج التحليل للاقتصاد الصناعي من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: المنافسة، التنافسية و الميزة التنافسية في البنوك

قبل التطرق لتعريف الاستراتيجيات التنافسية سوف نحاول توضيح كل من مفهومي المنافسة و التنافسية في البنوك كما يلي:

الفرع الأول: تعريف المنافسة المصرفية

تعود الجدور التاريخية لمفهوم المنافسة إلى أعمال آدم سميث في منتصف القرن الثامن عشر، حيث اعتبر سميث أن المنافسة داخل الأسواق هي الكفيلة بتحقيق التوازن داخل السوق، و أن دور الدولة هو دور مراقب فقط، و لهذا فقد أدرج سميث مصطلح المنافسة الحرة(Free competition) و الذي قصد به تلك الأسواق التي يمكن لأي مؤسسة الدخول لها بحرية، و بالتالي فإن دور الدولة يكمن في ضمان كيفية الدخول إليها. (بوسنة 2017، 35)

إن دور الدولة في تنظيم الأسواق يعود لفترات زمنية طويلة، حيث لا يمكن التطرق لمفهوم المنافسة دون الإشارة إليها، سواء من طرف الباحثين الذين يؤيدون تدخل الدولة أو من الرافضين لهذا التدخل.

من جانب آخر، يقصد بالقدرة التنافسية للبنك الوضع الذي يتيح له التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية و مع عناصر البيئة المحيطة به بصورة أفضل من منافسيه، بمعنى أن الميزة التنافسية تعبر عن مدى قدرة البنك على الأداء بطريقة يعجز منافسيه عن القيام بمثله. (بن أحمد 2011، 244)

قياسا على ذلك، يمكن تعريف المنافسة البنكية على أنها: التنوع في مكونات الجهاز البنكي، الذي يؤدي بكل بنك إلى محاولة التميز عن باقي البنوك في ما يقدمه من منتجات وخدمات تمكنه من الاستحواذ على أكبر حصة في السوق تضمن له الاستمرار و توسيع نشاطه و تعظيم أرباحه.

و إذا كان هدف البنك من التنافس مع باقي البنوك هو الاستحواذ على أكبر حصة من السوق، بجلب أكبر عدد من العملاء، فإن الأدوات و التقنيات التي يستعملها في سبيل تحقيق ذلك كثيرة ومتنوعة، فقد يلجأ البنك إلى تحسين جودة المنتجات التي يقدمها لعملائه، أو تقديم خدمات نوعية أحسن مما تقدمه باقي البنوك، أو نسب فوائد كبيرة، كما أن استقبال ومعاملة الزبائن يعد أحد أدوات المنافسة البنكية. (العايب 2017، 275)

إن مفهوم المنافسة البنكية حسب هذا التعريف يركز على قدرة البنك على الحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة، و ذلك من خلال جلب المزيد من العملاء باستخدام عدة تقنيات مقارنة مع باقي البنوك و من خلال أيضا تحسين معاملة زبائن البنك للتفوق على باقي البنوك المنافسة.

لكن هناك بعض التعاريف التي تنظر للمنافسة المصرفية من جوانب أخرى، حيث هناك من يعرف المنافسة المصرفية على أنها: عملية تنظيم العلاقة بين المؤسسات المصرفية و قواعد السوق و الإطار المؤسسي للسوق المالي لتحقيق المكانة السوقية للمؤسسة المصرفية بما يخدم أهدافها. (عجيل النصاري 2024، 12)

اهتم هذا التعريف بالجانب التنظيمي الذي يحكم السوق المصرفي و ينظم العلاقة بين المؤسسات المصرفية المتواجدة فيه لتحقيق أهداف هذه المؤسسات و تعزيز مكانتها السوقية.

و تعرف أيضا على أنها: التفاعلات التي تتم في السوق بشأن أموال العملاء التي تدفع بالمنافسين إلى تقديم جودة أعلى بأسعار أقل. (النجار 2000، 20)

من خلال التعريفات السابقة، يمكن تعريف المنافسة المصرفية على أنها:

هي التفاعلات التي تتم في السوق المصرفي بين المؤسسات المصرفية من خلال قواعد و تشريعات تهدف إلى تنظيم العلاقة بين هذه المؤسسات المصرفية للحصول على أكبر حصة سوقية و تعزيز مكانتها السوقية باستخدام أحدث التقنيات الممكنة للتفوق على باقي المنافسين.

الفرع الثاني: التنافسية في القطاع المصرفي

يعد مصطلحي المنافسة و التنافسية متقاربين جدا، لكن يختلف كل منهما في نقاط معينة نوضحها من خلال ما تم التطرق إليه في تعريف المنافسة في القطاع المصرفي و تعريف التنافسية كما يلي:

تعرف التنافسية بشكل عام على أنها:

هي الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر و أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها.

و التنافسية حسب ماك فاتريدج Mc FETRIDGE يمكن أن تتحقق في حال ما إذا كان باستطاعتها أن تحتفظ بمستوى عال من الإنتاجية والأرباح، و يكون ذلك مقابل انخفاض في التكاليف وارتفاع الحصة السوقية، على أن لا يكون ذلك على حساب الأرباح. (سالم 2021، 233)

و التنافسية في الصناعة المصرفية تعني قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تحقيق التميز بشكل ملحوظ، وهذا التميز يظهر بصورة واضحة في تقديم مجموعة متميزة ومتنوعة من الخدمات المصرفية بالمقارنة مع المنافسين في هذا المجال المصرفي المتنوع والواسع.

و تعتمد الاستراتيجيات المختلفة والمتنوعة التي تهدف إلى تحقيق التنافسية العالية والمستدامة في المجال المصرفي على القدرة الفائقة والمتميزة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات المصرفية، و تأتي هذه الخدمات بطرق مبتكرة ومتطورة تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء بشكل أسرع بكثير وبتكاليف أقل مما كانت عليه في السابق.

الفرع الثالث: الميزة التنافسية في البنوك

يقصد بالميزة التنافسية للبنك الوضع الذي يتيح له التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية و مع عناصر البيئة المحيطة به بصورة أفضل من منافسيه، بمعنى أن الميزة التنافسية تعبر عن مدى قدرة البنك على الأداء بطريقة يعجز منافسيه عن القيام بمثله. (بن أحمد 2011، 244)

فالميزة التنافسية للبنك تعبر عن ما يمكن للبنك أن يخلقه في السوق المصرفية مقارنة بباقي البنوك المنافسة.

ان الميزة التنافسية في الصناعة المصرفية تنشأ من الأداء المتميز و المنفرد للبنك مع بقية المنافسين، و الذي يكون نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد التي تلعب دورا كبيرا في صناعة الميزة التنافسية، و بهذا فإن تحسين مؤشرات الأداء كالإنتاجية و التكاليف و الإبداع يعد تدعيم للميزة التنافسية و الاستمرار في تحسينها هو بمثابة الحفاظ عليها و تطويرها، كما أن قوة الميزة التنافسية للمؤسسة تقاس من خلال مؤشرات الأداء، حيث أن لتلك المؤشرات علاقة مباشرة مع الميزة التنافسية فهي تؤثر فيها وتتأثر بها. (كولدران و همين خسرو 2023، 853)

و تعتبر الميزة التنافسية لأي بنك السبب الرئيسي الذي يفسر الاحتفاظ بالعملاء الحاليين لهذا البنك و حصوله على قاعدة عملاء محتملين للاستفادة من هذه الميزة التنافسية التي يمتلكها.

المطلب الثاني: التحليل الهيكلي و السلوكي للصناعة المصرفية وفق نموذج SCP

هناك العديد من النقاط التي سيتم تناولها في عملية التحليل تتمثل في:

الفرع الأول: أهمية تحليل هيكل الصناعة المصرفية

يعتبر تحليل هيكل الصناعة المصرفية من المواضيع الهامة التي تكتسي أهمية كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها لفهم ديناميكيات المنافسة في الصناعة المصرفية، حيث تساهم بشكل كبير في تحديد قدرات البنوك على التأثير في الأسعار من خلال مختلف المنتجات، و تتم عملية تحليل هيكل الصناعة المصرفية من خلال الفهم العميق لهذا الهيكل و ترجمة العلاقات الديناميكية المعقدة بين مختلف المؤسسات المصرفية في بيئتها المصرفية و التي تؤثر عليها بشكل مباشر.

و على الرغم من صعوبة فهم ديناميكيات الصناعة المصرفية و توجهاتها، إلا ان عملية التحليل في الاقتصاد الصناعي تساعد المؤسسات المصرفية التي تنشط داخل الصناعة في اختيار الاستراتيجيات الفعالة و توضيح توجهاتها الحالية و المستقبلية لاتخاذ القرارات الاستراتيجيات الصحيحة لضمان تواجدها في السوق و الحفاظ أو زيادة حصتها، و أيضا لتحسين أدائها في ظل اشتداد حدة المنافسة في بيئة تكنولوجية عالمية مستمرة و متجددة بشكل دائم.

الفرع الثاني: تحليل هيكل الصناعة المصرفية في نموذج SCP

تتشكل الثلاثية(هيكل–سلوك–أداء) من ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في: هيكل الصناعة المصرفية، السلوك و الأداء، و قد تطرقنا سابقا إلى الإطار المفاهيمي لهيكل الصناعة المصرفية، و قبل التطرق إلى عملية التحليل، سوف نقوم بتوضيح مفهومين أساسيين في نموذج التحليل(هيكل–سلوك–أداء)، و هما سلوك البنوك و أدائها و ذلك من أجل توضيح العلاقة التي تربط مكونات نموذج(هيكل–سلوك–أداء) وفق ما يخدم إشكالية بحثنا كما يلي:

1. سلوك البنوك في الصناعة المصرفية

يعتبر سلوك البنوك أحد اهم العناصر الرئيسية في نموذج الاقتصاد الصناعي، و يؤثر بشكل كبير على هيكل الصناعة المصرفية، و يرتبط من جانب آخر بعدد كبير من العوامل المختلفة و المتداخلة التي تؤثر على أداء البنوك التي تتأثر بشكل كبير بمجمل التغيرات السريعة و العميقة في الصناعة المصرفية، و تفرض عليها جملة من التحديات التي تفرض على البنوك في الساحة المالية.

و يتمثل سلوك البنوك في اختيار كيفية تقديم القروض و مواجهة المخاطر المتعلقة بها، بالإضافة إلى السياسات التسويقية التي تهدف إلى جذب العملاء الجدد وزيادة الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، و يتم اتباع هذه السلوكيات من خلال تطوير أساليب فعالة تعمل على تعزيز و ترويج الخدمات المصرفية عبر الوسائط التكنولوجية الحديثة، من أجل الوصول إلى عدد كبير من العملاء المحتملين، بالإضافة إلى التوجهات الاستثمارية المتنوعة التي تتبعها في سبيل تحقيق العوائد المالية وتعزيز أدائها بشكل عام.

و يعبر سلوك البنوك عن الاستراتيجيات التي يقوم باختيارها، من جانب آخر، تمثل الاستراتيجية المالية المصرفية الإطار العام لعملية تنظيم الأفكار لمواجهة حالات المخاطر وعدم التأكد، ودراسة وتحليل الفرص المتاحة في البيئة المصرفية والسعي لاستخدام الكفاءات المتميزة للاستفادة من الموارد المتاحة للمؤسسة البنكية، فهي تمثل المسار والتصرفات التي ينبغي على البنك اعتمادها لتحقيق الأهداف والغايات المصرفية و ضمان الاستمرارية.

و هناك العديد من المتغيرات والعوامل التي تؤثر في تحديد الاستراتيجية المصرفية، مثل السياسة النقدية، درجة الوعي المصرفي في المجتمع، عدد السكان...الخ، و على مستوى القطاع المصرفي عدد المودعين و المقترضين، عدد البنوك والمؤسسات المالية، معدلات الفائدة الدائنة والمدينة...الخ، أما على المستوى الداخلي نجد الكفاءات، الموارد المتاحة، السياسة الإقراضية التي يحددها مجلس الإدارة (ملال و هواري 2017، 170).

كما يتضمن سلوك البنوك في الصناعة المصرفية كيفية التعامل مع الأزمات المالية الكبرى التي تؤثر على دول العالم مهما كانت المنطقة الجغرافية التي حدثت فيها، وهذا يستلزم ضرورة التأقلم مع التغيرات المستمرة والسريعة في البيئات الاقتصادية المتنوعة.

و عليه، فإن سلوك البنوك يمكن أن يكون له تأثير كبير للغاية على الهيكل الصناعي للقطاع المصرفي، و على الاستقرار المالي على المدى الطويل.

2. أداء البنوك

يعتبر الأداء أحد العوامل الرئيسية في نموذج SCP، و يتم تحليله من خلال عدة عناصر:

1.2. أداء البنوك بين الكفاءة و الفعالية

عند دراسة الاداء في الصناعة المصرفية يجب الأخذ بعين الاعتبار لعاملين رئيسيين هما: الكفاءة و الفعالية، نوضحهما من خلال الشكل التالي:

شكل 1.2 : الأداء المصرفي بين الكفاءة والفعالية

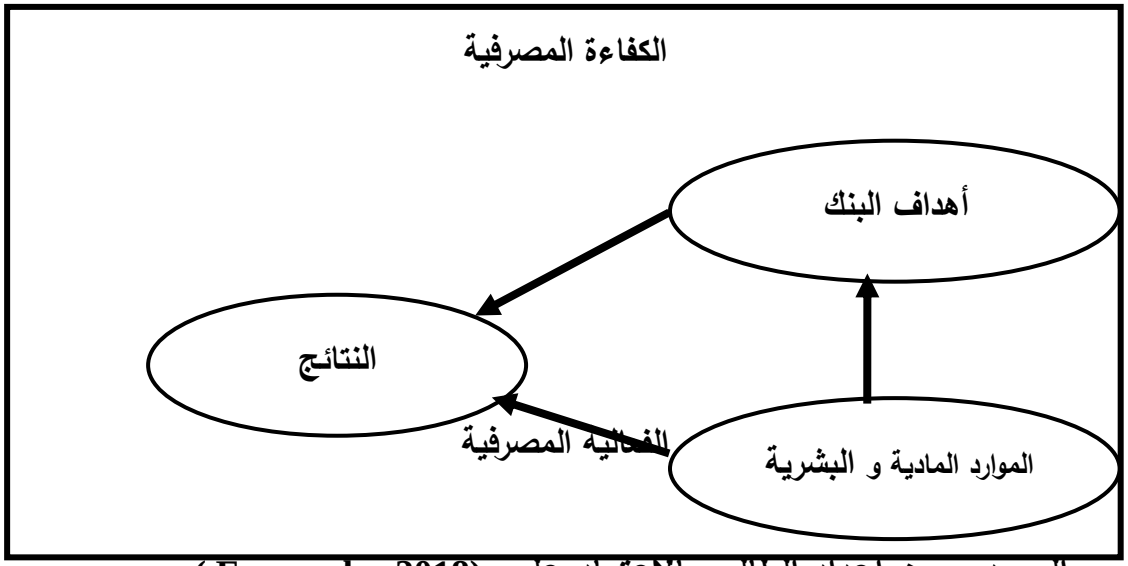

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (Fernandez 2018)

من خلال الشكل، فإنه يجب على البنك الاستغلال الأمثل لمجمل الموارد المادية و البشرية من أجل تحقيق أفضل النتائج.

و الكفاءة المصرفية لا تختلف كثيرا في تعريفها أو مفهومها الاقتصادي عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية بشكل عام، فهي تعبر عن مدى قدرة البنك على التحكم في موارده المادية و البشرية و تحقيق أفضل النتائج بأقل تكلفة ممكنة، و تختلف مخرجات و مدخلات البنك مقارنة مع باقي المؤسسات سواء على مستوى صيغ التمويل أو الخدمات المصرفية أو استعمال التكنولوجيا الحديثة، أو على مستوى البيئة و المحيط الذي يعمل فيه البنك كاستقطاب عملاء و متعاملين جدد أو ظهور منافسين جدد أو ظهور أسواق جديدة. (لعراف و بوقرة 2021، 116)

أما الفعالية المصرفية فتعبر عن: قدرة البنك على إنجاز الأعمال الصحيحة التي تمكنه من تقديم الخدمات المصرفية التي تلبي حاجات الزبائن بجودة عالية و بسعر معقول في الوقت و المكان المناسبين بما يمكنه من تحقيق أهدافه و بأقل تكلفة ممكنة للموارد. (لعراف و بوقرة 2021، 120)

و فعالية البنوك تعبر عموما عن كيفية تحقيق البنك لأهدافه وفق أساليب دقيقة و محددة بشكل يساعده على تحقيق أهدافه و يمكنه من تحقيق أفضل النتائج.

و عليه، يمكن تعريف أداء البنك بأنه:

مجموعة الوسائل اللازمة و أوجه النشاط المختلفة و الجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها، و تنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية المحيطة من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف (حاكم و راضي 2012، 83).

و يتأثر أداء البنوك و يؤثر في العديد من العوامل المحيطة بالبيئة المصرفية الداخلية و الخارجية.

2.2. قياس و تقييم أداء البنوك

يتم قياس الأداء في البنوك عن طريق عدة مؤشرات:

- **نسب السيولة:** تعني السيولة في البنوك قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين و مقابلة طلب الائتمان، فالبنوك لا يمكنها مثل المؤسسات الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات، حيث أنه و بمجرد إشاعة عن عدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين مما قد يؤدي بهم إلى سحب ودائعهم و يعرض البنك لخطر الإفلاس (عبد الباقي 2015، 141).

و تحسب من خلال عدة مؤشرات اهمها: نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، المعدل النقدي، نسب ملاءة رأس المال، معدل مقدرة البنك على رد الودائع، معدل رد الملكية للأصول الخطرة، نسب التوظيف. (كرومي 2016، 136).

- **نسب الربحية:** يستخدم البنك تحليل الربحية للتعرف على أهم الأنشطة التي تحقق ايرادات للبنك، و التكاليف التي يتحملها مما يشجع البنك على زيادة الأنشطة التسويقية لتمكين العملاء من الاستفادة من خدمات البنك. (الأنصاري 2006، 343)

و تختلف مستويات عملية تقييم أداء البنوك حسب الهدف من العملية، فمن الطبيعي أن يختلف الحكم على مدى كفاءة البنوك في إنجاز أعمالها باختلاف المستوى الذي يتم عنده إعادة تقييم أدائها، ووجهة النظر المعبرة على كل مستوى، (بوعبدلي 2015، 18) و تتمثل هذه المستويات في:

- **المستوى الوطني:** و تضم البنوك و دورها في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الاقتصاد الوطني باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية.

- **المستوى القطاعي:** أي على مستوى الجهاز البنكي و على رأسه البنك المركزي، و تستهدف قياس الكفاءة من ناحية تناسق قرارات القائمين على أمور البنك التجاري مع السياسات النقدية و الائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.
- **مستوى البنك:** حيث تركز الإدارة العليا على تقييم الربحية و تحقيق التحسن في إدارة الخدمات البنكية. (بن الطاهر 2022/2021، 153)

و باختلاف مستويات تقييم أداء البنوك، يجب اختيار مؤشرات تقييم أداء مناسبة للتأكد من تحقيق الأهداف المسطرة من طرف البنك، كما تتطلب عملية التقييم أيضا الاستعانة بالكوادر البشرية المتخصصة من أجل إجراء عملية التقييم بشكل دقيق و فعال.

3.2.أسباب ضعف الأداء في البنوك

يرجع اختلاف الأداء بين البنوك على مستوى العالم لعدة أسباب، فاتساع نطاق عمليات عجز البنوك من مختلف الأحجام لم يتحقق في الولايات المتحدة منذ الكساد الكبير، و بينما كان وجود هيئة التأمين على الودائع الفيدرالية من العوامل التي ساهمت في إيقاف قدر كبير من عمليات العجز و السحب التي واجهت البنوك، كما أن فشل البنوك يتبع نماذج الصعوبات الاقتصادية الإقليمية. (حماد 2003، 119).لكن يبقى السؤال مطروحا: لماذا تفشل بعض البنوك و لا تفشل بنوك أخرى عند المنافسة على نفس الأسواق؟

هناك عدد بسيط من عمليات حدوث العجز، و التي تنشأ حالات الفشل لدى البنوك نتيجة تركزها في صناعة معينة، أو أن تحليل الائتمان لم يكن صحيحا، و رأس مال البنوك التي يحدث فيها العجز لا يكفي لحمايتها، و في حالات عديدة يظهر البنك نمو قوي للقروض خلال فترة من ثلاث إلى خمس سنوات قبل ظهور المشكلة، و في المناخ المصرفي نجد أن السوق يركز على حجم مخاطر الائتمان عند تقييم الأداء. (حماد 2003، 120)

و رغم حساسية القطاع المصرفي، و سهولة تعرض البنوك لتأثير أي أزمات و عوامل سواء داخلية أو خارجية، لكن تبقى السياسات الحكومية تحاول إلى حد ما دعم استمرار البنوك في السوق المصرفي من خلال عمليات الدعم الحكومي التي تقدمها، ماعدا في حالات الافلاس الكبرى التي تتطلب بشكل واضح خروج البنك من السوق.

بالإضافة إلى الهيكل–السوك و الاداء، هناك عوامل أخرى تؤثر في الثلاثية(هيكل–سلوك–أداء) تتمثل في الظروف القاعدية للصناعة و السياسات الحكومية.

و تشمل الظروف القاعدية للصناعة المصرفية في مختلف العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل عام على هيكل الصناعة المصرفية، تشمل هذه العوامل مجموعة واسعة من التغيرات الجذرية و المتنوعة في البيئة القانونية و السياسية و الاقتصادية و التي تؤثر بشكل مباشر على أداء المؤسسات المتواجدة في الصناعة المصرفية، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية و الازمات الدولية التي قد تؤدي إلى فقدان الثقة في القطاع المصرفي، و تشكل هذه الظروف تحديا امام البنوك لجذب أكبر قدر من العملاء و تحقيق الأرباح و النتائج المحددة.

بالإضافة إلى دور السياسات الحكومية التي تفرضها الحكومة على البنوك وكافة المؤسسات المالية، وهي تساهم بشكل واضح في استقرار القطاع المصرفي و صحته المالية على المدى الطويل، كما تساعد في حماية حقوق العملاء و المستثمرين من جهة، كما تشمل أيضا سياسة التحفيز و الدعم المالي للمحافظة على استقرار القطاع المصرفي و حمايته، هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على القرارات الاستراتيجية التي يتخذها المستثمرون في مجال التمويل و الاستثمار و التي تؤثر على الطلب على الخدمات المصرفية.

إلى جانب هذه العوامل، قد تتدخل العوامل الاجتماعية و غيرها من العوامل المختلفة التي تحيط بالبيئة المصرفية في التأثير بشكل كبير على هيكل الصناعة المصرفية مما يتطلب وضع استراتيجيات مرنة ذات قدرة عالية على التكيف مع التغيرات البيئية المستمرة و تساعد في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك، و القدرة على الاستمرار في العمل بشكل مستمر.

الفرع الثالث: العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية و سلوك البنوك

قبل التطرق إلى العلاقة التي تربط هيكل الصناعة المصرفية بسلوك البنوك، و جب التطرق إلى العلاقة التبادلية بين مكونات النموذج في الصناعة المصرفية.

و قد تطرقت العديد من الدراسات إلى العلاقة التي تربط بين هيكل الصناعة المصرفية و سلوك البنوك تعددت و اختلفت حسب وجهة نظر الباحثين و البيئة التي تمت فيها الدراسة.

و افترضت العديد من الدراسات إلى وجود علاقات تبادلية بين مكونات نموذج(هيكل–سلوك–أداء)، حيث ان كل متغير منها يؤثر و يتأثر بباقي المتغيرات.

و يفترض نموذج الاقتصاد الصناعي أن هيكل السوق يؤثر على سلوك البنوك و الذي بدوره يحدد أدائها، بالإضافة إلى تأثير السلطة السوقية و درجة استخدامها، فوجود عدد قليل من البنوك يجعل التواطؤ أكثر احتمالا، و قد ترتبط السلطة السوقية أيضا بالربح بمعنى أن الأرباح العالية جدا قد تشير إلى نقص المنافسة. (بن الطاهر 2022/2021، 158)

إن مستوى أداء المؤسسة في الصناعة المصرفية قد يؤثر على الهيكل، و بالتالي على سلوك البنوك ضمن هذا الهيكل، إذ أن المستويات العليا من الربحية أو الكفاءة الإنتاجية أو التطور التقني قد تؤدي إلى تدعيم التركز في الصناعة أو مقاومتها، من خلال تأثيرها على العوامل المؤثرة في أبعاد هيكل الصناعة خاصة درجة التركز في الصناعة كحجم الطلب و مرونته و مستويات التكاليف و غيرها من العوامل. (بامخرمة 1994، 44)

إن العلاقة بين مكونات نموذج(هيكل–سلوك–أداء) في الصناعة المصرفية هي علاقة تبادلية بين مكونات النموذج، بالإضافة إلى مستوى آخر من العلاقات بين كل مكون منها.

لكن في دراستنا سوف نركز بشكل كبير على مستوى آخر من العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية و سلوك البنوك حسب إشكالية بحثنا.

و يعتبر هيكل الصناعة المصرفية من العناصر الأساسية التي تلعب دورا هاما في اختيار الاستراتيجيات التنافسية للبنك، و يؤثر على سلوكياته بشكل واضح من خلال محددات هيكل الصناعة المصرفية.

وقد اهتمت العديد من الدراسات بالبحث في أثر محددات هيكل الصناعة على المنافسة، و ذلك انطلاقا من نموذج SCP، و يقوم هذا النموذج على فرضية أن هيكل السوق له تأثير على السلوك التنافسي للمؤسسات و على مستوى أدائها، فكلما زاد تركز النشاط المصرفي في عدد محدود من البنوك، أدى ذلك إلى زيادة السلوك الاحتكاري لهذه البنوك و فرض أسعار مرتفعة على المنتجات، و بالتالي تحقيق أرباح عالية، و قد اختلفت نتائج هذه الدراسات بين مؤيد و رافض للنظرية، و يعود هذا الاختلاف إلى درجة تقدم الاقتصاد و هيكل القطاع المصرفي و القوانين السائدة فيه.

و من بين الدراسات التي نفت صحة نظرية SCP، هي دراسة Coccorese, التي طبقت على البنوك الايطالية و التي توصلت نتائجها إلى عدم وجود أي تضارب بين المنافسة و تركز الصناعة المصرفية في ايطاليا، و هذا يعني ان مستويات التركز العالية لا تؤدي بالضرورة إلى الحد من المنافسة، بالإضافة إلى عدة دراسات أخرى، منها دراسة أجريت على 146 بنكا أردنيا و التي تم فيها اختبار العلاقة بين المنافسة و درجة التركز و بعض محددات هيكل الصناعة المصرفية، و قد تم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاثة مجموعات(الدول المتقدمة، النامية و الناشئة)، و قد توصلت الدراسة أن الأنظمة البنكية الأكثر تركزا في الدول المتقدمة تعزز المنافسة، مما ينفي فرضية العلاقة العكسية بين التركيز والمنافسة، و هذا يعني أن التركيز لا يعني أن يكون دافعا للمنافسة في هذه الدول بل هناك عوامل أخرى، أما بالنسبة للدول الناشئة فقد وجدت الدراسة بأن اختراق البنوك الأجنبية لأسواق هذه الدول لها أثر كبير في خلق المنافسة. (بوخلالة و قريشي 2016، 44)

و عليه، فدرجة تركز البنوك العالية في الصناعة المصرفية و سيطرة البنوك على الحصة السوقية يؤثر على اختيار الاستراتيجية التنافسية للبنك سواء بالنسبة للبنوك المهيمنة على القطاع أو بالنسبة لباقي البنوك، كما أن عوائق الدخول و الخروج و تمييز المنتجات و اقتصاديات الحجم تتطلب من البنوك إعادة التفكير بشكل جيد في السلوك الذي يجب أن تنتهجه في ظل اشتداد المنافسة في الصناعة المصرفية و سرعة و استمرارية التغيرات البيئية المتجددة باستمرار، و تختلف قوة العلاقة بين محددات هيكل الصناعة المصرفية و سلوك البنوك المتواجدة فيها حسب عدة عوامل أهمها: درجة تطور القطاع المصرفي، مستوى السياسات الحكومية، بالإضافة إلى درجة عوائق الدخول و الخروج في القطاع.

المطلب الثالث: نظرية الاسواق القابلة للتنافس

ظهرت نظرية الأسواق القابلة للتنافس لتجدد أفكار الاقتصاديين فيما يخص الأسواق البنكية بعد نموذج SCP، و قد قدم العرض الأساسي لهذه النظرية من طرف BAUMOL WILLING,PANZAR سنة 1982، بهدف الخروج بتحليل جديد لهياكل الأسواق.

و تتلخص الفكرة الأساسية لنظرية الأسواق القابلة للتنافس، في أن المنافسة محكمة بحواجز الدخول والخروج من السوق، وليس فقط بعدد المؤسسات كما أشار لذلك نموذج SCP، و يقصد بقابلية التنافس في السوق توفر إمكانية الدخول والخروج من هذه السوق بدون تحمل أي تكلفة، و تفترض هذا النظرية وجود ثلاثة فرضيات: الدخول إلى السوق بدون حواجز دخول، الخروج من السوق بدون تكاليف، لا يمكن للمؤسسات القيام بعمل مضاد، بحيث أن الدخول إلى السوق يكون بشكل مطلق. (محجوب 2010-2011، 104)

و تساهم دراسة الأسواق القابلة للتنافس في الصناعة المصرفية في تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر في المنافسة، كما تساعد في فهم طبيعة التنافس السائدة في الصناعة المصرفية بشكل يساعد البنوك على بناء موقعها التنافسي بشكل جيد.

خاتمة الفصل

تم تخصيص هذا الفصل إلى المفاهيم المتعلقة بالصناعة المصرفية مثل تعريفها و جذورها التاريخية، و أيضا إلى مفهوم التنافسية و الاستراتيجيات التنافسية المتعلقة بالبنوك بصفة عامة، بالإضافة إلى هيكل الصناعة المصرفية من تعريف و محددات، كما تطرقنا أيضا إلى العلاقة التي تربط هيكل الصناعة المصرفية بسلوك البنوك من خلال الاستراتيجيات التي تتبناها البنوك في نموذج الاقتصاد الصناعي، كما سنحاول إسقاط المفاهيم التي تعرضنا إليها في الجانب النظري و الجانب التطبيقي بما يساعدنا على الاجابة على الاشكاليات المطروحة.

و قد توصلنا إلى عدة نتائج أهمها أن الصناعة المصرفية على غرار باقي الصناعات تتأثر بالتطورات العالمية و أهمها التكنولوجية و هو ما يفسر التحول إلى تبني التكنولوجيا في العمل المصرفي على مستوى دول العالم.

كما أن درجة التركز العالية للبنوك في الصناعة المصرفية و سيطرة البنوك على الحصة السوقية يؤثر على اختيار الاستراتيجية التنافسية لها سواء بالنسبة للبنوك المهيمنة على القطاع أو بالنسبة لباقي البنوك.

توصلنا أيضا إلى أن تمييز المنتجات، عوائق الدخول و الخروج كمحددات لهيكل الصناعة المصرفية تؤثر في السلوك الذي تنتهجه البنوك، كما تختلف قوة العلاقة بين محددات هيكل الصناعة المصرفية نتيجة لعدة عوامل.

و أخيرا، فإن فهم النظريات المتعلقة بهيكل الصناعة المصرفية يساهم في فهم طبيعة المنافسة السائدة في هذه الصناعة و كيفية مواجهتها من أجل احتواء خطر المنافسين.

الفصل الثالث

تجارب دولية في الاستراتيجيات التنافسية في الصناعة المصرفية

تمهيد

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة بعض التجارب الناجحة في مجال الصناعة المصرفية، مثل تجربة الامارات العربية المتحدة، تجربة ماليزيا و التجربة البريطانية من أجل إعطاء نظرة على أهم الاستراتيجيات و التطورات في الساحة المصرفية الدولية و الاستفادة من هذه التجارب كأمثلة يحتذى بها من أجل اختيار أحدث الاستراتيجيات التنافسية الدولية في العمل المصرفي.

و عليه، سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** تجربة الإمارات العربية المتحدة
- **المبحث الثاني:** التجربة الماليزية
- **المبحث الثالث:** التجربة البريطانية

إن الهدف من التطرق إلى هذا الفصل هو إعطاء لمحة عن العمل المصرفي في بعض دول العالم، و قد قمنا باختيار بعض التجارب الناجحة في هذا المجال من أجل معرفة موقع الصناعة المصرفية في الجزائر من التحديات المصرفية العالمية، و الذي سوف نتطرق إليه في الفصل التطبيقي الموالي.

المبحث الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الاول: واقع الصناعة المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة

يوجد في الإمارات العربية المتحدة 23 بنكا محليا و26 بنكا أجنبيا، تخضع جميع بنوك الدولة للتنظيم من قبل البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في حين يتم توليد 60٪ من عائدات البنوك من أكبر خمسة بنوك، وهذا يوضح أن أكبر بنوك الدولة تهيمن على القطاع المصرفي بأكمله.

وعلاوة على ذلك، من بين إجمالي 49 بنكا، تقدم بعض بنوك الإمارات العربية المتحدة خدمات إسلامية لعملائها (مواطني الإمارات العربية المتحدة والمغتربين)، كما أن البنوك الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة تمثل 19٪ من إجمالي قسم الخدمات المصرفية.

بالإضافة إلى ذلك، حفزت أجواء الأعمال في الإمارات العربية المتحدة المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية والبنوك وشركات تقديم الخدمات المالية الأخرى، و قد تم اعتماد استقرار القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة من قبل وكالة موديز التي لديها سيولة كافية لتلبية المتطلبات. (دون ذكر المؤلف، 2024)

و يتم توزيع البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة على الإمارات المتواجدة فيها و تخضع جميعها للوائح و قوانين المصرف المركزي، و هي موزعة عبر بنوك عامة و خاصة، محلية و أجنبية، تقليدية و إسلامية.

و يمكن توضيح توزيع البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة لغاية سنة 2022 من خلال الجدول التالي:

جدول 1.3. البنوك المتواجدة في دولة الإمارات العربية المتحدة لغاية سنة 2022

	2020			2021				2022
	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس *
البنوك الوطنية									
مركز رئيسي	21	21	21	21	21	21	21	22	22
فرع إضافي	640	611	559	541	534	522	521	513	511
وحدة خدمة مصرفية إلكترونية	34	33	32	34	35	40	42	41	42
مكتب صرف	31	31	26	23	22	22	20	20	20
بنوك دول مجلس التعاون (باستثناء بنوك الأعمال)									
فرع رئيسي	6	6	6	6	6	6	6	6	6
فرع إضافي	4	4	5	5	5	6	6	6	6
فرع رئيسي	21	21	21	21	21	21	21	21	21
فرع إضافي	74	74	73	68	68	68	68	68	68
وحدة خدمة مصرفية إلكترونية	22	22	23	23	23	22	21	21	21
مكتب صرف	1	1	1	1	1	1	1	1	1
بنوك الأعمـــال	11	11	11	10	10	10	10	10	**10**
منها: بنوك دول مجلس التعاون	1	1	1	1	1	1	1	1	1
مكاتب التمثيل	87	86	86	86	83	83	81	78	**77**
شركات التمويل	23	22	22	22	21	21	19	19	**19**
شركات / مؤسسات الصرافة	102	100	97	97	94	93	89	89	**87**
مكاتب وساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدية	11	11	11	11	11	10	10	10	**6**
أجهزة الصرف الآلي في الدولة	4,937	4,685	4,542	4,422	4,343	4,311	4,345	4,396	**4,400**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- (مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، 2022)

من خلال الجدول، نلاحظ أن عدد البنوك الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة يفوق عدد البنوك الخاصة و الأجنبية، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من أجهزة الصراف الآلي بما يقدر ب 4 الاف جهاز صراف آلي منتشر في دولة الإمارات العربية سنة 2022، و هو ما يعكس التطور الرقمي في الدولة و سيطرة التكنولوجيا على القطاع المصرفي فيها.

بالنسبة للمؤشرات المصرفية، و حسب تقرير أصدره مصرف الإمارات المركزي، فقد أوضح أن القطاع المصرفي أظهر مرونة قوية، تجلت في احتياطيات رأس المال الراسخة، والسيولة الكافية، والتقدم في مؤشرات جودة الأصول، وزيادة الربحية. وأوضح أن استمرار مرونة النظام المالي في الدولة، يعكس فعالية السياسات والإجراءات التنظيمية للمصرف المركزي في تعزيز النمو المستدام

كما يتضمن التقرير التدابير التي يوظفها المصرف المركزي في أداء مهامه في المجال الاحترازي الكلي، إضافة إلى عرض تحليلي لمستجدات المشاريع المحورية في مجالات الرقمنة والاستدامة، التي تبرز بمجملها الدور الحيوي للقطاع المصرفي في تعزيز القدرة التنافسية والمرونة الاقتصادية لدولة الإمارات.

وأظهر اختبار الضغط الذي أجراه المصرف المركزي في عام 2023، لقياس قدرة بنوك الدولة على مواجهة المخاطر والتحديات الافتراضية المختلفة، أن النظام المصرفي لدولة الإمارات قادر على مواجهة الضغوطات، بما فيها التضخم وعدم اليقين في السوق.

كما قد حققت قطاعات المؤسسات المالية غير المصرفية في دولة الامارات نتائج إيجابية ملحوظة في مختلف المستويات، حيث واصل قطاع التأمين تعزيز مرونته مع تحقيق وضع ملائم للملاءة المالية، واستمرار النمو في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، فيما حافظت شركات التمويل على كفاية رأس مال قوي، مع زيادة ملحوظة في مستويات السيولة والربحية الإجمالية، في حين أظهرت أعمال شركات الصرافة نموا كبيرا في الأنشطة التجارية.

وأشار المصرف المركزي إلى أنه بهدف ضمان مساهمة النظام المالي بشكل فعال في التنمية الاقتصادية المستدامة، أنشأت دولة الإمارات مجلس الاستقرار المالي في عام 2023، بهدف تعزيز وحماية الاستقرار المالي على مستوى الدولة، وتسهيل التعاون بين السلطات الرقابية والسلطات الأخرى. (المركزي، 2024)

تجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية يمثل 23% من إجمالي الأصول المصرفية في الدولة، وفقا لتقرير المالية الإسلامية لدولة الإمارات لعام 2023، الذي أصدره مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أي بما يعادل (845) مليار درهم في عام 2022، تمثل أصول النوافذ الإسلامية منها 25% بما يعادل (214) مليار درهم، بالإضافة إلى قطاع التكافل وإصدارات الصكوك.

ووضح التقرير بأن البنوك الإسلامية في الإمارات تؤدي دورا مهما في تطوير وتنفيذ خطط التمويل المستدام و تغطية الجوانب التنظيمية والرقابية وإدارة المخاطر على مستوى القطاع المالي، بالإضافة إلى إصدار الهيئة الشرعية العليا للإرشادات التوجيهية المتعلقة بالاستدامة في المؤسسات المالية الإسلامية.

وقد وصل عدد المصارف الإسلامية التي تمارس كافة أعمالها وأنشطتها المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية إلى (8) مصارف إسلامية، بينما وصل عدد المؤسسات التي تمارس جزءا من أعمالها من خلال النوافذ الإسلامية إلى (16) نافذة إسلامية، و(9) شركات التمويل الإسلامي وبلغ عدد شركات التأمين التكافلي إلى (10) شركات، بلغت قيمة الأقساط المكتتبة فيها (4) مليارات درهم في عام 2022، وبلغت قيمة الصكوك المصدرة (217) مليار درهم في النصف الأول من عام 2023. (المركزي، 2023)

و حسب تقرير المصرف المركزي بدولة الإمارات، نوضح بعض المؤشرات المصرفية لغاية شهر أوت 2024 وفق الجدول التالي:

جدول 2.3: أهم المؤشرات المصرفية في الإمارات العربية المتحدة:2023-2024

أهم المؤشرات المصرفية (2023-2024)	أغسطس-23	ديسمبر-23	أغسطس-24*	التغير من ديسمبر 2023 حتى أغسطس 2024 %	التغير السنوي %
اجمالي أصول البنوك (الكلية)	***3,901.5***	***4,071.1***	***4378.0***	***7.5%***	***12.2%***
1. اجمالي احتياطيات البنوك لدى المصرف المركزي	***467.9***	***522.2***	***588.5***	***12.7%***	***25.8%***
2. اجمالي الائتمان	***1,953.4***	***1,991.3***	***2112.9***	***6.1%***	***8.2%***
الائتمان المحلي	***1,728.4***	***1,737.6***	***1830.3***	***5.3%***	***5.9%***
الحكومة	213.0	184.3	192.8	***4.6%***	-9.5%
القطاع العام (الجهات ذات الصلة بالحكومة)	271.5	292.5	295.8	***1.1%***	9.0%
القطاع الخاص	1,233.3	1,240.2	1325.4	***6.9%***	7.5%
القطاع التجاري والصناعي [1]	829.7	822.4	861.0	***4.7%***	3.8%
منها: إجمالي قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة	-	82.0		-	-
الأفراد	403.6	417.8	464.4	***11.2%***	15.1%
المؤسسات المالية غير المصرفية	10.6	20.6	16.3	***-20.9%***	53.8%
الائتمان الأجنبي [2]	***225.0***	***253.7***	***282.6***	***11.4%***	***25.6%***
منها: القروض والسلف لغير المقيمين بالدرهم	19.0	18.9	24.5	***29.6%***	28.9%
3. اجمالي الاستثمارات من قبل البنوك [3]	***585.4***	***635.1***	***703.2***	***10.7%***	***20.1%***
4. أصول أخرى	***894.8***	***922.5***	***973.4***	***5.5%***	***8.8%***
ودائع مصرفية	***2,403.5***	***2,521.9***	***2740.5***	***8.7%***	***14.0%***
ودائع المقيمين	***2,192.1***	***2,319.9***	***2528.0***	***9.0%***	***15.3%***
القطاع الحكومي	432.4	401.7	433.7	***8.0%***	0.3%
القطاع العام (الحكومة تمتلك 50% او أكثر)	212.2	224.2	247.2	***10.3%***	16.5%
القطاع الخاص	1,504.7	1,630.1	1797.3	***10.3%***	19.4%
المؤسسات المالية غير المصرفية	42.8	63.9	49.8	***-22.1%***	16.4%
ودائع غير المقيمين	***211.4***	***202.0***	***212.5***	***5.2%***	***0.5%***
معدل التكلفة على الودائع المصرفية [5]		***2.6%***			
معدل العائد من الإقراض المصرفي [6]		***6.8%***			
رأس المال والاحتياطيات [7]	461.7	489.3	511.7	4.6%	10.8%
مخصصات خاصة وفوائد معلقة	123.3	103.4	100.1	-3.2%	-18.8%
مخصصات عامة	39.2	37.4	37.0	-1.1%	-5.6%
نسبة القروض إلى الموارد المستقرة [8]	***73.6%***	***73.9%***	***71.4%***	-3.5%	***-3.1%***
نسبة الأصول السائلة المؤهلة [9]	***20.7%***	***22.0%***	***22.5%***	2.5%	***8.6%***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: - (المركزي، 2023)

- (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2024)

من خلال الجدول، نلاحظ سيطرة القطاع الخاص على أهم المؤشرات المصرفية في الإمارات، بينما تليها مؤسسات القطاع الحكومي و القطاع العام الذي تمتلك الدولة أكثر من 50 %من رأسمالها، فيما تأتي المؤسسات غير المصرفية في آخر الترتيب بالنسبة للمؤشرات المصرفية.

المطلب الثاني: القطاع المصرفي في دولة الإمارات في ظل الأزمات الدولية

الفرع الأول: الاقتصاد الإماراتي في ظل الأزمات العالمية

إن التطورات العالمية جعلت من العالم قرية صغيرة، و الذي نتج عنه تأثر أي دولة في العالم بالتغيرات التي تحدث خاصة في ظل الأزمات.

و الإمارات العربية كغيرها من الدول، تأثرت بالأزمة العالمية لسنة 2008 و التي تمثلت في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية 2007 حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات في الولايات المتحدة، والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والاقتراض.

بالإضافة إلى الأزمة النفطية التي مست العالم سنة 2009، و نظرا للارتباط الكبير بين سوق النفط الخليجي و العالمي، فقد تأثرت أغلب المؤشرات الاقتصادية و أسواق رأس المال في دولة الإمارات المتحدة على غرار باقي دول الخليج العربي و دول العالم ككل، و التي انعكست بدورها على باقي القطاعات و على رأسها القطاع المصرفي، هذه التغيرات في أهم المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الأزمات العالمية المذكورة يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول 3.3: أهم المؤشرات الاقتصادية في الإمارات العربية خلال الفترة(2007-2012)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الاجمالي (المليار دولار)	204.3	251.8	225.6	279.6	285.7	287.2
% من الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي	142.35	114.1	113.25	120.65	126.12	128.33
% معدلات التضخم	11.1	14	4	4	3.9	4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (الديراوي، 2013، الصفحات 256-258)

يمكن توضيح هذه التغيرات من خلال الشكل التالي:

شكل 1.3 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الاماراتي (2007-2012)

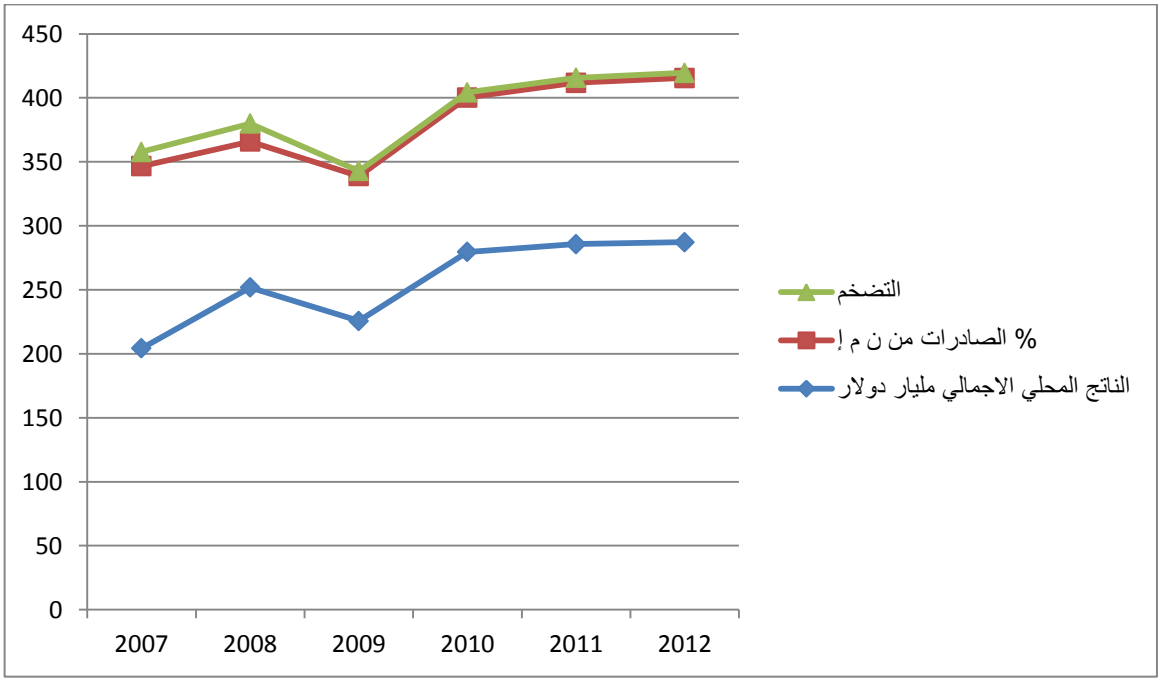

المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات الجدول 3.3

من خلال الجدول و الشكل، نلاحظ أن المؤشرات محل الدراسة شهدت تراجعا بداية من سنة 2008 نتيجة تأثرها بأزمة الرهن العقاري، ليستمر الانخفاض سنة 2009 نتيجة الأزمة النفطية، ثم بدأت هذه المؤشرات في الارتفاع بداية من سنة 2010، و هذا يدل على التعافي السريع من الأزمات الدولية بسبب الدعم الذي تقدمه دولة الامارات العربية المتحدة و السياسات التي تتبناها للتخلص من تبعية الأزمات المالية.

و من أجل دعم القطاع المصرفي في الإمارات بهدف تخطي الأزمة العالمية، فقد تم دعم القطاع المصرفي بمبلغ 120 مليار درهم، وإصدار قرارات تضمن بها الودائع في البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة لمدة 5 سنوات، كما تم توفير ضمانات لعمليات الاقتراض فيما بين البنوك العاملة، وضمان عدم تعرض أي من البنوك الوطنية لأية مخاطر ائتمانية، كما خصص المصرف المركزي تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض استثنائية بهدف تخفيض التوترات في القطاع المصرفي، كما أعلنت حكومة دبي عن طرح برنامج سندات طويلة الأجل يعد الأكبر في تاريخ الدولة بقيمة 20 مليار دولار، بهدف تأمين التمويل اللازم للوفاء بالتزاماتها المالية ومواصلة برامج التنمية. (الديراوي، 2013، صفحة 259)

في سياق آخر، بدأ الاقتصاد في الإمارات يتعافى تدريجيا من أزمة 2015-2016 الناجمة عن الانخفاض الحاد بأسعار النفط وما ترتب عن ذلك في القطاعات الأخرى، وقد أدى ارتفاع انتاج النفط الخام وارتفاع أسعار النفط في 2018 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الهيدروكربوني بحيث بلغ 2.5 في المئة في 2018، بعد أن كان قد سجل3.5% في عام 2017، وعلى صعيد آخر، سجل القطاع غير الهيدروكربوني نموا بطيئا بنسبة 0.7 % بالمقارنة مع نمو بنسبة 4.8 % في 2017، ويرجع ذلك إلى التباطؤ في القطاعات غير النفطية. ونتيجة لذلك، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1.2 % في 2018.

استجابة لذلك، أعلنت السلطات الإماراتية سنة 2018 عن إصلاحات لتعزيز النمو غير النفطي، وتشجيع الابتكار، وتحسين التنافسية في بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص، وخصخصة المؤسسات غير الاستراتيجية التابعة للحكومة، وتحسين بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي عام 2018، شكل قطاع الهيدروكربونات 32 % من الناتج المحلي الإجمالي، بتراجع عن 38 % في عام 2010، و خلال نفس الفترة، ارتفعت حصة الصادرات التكنولوجية المتطورة بثلاثة أضعاف تقريبا.

وفي عام 2019، مع ارتفاع نمو القطاع الهيدروكربوني إلى 3.4%، مقترنا بنمو بطيء في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني الذي بلغ 1 %، بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1.7 % الذي ارتفع الى 7.6 % في عام 2022. (الإمارات العربية المتحدة، 2023)

الفرع الثاني: القطاع المصرفي في دولة الإمارات في ظل جائحة كورونا

أبدى القطاع المصرفي في الإمارات قوة كبيرة في مواجهة تداعيات جائحة «كورونا»، وحقق معدلات نمو قوية أثبتت متانته وصلابته، حيث تم توفير السيولة الكافية، فضلا عن جاهزية البنوك للتعامل مع الأزمات الطارئة و امتلاكها لخبرات قوية ترسخت لديها من أزمات سابقة وأهمها الأزمة المالية العالمية 2008. (دون ذكر المؤلف، مؤشرات أداء البنوك خلال 2019–2020 و توقعات 2021، نوفمبر 2020، صفحة 7)

و تتمثل إجراءات دعم القطاع المصرفي في دولة الإمارات أثناء فترة الجائحة في إطلاق حزمة شاملة، أطلق عليها خطة الدعم الاقتصادي الشاملة، تضمنت: تأجيل دفعات المقترضين، تسهيلات تمويلية بتكلفة صفرية، خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي، الإعفاء من بعض المتطلبات التنظيمية على رأس المال و السيولة و التمويل المستقر، الإعفاء من الرسوم التشغيلية لأنظمة الدفع المشغلة من قبل المصرف المركزي. (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 13)

و في ظل الأزمة الصحية، فقد تمكن القطاع المصرفي في الإمارات العربية من تحقيق المراكز الأولى من حيث حجم الموجودات، حيث تستحوذ الإمارات العربية و السعودية على أكثر من 60 % من حجم الموجودات في القطاع المصرفي و التي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

شكل 2.3. معدل نمو الموجودات(مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال سنة 2022 مقارنة بعام 2021

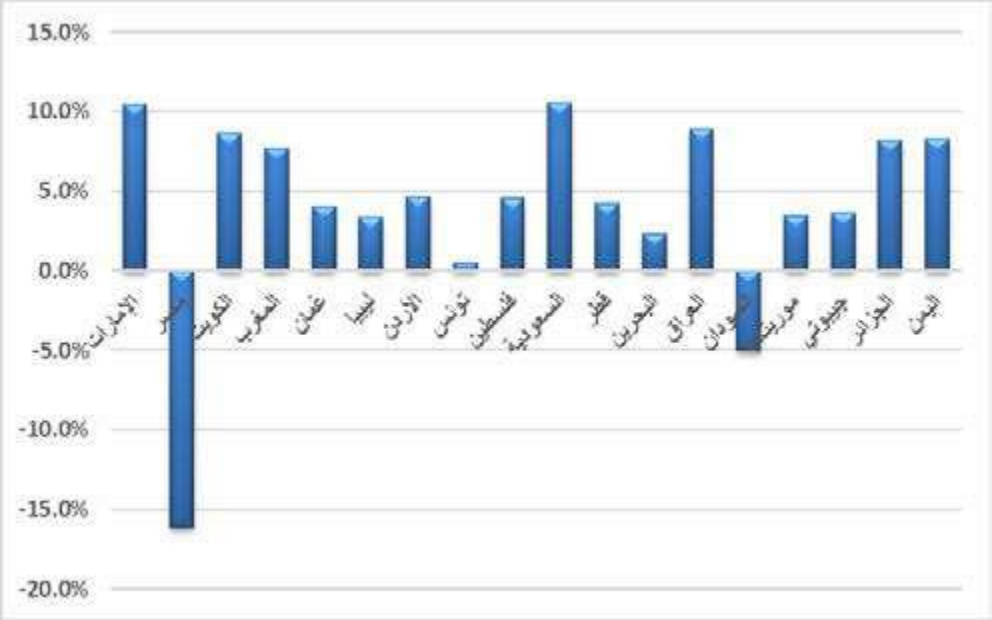

المصدر: (صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023، 2023، صفحة 53)

من خلال الشكل، نلاحظ أن دولة الإمارات تحتل المرتبة الأولى إلى جانب السعودية كما ذكرنا سابقا من حيث الموجودات في القطاع المصرفي، حيث بلغ معدل النمو سنة 2022 حوالي 10.5 %مقارنة بسنة 2021، و يرجع السبب إلى تحقيق معدلات عالية من حجم الائتمان، بالإضافة إلى ثقة العملاء في البنك و الاستراتيجيات التي تتبناها دولة الإمارات في مواجهة الأزمات.

و حسب تقرير لاتحاد المصارف العربية في نهاية سنة 2024، تستحوذ البنوك الإماراتية على أكبر نسبة للموجودات بالنسبة ل50 مصرفا عربيا موضحة في الجدول:

جدول.4.3. توزيع أقوى 50 مصرفا عربيا حسب الموجودات بين الدول العربية

البيانات	عدد المصارف	مجموع الموجودات (مليون دولار)	متوسط حجم الموجودات (مليون دولار)
الإمارات	10	1.04.436	104.944
السعودية	10	1.037.352	103.735
قطر	8	581.299	72.662
الكويت	6	328.009	54.668
مصر	5	312.266	62.453
البحرين	3	108.326	36.109
المغرب	3	158.487	52.829
عمان	2	55.477	27.739
لبنان	2	34.790	17.395
الأردن	1	68.742	68.742
المجموع	**50**	**3.734.184**	**74.684**

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2024)

يمكن توزيع حجم المصارف العربية من حيث مجموع حجم الموجودات و متوسط حجم الموجودات من خلال الشكل التالي:

شكل 3.3. تطور عدد المصارف من بين 50 مصرف عربي

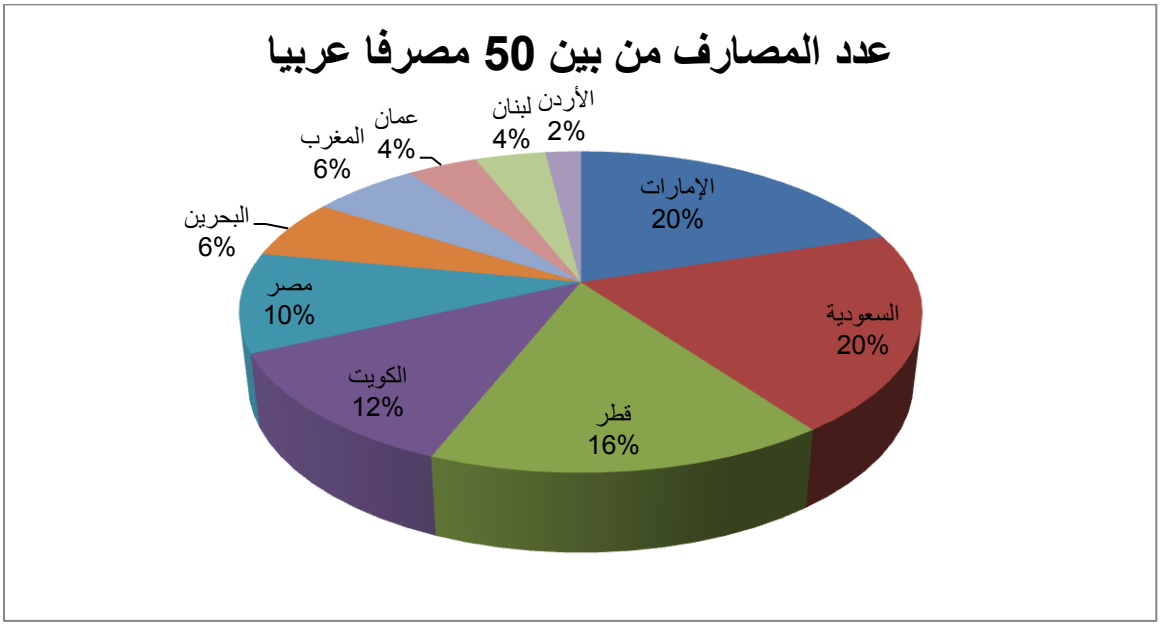

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 4.3

من خلال معطيات الجدول، و الشكل، بلغ حجم موجودات المصارف العربية حوالي 3.7 تريليون دولار نهاية الربع الأول من سنة 2024، بمجموع 10 بنوك سجلتها الإمارات بما يعادل 1.04 تريليون دولار محتلة الصدارة من بين 50 مصرفا عربيا سنة 2024.

و حقق البنك الإماراتي دبي الوطني أرباحا قياسية وصلت إلى 19 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2024، بفضل الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به المجموعة و الذي مكنها من النمو الذي تشهده المنطقة و من ثقة العملاء، حيث بلغ إجمالي القروض المقدمة للعملاء عبر شبكة المجموعة ما يزيد عن 100 مليار درهم، كما ارتفع الدخل بنسبة 7% في الربع الثالث من سنة 2024 بسبب النمو القوي للقروض و تحسن الهوامش و الزيادة في دخل الرسوم و العملات. (اتحاد المصارف العربية، 2024، صفحة 86)

من جانب آخر، فإن البنوك الإماراتية تستحوذ على الحصة الأكبر من حيث التوزيع النسبي لموجودات القطاع المصرفي العربي سنة 2022، و الذي نوضحه من خلال الشكل البياني التالي :

شكل 4.3.التوزيع النسبي للقطاع المصرفي العربي من إجمالي الموجودات المصرفية سنة 2022

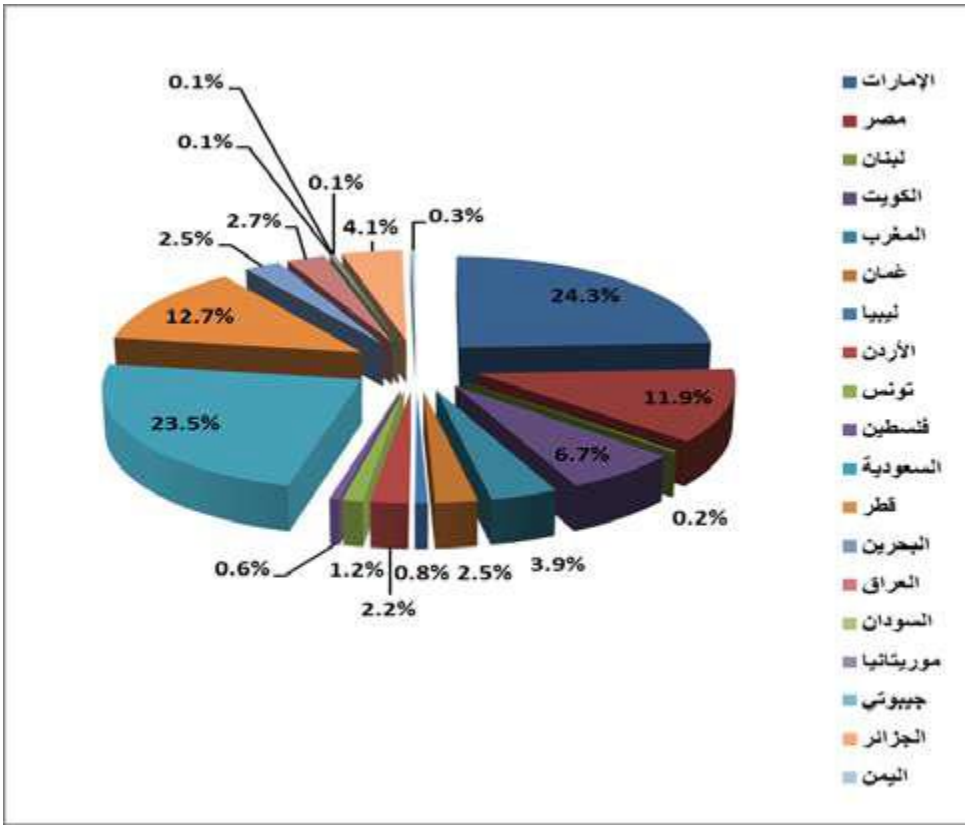

المصدر: (صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023، 2023، صفحة 54)

من خلال الشكل، تحتل الإمارات العربية المركز الأول من حيث الموجودات المصرفية بنسبة 24.3 %، حيث تحتل هي و السعودية فقط ما نسبته 47.8% من إجمالي الموجودات المصرفية العربية، و يرجع السبب إلى نمو حجم موجودات القطاع المصرفي في هذه الدول بالإضافة إلى تراجع العملة بالنسبة لبعض الدول العربية جراء جائحة كورونا.

و يعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خطة دعم اقتصادي شاملة بقيمة 100 مليار درهم في مسعى يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني، وحماية المستهلكين والشركات، وذلك في إطار إعلان منظمة الصحة العالمية عن فيروس "كوفيد – 19" كوباء عالمي.

وتتألف خطة الدعم المالي الموجهة من اعتماد مالي يصل إلى 50 مليار درهم، خصص من أموال المصرف المركزي لمنح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان، بالإضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك.

ويهدف الغرض من الخطة إلى توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لكافة شركات القطاع الخاص والعملاء الأفراد المتأثرين من تداعيات الأزمة الصحية العالمية في الدولة، كما قد استخدمت البنوك المشاركة في خطة التمويل هذه في منح إعفاء مؤقت لعملائها من شركات القطاع الخاص وعملائها الأفراد لمدة 6 أشهر.

وأثبتت "خطة الدعم الاقتصادي الشاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة و التي أطلقها المصرف المركزي، نجاحها في تعزيز قدرة النظام المالي على دعم الأفراد والشركات المتضرّرة من تداعيات جائحة كورونا. (دون ذكر المؤلف، حزم التحفيز الاقتصادي للحكومة الاتحادية، 2023)

و قد قامت بعض البنوك بتخفيض عدد موظفيها بسبب الجائحة رغم أن اغلبها كانت لديها سابقا نية تخفيض عدد موظفيها بسبب التوجه نحو التحول الرقمي، فيما رفضت بعض البنوك التقليل من عدد الموظفين و استغلالهم كثروة بشرية يمكن الاعتماد عليها في زيادة مردودية البنوك و تطويرها.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات التنافسية في القطاع المصرفي في الإمارات

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من ناحية الاستثمارات التكنولوجية المالية في القطاع المصرفي و الذي يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

شكل 5.3 : استثمارات شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية سنة 2020

المصدر: (سايغي، 2023، صفحة 39)

من خلال الشكل، نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تتصدر المرتبة الأولى من حجم الاستثمارات المالية التكنولوجية في الدول العربية بقيمة 37.5 مليون دولار، فيما تأتي السعودية في المرتبة الثانية بمعدل متقارب يصل إلى 20 مليون دولار، بينما تحتل تونس و العراق الترتيب من حيث الاستثمارات التكنولوجية المالية، و هذا يدل على الأهمية البالغة التي توليها الإمارات للجانب التكنولوجي و أهميته في تعزيز القطاع المصرفي لجعله في صدارة الترتيب العالمي.

و تتبنى الامارات العربية المتحدة مجموعة من الاستراتيجيات التنافسية لتطوير قطاعها المصرفي و المحافظة على الريادة في هذا المجال نذكر أهمها:

- **التحول الرقمي في البيئة المصرفية**

تتجه دولة الإمارات إلى تبني التكنولوجيا في القطاع المصرفي، حيث أعلنت "بايمنتولوجي"، العالمية المتخصصة في إصدار ومعالجة بطاقات الدفع، عن إبرام شراكة إحالة استراتيجية مع "زاند"، أول بنك رقمي متكامل ومرخص كليا في دولة الإمارات بهدف توسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة إلى شركات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة.

و تعمل "بايمنتولوجي" و"زاند" على تمكين شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات عبر تزويدها بمجموعة من الخدمات المتخصصة، ومن ضمنها خدمات رعاية رقم التعريف المصرفي(BIN) ، وأرقام الحسابات المصرفية الدولية (IBAN) الافتراضية، وحسابات أموال العملاء.

وتتماشى الشراكة مع جهود حكومة دولة الإمارات الرامية إلى بناء اقتصاد رقمي قوي من خلال إطلاق استراتيجية الاقتصاد الرقمي الهادفة إلى مضاعفة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 19.4% خلال الـ 10 سنوات قادمة. ومن خلال تقليل الحواجز التي تحول دون دخول مزودي خدمات التكنولوجيا المالية الجدد إلى السوق، وتسريع وتيرة الابتكار المالي، ستساهم هذه الشراكة في إنشاء منظومة مالية شاملة وذات كفاءة وبما يمكنها من التركيز بشكل أكبر على الابتكار وكسب المزيد من العملاء. (دون ذكر المؤلف، شراكة لتسريع التكنولوجيا المالية في الإمارات، 2024/11/13).

و تسعى الامارات العربية المتحدة إلى إدخال العامل التكنولوجي في جميع القطاعات، مما يسهل على عملاء المصارف التوجه نحو استخدام التكنولوجيا في معاملاتهم المصرفية.

- **التكنولوجيا المالية في البيئة المصرفية**

تتبنى الإمارات ما يسمى التكنولوجيا المالية أو "الفينتيك" في القطاع المصرفي، و التي يمكن تعريفها كما يلي:

تتكون التكنولوجيا المالية من كلمتين التكنولوجيا **(Technology)** والمالية **(Finance)**، ويصطلح عليها ب **فينتك (FinTech)** أو التقنيات الدالية الرقمية، وقد عرفت التكنولوجيا المالية في قاموس أكسفورد على أنها برامج الكمبيوتر و مختلف التقنيات المستخدمة لدعم و تمكين الخدمات المالية و المصرفية.

و يعرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية على أنها ابتكار مالي قائم على التقنية والرقمية في الخدمات الناتجة عنها، ينتج عنها نماذج أعمال، أو تطبيقات، أو عمليات، أو منتجات جديدة ذات تأثير جوهري على الأسواق المالية والمؤسسات المالية، وكذا مختلف المجالات المختلفة للخدمات المالية، كما تعرف التكنولوجيا المالية كذلك على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، و يتم تطوير هذه الخدمات و المنتجات بواسطة شركات ناشئة.

و تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة من ضمن الدول الأكثر انفتاحا على استخدام تقنيات ومنتجات الفينتك بعد كل من الصين والهند بنسبة 83 % وأكثر من 76 %لهم ثقة في معاملات الفينتك، كما حققت شركات الفينتك العاملة في الإمارات تقدما مقارنة بدول الشرق الأوسط والشمال عام 2019، وضمن نفس التقرير وصل إجمالي صفقات التكنولوجيا المالية بها خلال الفترة 2015 – 2019 إلى59 % من إجمالي الصفقات، وهو دليل على الانفتاح وتوسع مجالات استخدام تقنيات الفينتك مما يجعل الإمارات سوقا مناسبا للفينتك خاصة مع المركز المتقدم في تنوع القطاع المصرفي بين التقليدي والإسلامي.

إضافة إلى تطور إجمالي حجم تمويل الفينتك بالإمارات العربية المتحدة بنسبة 69 % سنة 2019 من إجمالي حجم التمويل بها، و تعد أكبر ميزة في الصناعة المصرفية الإمارتية كونها منفتحة على مختلف الجنسيات (أكثر من 200 جنسية)تستفيد من الصناعة المصرفية هناك، و هو مؤشر ايجابي يدل على قدرة النظام المصرفي على التوسع. (قوجيل و عبد العزيز، 2024، صفحة 173)

يرتكز النظام البيئي للفينتك في القطاع المصرفي الإماراتي على خمس ركائز أساسية وهى الطلب، رأس المال، السياسات، المواهب، البنية التحتية.

كما يضمن البنك المركزي ضمن هيكله فرع خاص يسمى مكتب الفينتك الذي تم إطلاقه في ديسمبر 2020 الهدف منه تطوير النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الإمارات للوصول بها كدولة رائدة في هذا المجال.

و يتابع المراحل الاستراتيجية للمصرف المركزي لتحقيق أول أهدافه وهي خلق بنى تحتية قوية وفعالة للفينتك، وإنشاء بيئة متطورة لها، كان الهدف المسطر حتى ديسمبر 2021ابراز مدى التقدم في خمسة سنوات منذ 2017في مجالات رأس المال، البنية التحتية والكوادر البشرية والأنظمة الخاصة بالفينتك، كشركاء للنظام البيئي لتبنى الفينتك.

-الهدف الثاني : أن تصبح مركزا للفينتك الأعلى تصنيفا في الشرق الأوسط وشمال وإفريقيا من خلال احتلال المرتبة الأولى أو الثانية ضمن جميع مؤشرات الفينتك في المنطقة.

-الهدف الثالث :أن تبلغ أفضل خمسة مراكز للفينتك عالميا، كأفضل أداء في جميع مؤشرات الفينتك العالمية، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على دعامتين أساسيتين هما الأنظمة الفعالة والمتوازنة، والبنى التحتية الرقمية القوية، ضمن خمسة أسس للتطوير والابتكار في الفينتك هي البحث والتطبيق في قطاع العمل المتعلق بالتطبيقات المحتملة ومخاطر حلول الفينتك مثل خدمات الأمن السيبراني والسجلات الموزعة وتمويل تجارة الدفع الإلكتروني الذكاء الاصطناعي ومبدأ اعرف عميلك.

كما تهتم الامارات بتطوير الواجهة التنظيمية من خلال نظام ساند بوكس التنظيمي ومركز الابتكار والحوارات الإقليمية، التنسيق والاتصال لتبادل الأفكار المتعلقة بمبادرات الفينتك من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة لقطاع الفينتك من خلال برنامج تنمية المواهب وبرنامج تطوير المسارات المهنية. (قوجيل و عبد العزيز، 2024، صفحة 174)

- **استراتيجية الإمارات للبلوك تشين في الصناعة المصرفية**

في عام 2018 أطلقت حكومة الإمارات استراتيجية البلوك تشين، و تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحويل % 50 من المعاملات الحكومية على البلوك تشين في غضون ثلاث سنوات، حيث قامت بتوفير منصات رقمية منها منصة الهوية الوطنية الرقمية ومنصة المدفوعات الحكومية.

- **الدرهم الالكتروني e-Dirham**

هي منظومة تسهل على الافراد سهولة إصدار العملات، تحصيل الرسوم من خلال نظام الدفع المتكامل للبطاقات، نقاط البيع والتحصيل الإلكترونية EFTPOS، الدفع عبر الانترنت والتجارة الالكترونية EIPG ، البطاقات الورقية e-Vouchers ، التحويل والحسم المباشر من الحسابات البنكية e-Direct & e-Debit ، الدفع بواسطة الهاتف النقال e-Mobile، الدفع بواسطة الأكشاك الإلكتروني e-Kiosksوالدفع بواسطة المحفظة الإلكترونية الافتراضيةe-Wallets . (فنيش و نجار، 2023، صفحة 151)

و في ظل التعاون الرقمي في دولة الإمارات، أطلق المصرف المركزي الإماراتي مع مؤسسة النقد العربي السعودي مشروعا مشتركا للعملة الرقمية Aber من أجل التسويات المالية المشتركة بين البلدين باستخدام تقنية البلوك تشين.

من خلال ما تم تناوله، فإن تجربة القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية هي تجربة ناجحة بامتياز، كما يمكن اعتباره نموذج يحتذى به في مجال التحول الرقمي و تطور القطاع المصرفي بالشكل الذي يستجيب للمتطلبات المصرفية العالمية سواء على المستوى المحلي أو التعاون الدولي المشترك.

المبحث الثاني: التجربة الماليزية

تعتبر التجربة المصرفية الماليزية من أنجح التجارب في الصناعة المصرفية الإسلامية، و ذلك نتيجة المجهودات التي توليها الدولة لإنجاح هذا النوع من الصيرفة و التي أصبحت تستقطب العديد من البنوك الأجنبية و العربية كنموذج يحتذى به في المصرفية الإسلامية في العالم.

المطلب الأول: دراسة بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي في ماليزيا

يمكن توضيح بعض مؤشرات أداء الصناعة المصرفية في ماليزيا من خلال الجدول:

جدول: 5.3. تطور بعض مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي في ماليزيا خلال الفترة 2018-2023

السنة	الربحية(ROE)	كفاية رأس المال(CAR)	معدلات القروض المتعثرة(NPL)
2018	12.3%	14.5%	1.8%
2019	12.1%	14.6%	1.7%
2020	11.5%	15.0%	1.9%
2021	12.0%	15.3%	1.6%
2022	12.2%	14.8%	1.5%
2023	12.5%	15.1%	1.5%

المصدر: (Bank Negara Malaysia , 2023)

يوضح الجدول تطور بعض مؤشرات الأداء خلال الفترة (2019-2023)، أي من قبل جائحة كوفيد 19 الأزمة الصحية التي هزت العالم و أثرت على جميع القطاعات و على رأسها القطاعات المصرفية عبر كل دول العالم، و ذلك لمعرفة مدى قدرة القطاع المصرفي في ماليزيا على مواجهة الأزمات العالمية، و تتمثل المؤشرات التي تمت دراستها في الربحية**(ROE)**، معدل كفاية رأس المال**(CAR)** و معدل القروض المتعثرة **(NPL)**خلال الفترة المذكورة، و التي يمكن تمثيلها من خلال الشكل التالي:

شكل 6.3.مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي في ماليزيا (2018-2023)

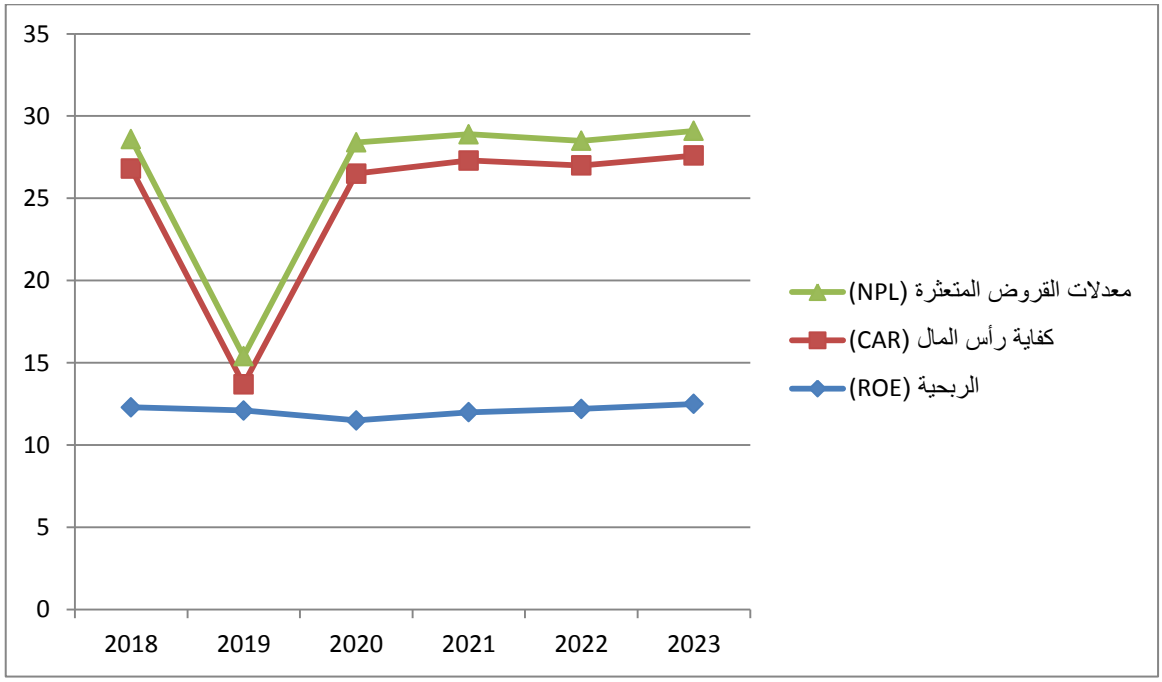

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 5.3

من خلال الشكل، نلاحظ تغيير في معدل المؤشرات المذكورة خلال الفترة (2018-2023) كما يلي:

- بالنسبة لمعدل القروض المتعثرة **(NPL)**: نلاحظ تراجع النسبة من سنة 2018 إلى سنة 2019 بنسبة 1.8 % إلى 1.7 %لترجع هذه النسبة إلى الارتفاع سنة 2020 بمعدل 1.9 % ، و بعد هذه الفترة بدأت هذه النسبة في الانخفاض بداية من سنة 2021 و 2023 بنسب تتراوح بين 1.6-1.5 %، و يمكن أن نرجع هذا التغير إلى تأثرها بالجائحة خاصة خلال الفترة 2020-2021.
- بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال **(CAR)**: نلاحظ ان هذا المعدل يأخذ نفس التغير في معدل تعثر القروض المصرفية **(NPL)** لكن بنسب مختلفة تتراوح بين 14.5-15.1 % و الذي يمكن أن نرجعه لنفس السبب بسبب تأثره بالأزمة الصحية.

- بالنسبة لمعدل الربحية (**ROE**): نلاحظ انخفاض طفيف في هذا المعدل سنة 2020 من 12.1% إلى 11.5% لتعود هذه النسبة إلى الارتفاع إلى 12-12.5 %و هو ما يدل على قدرة القطاع المصرفي على التعافي من الأزمة بداية من سنة 2021.

المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية وسيلة لنجاح العمل المصرفي في ماليزيا

إن أهم ما يميز النظام المصرفي في ماليزيا هو الاعتماد و التشجيع الكبير للصيرفة الإسلامية و دعمها بالشكل الذي جعلها تصبح نموذجا عالميا يحتذى به في الصيرفة الإسلامية.

و عموما، فإن القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تعتمد عليها ماليزيا بشكل كبير، حيث يشكل النظام المالي والبنكي العصب النابض في الاقتصاد الماليزي، و يشرف على هذا النظام ثلاث هيئات أساسية تتمثل في : البنك المركزي ، هيئة الأوراق المالية و سوق البورصة. (خليفة، 2021، صفحة 546)

و تعود بداية الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا إلى نهاية فترة الستينات، تزامنا مع نشأة صندوق الحج و تأسيس مجلس الإدارة المالية عام 1969 المسؤولة عن إدارة أموال الراغبين في أداء فريضة الحج كل عام، و الذي سجل ارتفاع حجم الودائع مما قيمته 12 مليون رينخيت بحوالي 47970 مودعا عام 1969 إلى 338 مليون رينخيت ب 535900 مودعا نهاية السبعينات. (مفتاح و معارفي، 2014، الصفحات 155-157)

إن الدعم السياسي الباهر والدعم الشعبي المتنامي والدعم الفكري الرشيد الذي يحظى بموضوع الأسلمة في ماليزيا ، يعد مكسبا للمصرفية الإسلامية في ماليزيا، ذلك لأن تكامل الإرادة السياسية مع الدعم الشعبي والترشيد الفكري، من شانه تحقيق هذا العمل على المدى البعيد. (قطب، 2008، صفحة 36)

إن النية الصادقة و الرغبة الحقيقية في تطوير و إنجاح العمل المصرفي في ماليزيا انعكست بشكل ايجابي على تطوير القطاع بشكل واضح على المستويين المحلي و الدولي.

و قد قامت المصارف الإسلامية في ماليزيا بتطوير الصيرفة الإسلامية وفقا لعدة مراحل نوجزها في الشكل التالي:

شكل 7.3. مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

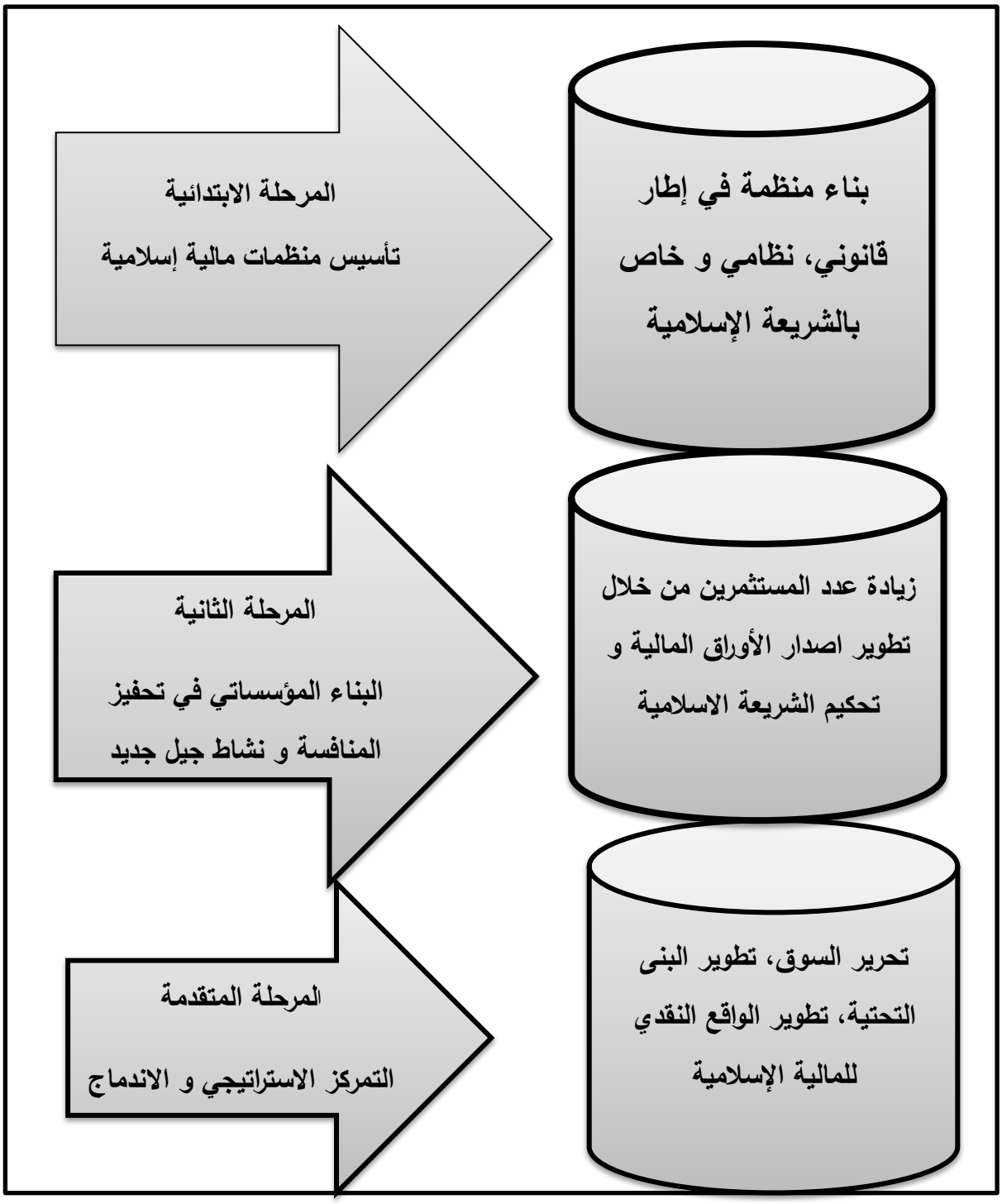

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (الهيتي و عبد ابراهيم، 2019، صفحة 231)

من خلال الشكل، نلاحظ أن تطوير العمل المصرفي في ماليزيا هو تركيزه على الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية، و في المقابل تطويره بالشكل الذي يجعله مواكبا للتطورات العالمية مثل تطوير البنى التحتية و الواقع النقدي مع مراعات التمركز الاستراتيجي من أجل نجاح الصيرفة الاسلامية في ماليزيا.

تجدر الإشارة، إلى أنه و وبعد الأزمة المالية لعام 1997، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني(بنك" معاملات ماليزيا ")عام1999متبوعا بمخطط القطاع المالي عام 2001، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحول إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة، بهدف تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي لتحقيق % 20 من إجمالي حصة السوق المصرفي في 2010، بالإضافة لإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع في ماليزيا. (ساعد و خوني ، 2017، الصفحات 344-35)

بعد هذه الفترة، و بداية من سنة 2015، شهد هيكل الصناعة المصرفية استقرارا من حيث عدد المصارف التقليدية و الاسلامية ما يقدر بمجموع 27 بنكا تقليديا و 16 بنكا إسلاميا تتوزع حصتها السوقية من إجمالي الأصول المصرفية حسب الجدول التالي:

جدول 6.3. تطور حصة البنوك التقليدية و الاسلامية في ماليزيا(2015-2023)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حصة المصارف الاسلامية	23	23.8	24.9	25.5	26.3	27	27.8	28.5	29
حصة المصارف التقليدية	25	25.5	26.3	27	27.8	28.5	29.3	30	30.5

المصدر:(Bank Negara Malaysia, repport 2015-2023, 2023)

معطيات الجدول 6.3 نوضحها من خلال الشكل التالي:

شكل 8.3. تطور حصة البنوك التقليدية و الاسلامية في ماليزيا(2015-2023)

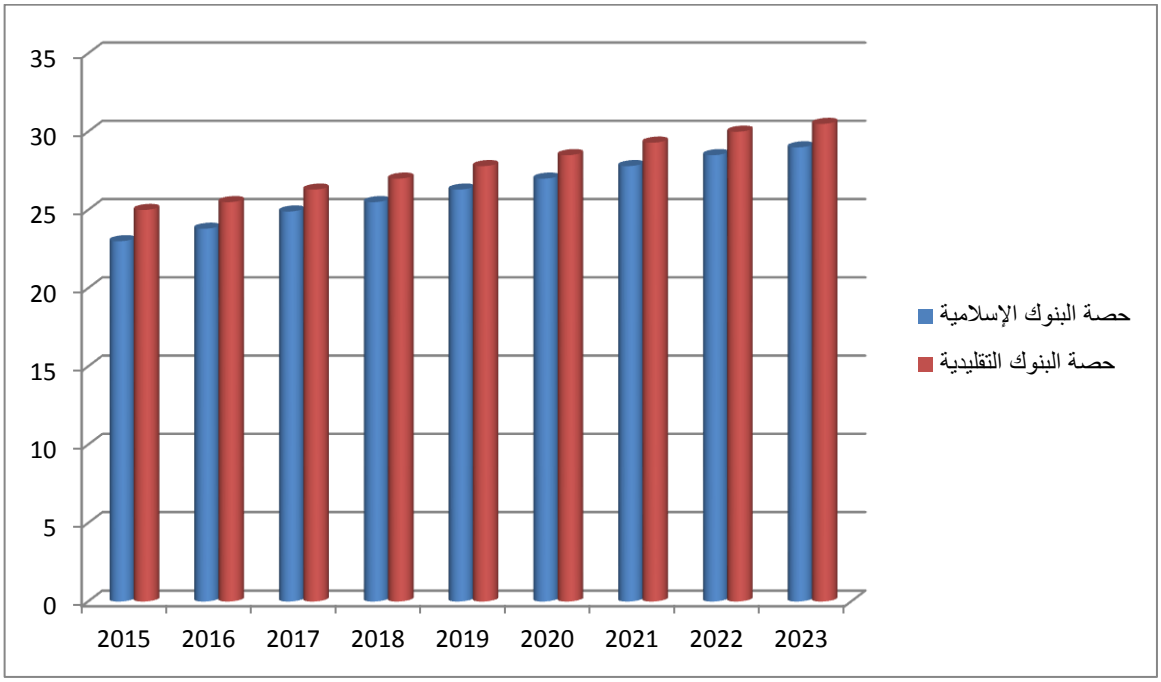

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 5.3

من خلال الشكل، نلاحظ أن الحصة السوقية لكل من المصارف الاسلامية و التقليدية في ماليزيا متقاربة خلال الفترة(2015-2023) بالرغم من التفاوت في عدد البنوك، حيث تتراوح بين 23% و 30.5 % خلال هذه الفترة.

كما نلاحظ استقرار نسبي في الحصة السوقية لكل من المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية في ماليزيا رغم فترة جائحة كوفيد 19 حيث حافظت هذه المصارف على حصتها السوقية في السوق المصرفية، و الذي يمكن تفسيره بسبب الإجراءات التي تقوم بها ماليزيا من أجل مواجهة الأزمات كالتحول الرقمي و التوجه إلى تعزيز التكنولوجيا من أجل المحافظة على قاعدة العملاء.

و تستخدم التمويلات المصرفية الاسلامية في ماليزيا في عدة قطاعات نوضحها في معطيات الجدول الموالي:

جدول 7.3. توزيع التمويل المصرفي الاسلامي في ماليزيا سنة 2019

القطاعات	نسبة التمويل %(2019)
الزراعة الأولية	**6.94**
المعادن و المناجم	**0.44**
التصنيع	**2.64**
الكهرباء و الغاز	**0.47**
التجارة و الفنادق	**0.74**
الانشاءات	**6.03**
العقارات	**5.77**
النقل و الاتصالات	**8.57**
التأمين	**19.8**
التعليم و الصحة	**6.07**
القطاع العائلي	**41.52**
قطاعات أخرى	**1.02**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (هودة، 2021، صفحة 305)

يمكن توضيح توزيع هذه النسب من خلال الشكل التالي:

شكل 9.3. نسبة التمويل الاسلامي لمختلف القطاعات في ماليزيا

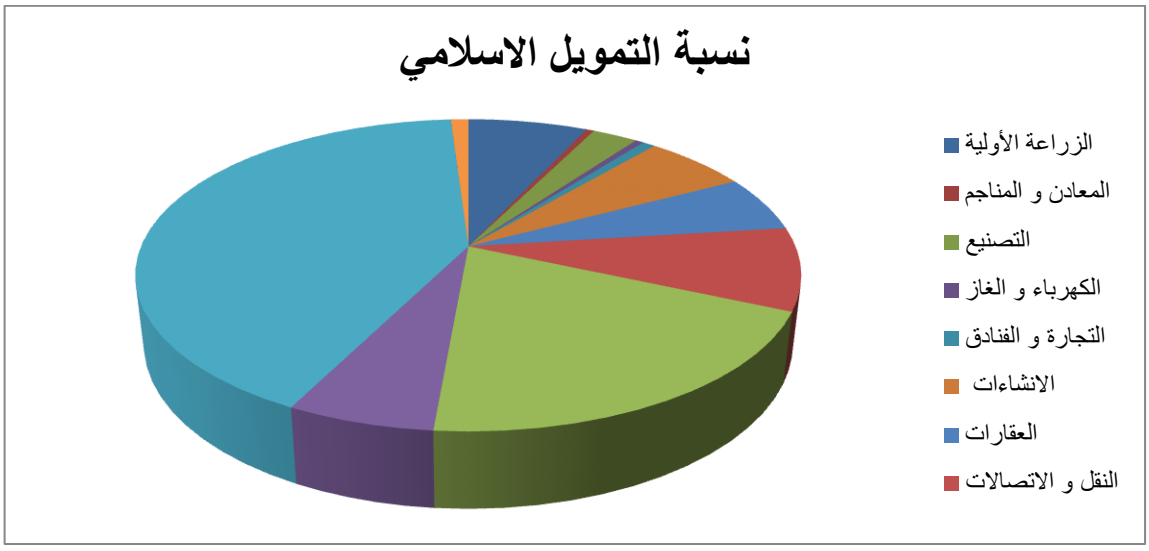

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 7.3

من خلال الشكل، نلاحظ توزيع التمويل الاسلامي على عدة قطاعات في ماليزيا أهمها القطاعات التي تمس الجانب الاجتماعي، و يأخذ القطاع العائلي الحجم الأكبر من التمويل بنسبة 41.5%، يليه قطاع التأمين بنسبة 19.8% لتليه باقي القطاعات، أما بالنسبة لقطاعات الكهرباء و الغاز و المعادن و المناجم فتحتل النسبة الأقل تمويلا من الصيرفة الاسلامية في ماليزيا، و يمكن أن نرجع تفاوت هذه النسب إلى الأولوية الاجتماعية التي توليها الصيرفة الاسلامية في تمويلها لمختلف المجالات في ماليزيا.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات المتبعة لتطوير القطاع المصرفي في ماليزيا

بغية تطوير القطاع المصرفي في دولة ماليزيا، تم اتباع مجموعة من الاستراتيجيات تتمثل فيما يلي:

1. المنصة الاستثمارية الرقمية بين البنوك

إن ومن أبرز معالم التطور هو طرح أول منصة استثمارية إسلامية بين البنوك (the investment account platform IAP سنة 2015 يقوم من خلالها الأفراد والشركات و المستثمرون بتوجيه صناديق الاستثمار من خلال البنوك الإسلامية، لتوفير التمويل للعملاء الذين يتقدمون بالطلب عبر الانترنت، وتعتبر أول حل مالي إسلامي تقدمه ستة بنوك إسلامية، مما يدل على رغبة ماليزيا في احتضان ثورة التكنولوجيا المالية.

و قد عملت لجنة الأوراق المالية(ماليزيا)وفي إطار مبادرة تعرف باسم تحالف مجتمع الفانتيك" afFINitySE " في إعداد اللوائح التي ستسمح للحلول التكنولوجية بالعمل بكل سلاسة، بهدف تمكين الشركات الدخول لسوق التمويل عن طريق منصة رقمية، و تم إصدار إطار التمويل الجماعي والاقراض الند للند P2P في بداية سنة 2016.

بالإضافة إلى منصة أخرى لمعاملات مرابحة السلع في ماليزيا، وقد حصلت مؤخرا على جائزة أفضل سمسار داخلي للمعاملات الإسلامية من أخبار التمويل الإسلامي IFN لمنصتها عبر الانترنت لبورصة السلع(BSAS)في الاستطلاع العاشر لمقدمي خدمة أخبار التمويل الإسلامي. (بباس و فالي، 2020، الصفحات 47-48)

و تستحوذ ماليزيا على عدد كبير من شركات التكنولوجيا الاسلامية في العالم نوضحها من خلال الجدول التالي:

جدول 8.3: نسبة شركات التكنولوجيا المالية الاسلامية في ماليزيا سنة 2020

ماليزيا	المملكة المتحدة	الإمارات ع م	اندونيسيا	الولايات م أ
%26	%19	%16	%12	%10

المصدر: (حيمر و شارف، 2022، صفحة 99)

يمكن تمثيل الجدول 8.3 من خلال الشكل التالي:

شكل 10.3 شركات التكنولوجيا المالية الاسلامية في ماليزيا و بعض دول العالم

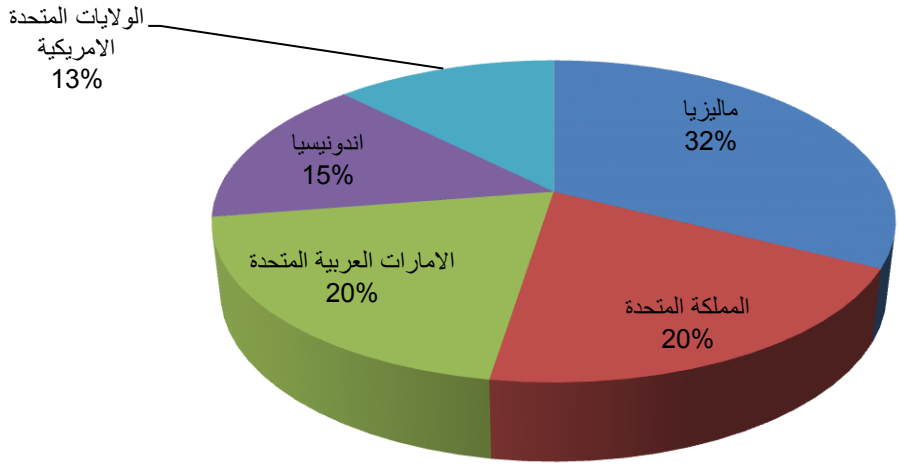

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 8.3

نلاحظ من خلال الشكل و الجدول، استحواذ ماليزيا على عدد معتبر من شركات التكنولوجيا المالية مقارنة ببعض دول العالم الرائدة في التكنولوجيا المالية المصرفية، و تستحوذ على نسبة 26 %من مجموع هذه الشركات بتفوقها على عدة دول تتصدر الريادة العالمية في القطاع المصرفي كدولة الامارات العربية المتحدة، و هو ما يدل على ريادتها في العمل المصرفي الاسلامي من جهة، بالإضافة إلى اهتمامها بتطوير التكنولوجيا المصرفية على حد سواء.

و يعتمد العمل المصرفي في ماليزيا على الخدمات الرقمية، حيث يمكن توضيح استخدام الخدمات الرقمية في القطاع المصرفي في ماليزيا خلال الفترة 2018-2023 من خلال الجدول التالي:

جدول: 9.3. تطور نسب الخدمات الرقمية في ماليزيا خلال الفترة(2018-2023)

السنوات	نسبة استخدام الخدمات الرقمية %
2018	15%
2019	18%
2020	21%
2021	25%
2022	28%
2023	30%

المصدر: (Bank Negara Malaysia , 2023)

هذا التطور يمكن تمثيله من خلال الشكل التالي:

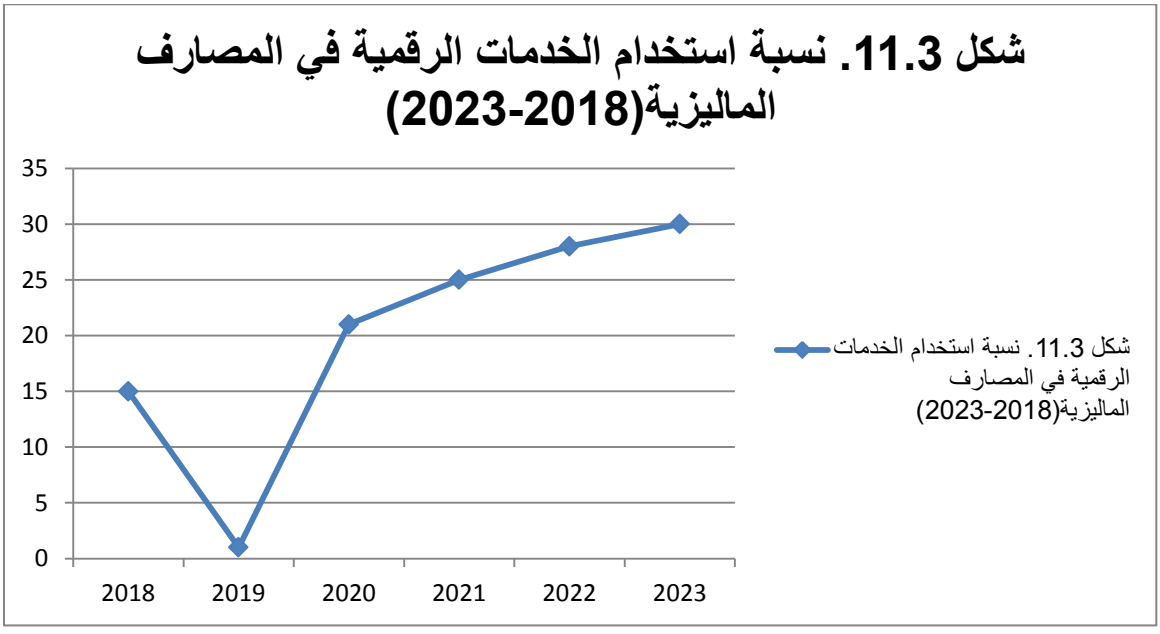

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 9.3

من خلال الشكل، نلاحظ تطور نسبة الخدمات الرقمية في القطاع المصرفي في ماليزيا و الذي ارتفع من 18 % سنة 2019إلى 21 % سنة 2020 لتصل إلى نسبة 30 % سنة 2023، و يرجع ذلك إلى الأزمة الصحية التي مر بها العالم بداية من سنة 2020 و الذي استوجب القيام بإجراءات الحجر الصحي و الذي قابله ضرورة التوجه إلى التحول الرقمي و هي الاستراتيجية التي استثمر فيها القطاع المصرفي في ماليزيا بشكل جيد، بالإضافة إلى زيادة عدد العملاء الرقميين مما يدل على نجاح التحول الرقمي في القطاع المصرفي في ماليزيا و الذي أثبت قدرته على كيفية مواجهة الأزمات العالمية و استغلالها بشكل جيد.

2. تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في ماليزيا

بعد الأداء المشجع للبنوك الإسلامية، رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام 1993، قدم بنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) نظام مصرفي ثنائي سمي بـ "نظام المصرفية الإسلامية " " Scheme IBS Banking Islamic"أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة، ونتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مرافقها الموجودة، فاستجاب 24 بنكا تقليديا لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها. (ساعد و خوني ، 2017، صفحة 344)

و يعتبر بنك بومبيترا من أكبر البنوك التجارية في ماليزيا، تأسس في أكتوبر 1965برأسمال قدره 20 مليون رينجيت، و باشر أعماله في فيفري 1966، قد أنشأ بنك بومبيترا نافذة للمعاملات الإسلامية في 1993/02/5، و خلال الفترة: 1993/02/25 إلى 1993/03/04، اقتصرت أعمال النافذة على توفير المستلزمات الأولية لبدء العمل، ولم يتم طرح خدمات مصرفية إسلامية إلا بعد انضمامه إلى المصرف اللاربوي 1993/03/04.

و تقدم النافذة الإسلامية منتجات تقوم على مبادئ الشريعة المتعارف عليها عالميا مثل ودائع المرابحة في السلع، ومقايضة معدل الفائدة الإسلامية، والتمويل المنزلي بنظام المشاركة المتناقصة، ومشاركة الصكوك في الصناعة...، مما يؤدي إلى المزيد من الدفع بالقطاع المالي الإسلامي الماليزي إلى مرحلة أكثر تطورا. (مفتاح و معارفي، 2014، صفحة 279)

و تمكنت ماليزيا بفضل جهودها في تطوير الصيرفة الإسلامية من امتلاك واحد من أشهر عشرة مصارف في العالم و المتمثل في بنك: " سي آم إم بي"، و هو فرع الخدمات المصرفية الاسلامية لمجموعة (C I M B)التي تركز عملياتها على منطقة "آسيان" ويتصدر البنوك الاسلامية في مجال الصكوك العالمية، وسندات العملة المحلية في رابطة دول جنوب شرق آسيا، ويستحوذ على حصة سوقية تبلغ نحو 13 % في الصكوك العالمية.

وفي سنة 2023 نجح في إطلاق أكبر إصدار للصكوك بالدولار، كما حقق أضيق فروق بأسعار الفائدة على السندات لأجل 5 و10 سنوات عند الإصدار للعام الثاني على التوالي، كما قام بإصدار صكوك عالمية بقيمة ملياري دولار لصالح إندونيسيا والتي تضمنت شريحة خضراء بقيمة مليار دولار. (اتحاد المصارف العربية، أكتوبر 2024، صفحة 31)

من خلال ما تمت دراسته في التجربة المصرفية في ماليزيا، نلاحظ أن أهم ما يميز نجاح العمل المصرفي هو التوجه نحو الصيرفة الاسلامية و الذي تمت دراسته و التوجه إليه بناء على دراسة المتطلبات المصرفية لدى الشعب الماليزي و الذي يفضل التوجه إلى الطبيعة الاسلامية باعتبار أن ماليزيا دولة مسلمة بالدرجة الأولى، لكن تطوير العمل المصرفي لم يتوقف فقط على كيفية اختيار صيغة التمويل، بل تم التركيز على مواكبة التطورات العالمية و ذلك بإدخال العامل التكنولوجي على النشاط المصرفي، حيث أنه و كما لاحظنا استحواذ ماليزيا على أكبر نسبة من الشركات التكنولوجية المالية عبر العالم، حيث تفوقت على الإمارات العربية المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه العوامل و

المجهودات ساعدت البنوك الماليزية على احتلال مراتب ريادية جعلت منها نموذجا يحتذى به خاصة في الصناعة المصرفية الاسلامية.

المبحث الثالث: التجربة البريطانية

لقد قمنا باختيار مجموعة من الدول الرائدة في الصناعة المصرفية، كما حاولنا إعطاء نماذج مختلفة من عدة أقاليم و توجهات استراتيجية مختلفة في العالم، و تعتبر التجربة البريطانية من التجارب الناجحة في الصناعة المصرفية و هو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: واقع الصناعة المصرفية في بريطانيا

يعتبر القطاع المصرفي في بريطانيا إحدى أهم القطاعات التي تولي لها اهتماما بالغا، و يتأثر القطاع المصرفي في بريطانيا بالأزمات الدولية نظرا لشبكة العلاقات الدولية و التكنولوجية التي تتميز بها دولة بريطانيا، و تعتبر الأزمة العالمية سنة 2008 أحد اهم الأزمات التي أثرت عليه بشكل كبير مما أدى إلى إفلاس بعض البنوك و غلق العديد من الفروع، بالإضافة إلى الأزمة الصحية العالمية التي مست العالم سنة 2020 و التي خلقت ضرورة لخلق حلول للخروج من تبعات هذه الأزمة.

جدول 10.3: تطور عدد البنوك في بريطانيا خلال الفترة(2000-2023)

السنوات	عدد فروع البنوك في بريطانيا	عدد البنوك المدرجة في بورصة لندن
2000	45	13.000
2008	51	12.500
2010	40	11.000
2015	35	8.000
2020	30	6.000
2023	37	5.500

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (UK Finance Repport، 2024)

هذا التطور نوضحه في الشكل الموالي:

شكل 12.3 : **تطور عدد البنوك في بريطانيا خلال الفترة(2000-2023)**

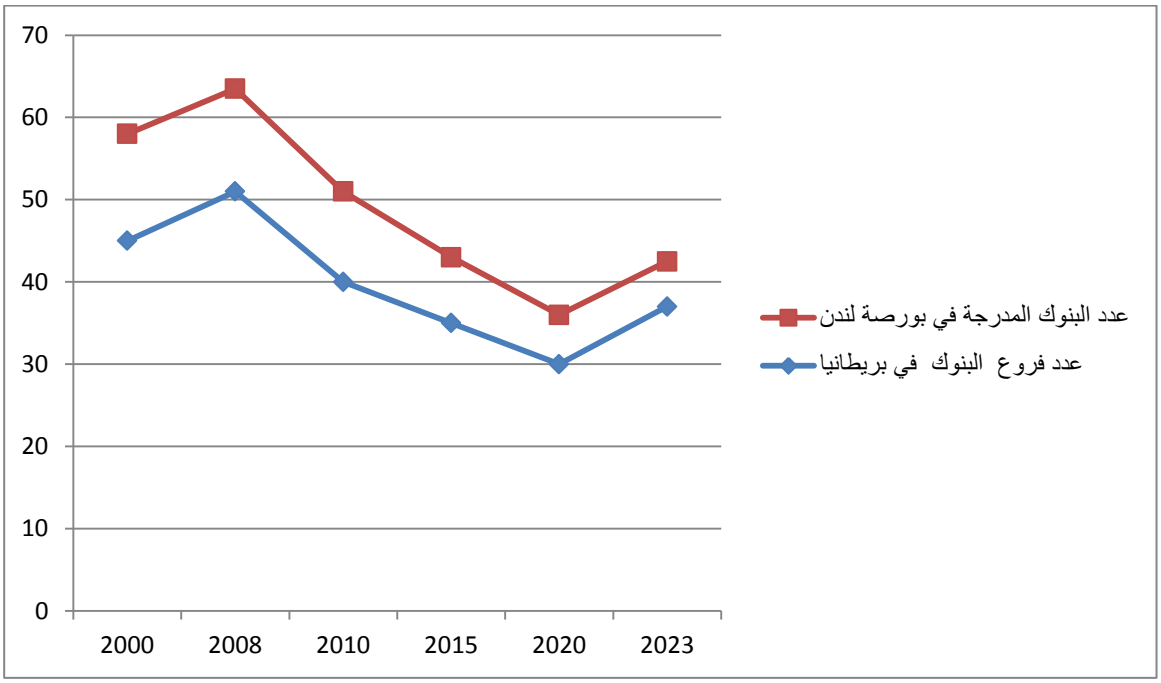

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 10.3

من خلال الشكل و الجدول، نلاحظ تطور في عدد البنوك و الفروع البريطانية، و يبدأ هذا العدد في الانخفاض بشكل واضح من خلال الشكل و الذي يرجع إلى الأزمة العالمية سنة 2008 و إفلاس العديد من البنوك البريطانية و غلق فروعها، و استمر هذا الانخفاض لغاية سنة 2020 ليعود إلى الارتفاع بشكل ملحوظ و الذي يرجع إلى سياسات الدعم الحكومي للقطاع المصرفي و تشجيع التكنولوجية الرقمية التي ساهمت في زيادة في عدد البنوك و الفروع الخاصة بها بسبب زيادة عدد العملاء و المستثمرين.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات أداء الصناعة المصرفية في بريطانيا

من خلال التغيرات التي مرت بها الساحة الدولية، و التي أثرت على عدة قطاعات في بريطانيا على غرار كل دول العالم و على رأسها القطاع المصرفي، فقد شهدت مؤشرات الأداء في الصناعة المصرفية في بريطانيا تغيرات عديدة نوضحها في الجدول التالي:

جدول: 11.3. تطور بعض مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي في بريطانيا خلال الفترة 2018-2023

السنة	الربحية(ROE)	كفاية رأس المال(CAR)	معدلات القروض المتعثرة(NPL)
2018	10.5%	15.2%	1.7%
2019	11%	15.5%	1.6%
2020	9.8%	16.0%	2.3%
2021	10.2%	16.3%	2.0%
2022	10.8%	16.5%	1.8%
2023	11.2%	16.8%	1.7%

المصدر:(Bank of angland, 2023)

شكل 13.3.مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي في بريطانيا (2018-2023)

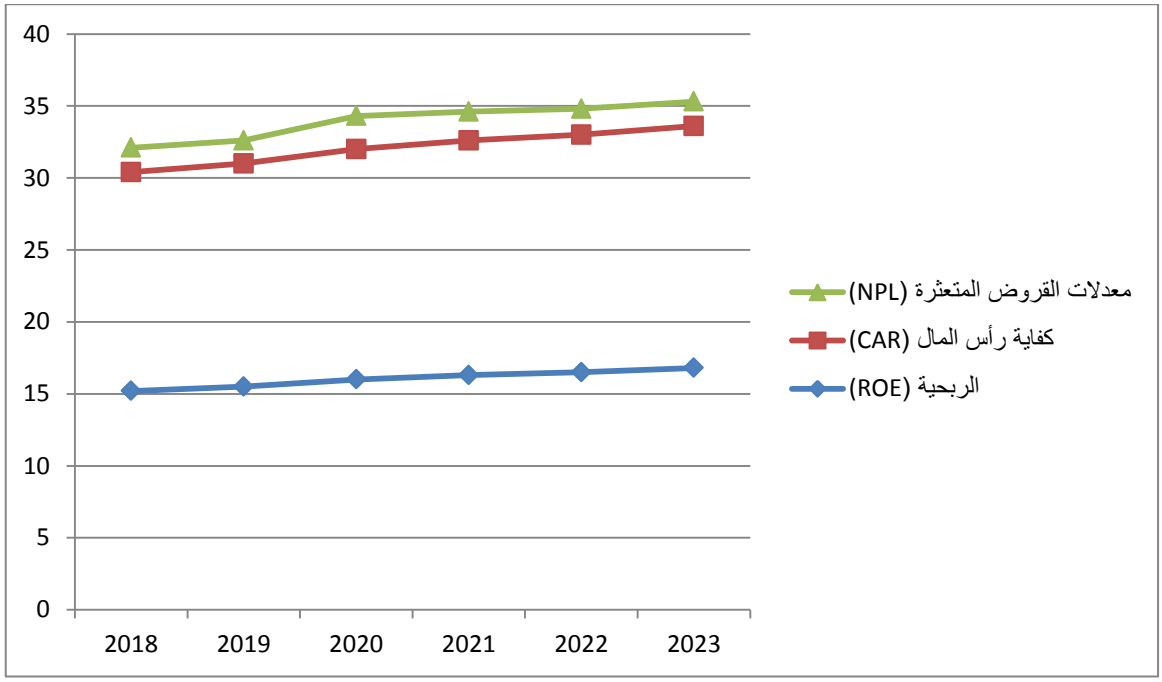

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول11.3

من خلال الشكل، نلاحظ استقرار نسبي في مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي في بريطانيا بالنسبة للمؤشرات المدروسة، كما يلي:

- بالنسبة لمعدل القروض المتعثرة (**NPL**): نلاحظ تراجع النسبة من سنة 2018 إلى سنة 2019 بنسبة 1.7 % إلى 1.6 %لترجع هذه النسبة إلى الارتفاع سنة 2020 بمعدل 2.3 % ، و بعد هذه الفترة بدأت هذه النسبة في الانخفاض بداية من سنة 2021 و 2023 بنسب تتراوح بين 1.8-1.7 %، و يمكن أن نرجع هذا التغير إلى تأثرها بالجائحة خاصة خلال هذه الفترة لكنها رجعت إلى الاستقرار بسبب تعافي الاقتصاد البريطاني من مخلفات الأزمة الصحية و محاولة تعويض الخسائر التي مست الاقتصاد البريطاني و القطاع المصرفي ككل.
- بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال (**CAR**): نلاحظ ان هذا المعدل يأخذ نفس التغير في معدل تعثر القروض المصرفية (**NPL**) لكن بنسب مختلفة تتراوح بين 15.2-16.8 % و الذي يمكن أن نرجعه إلى حفاظ البنوك البريطانية على مستويات قوية في مواجهة الأزمات العالمية.
- بالنسبة لمعدل الربحية (**ROE**): نلاحظ انخفاض في هذا المعدل سنة 2020 من 11.0% إلى 9.8% لتعود هذه النسبة إلى الارتفاع إلى 10.8-11.2 %و هو ما يدل على قدرة القطاع المصرفي على التعافي من الأزمة الصحية بداية من سنة 2021.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الحديثة في الصناعة المصرفية البريطانية

تعتمد بريطانيا في العمل المصرفي مجموعة من الاستراتيجيات الحديثة التي تساعد على تطوير القطاع المصرفي لجعله مواكبا للتطورات الدولية، يمكن أن نذكر مجموعة منها كما يلي:

1. التكنولوجيا المالية المصرفية في الصناعة المصرفية البريطانية

تعتمد البنوك البريطانية على التكنولوجيا المالية بشكل كبير يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

جدول 12.3. نسبة استخدام الخدمات الرقمية في بريطانيا(2018-2023)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة استخدام الخدمات الرقمية %	35	40	50	55	60	65

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (Bank of angland, 2023)

يمكن تمثل معطيات الجدول من خلال الشكل الموالي:

شكل: 14.3. نسبة استخدام الخدمات الرقمية في بريطانيا(2018-2023)

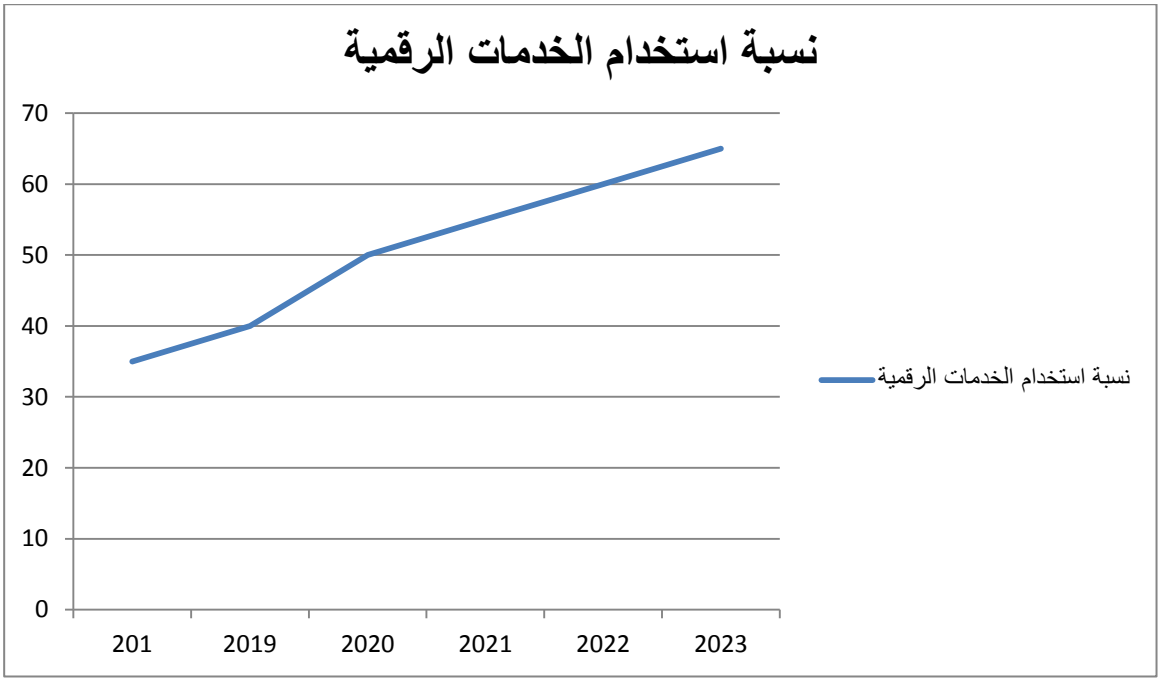

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 12.3

من خلال الشكل و الجدول، نلاحظ أن نسبة استخدام الخدمات الرقمية في المصارف البريطانية في تزايد مستمر بداية من سنة 2018، و بلغت أقصى ذروة لها في فترة الدراسة في سنة 2020، حيث انتقلت النسبة من 40% إلى 50 %بمعدل ارتفاع 10%، و هو ما يدل على حسن الاستغلال الأمثل للأزمات الدولية.

حيث اتجهت المصارف البريطانية إلى التحول الرقمي في الخدمات المصرفية بسبب إجراءات الحجر الصحي العالمية جراء جائحة كورونا، بالإضافة إلى رغبة المواطن البريطاني في استخدام الأساليب التكنولوجية في التعاملات المصرفية.

2. البنوك الرقمية، وسيلة للخروج من الأزمة الصحية العالمية

حسب مقال نشر في موقع الاقتصادية في يوليو 2020، تعتبر جائحة كورونا أول اختبار جدي لقواعد الأعمال المصرفية بعد الأزمة العالمية 2008، حيث أن ظواهر العمل المصرفي البريطاني تواجه ظواهر بنكية جديدة، حيث وضح الخبير المصرفي البريطاني: هاريس كولين أن أحد اهم تأثيرات فيروس كورونا على النظام المصرفي في المملكة المتحدة هو أن المستقبل الرقمي بات أكثر وضوحا، فوفقا لمسح قامت به شركة ماكينزي و شركاه في أفريل 2020 أن استخدام الانترنت عبر البنوك ارتفع بشكل ملحوظ، مما يقابله استخدام عملات رقمية أقل و التسديد عبر وسائل المراسلة و التواصل الاجتماعي.

إن الطابع الهيكلي للنظام المصرفي البريطاني يسيطر عليه عدد صغير من المؤسسات المصرفية الكبيرة، مما حفز على التوجه نحو البنوك الرقمية، حيث تحتل بريطانيا المركز الرابع عالميا بعد سنغافورة، زيوريخ، وجنيف، و في المقابل لا يجد النظام المصرفي في بريطانيا صعوبة في الحصول على التكنولوجيا حيث يعمل 2.1 مليون شخص في صناعة التكنولوجيا، و قد أعلن بنك انجلترا أن 83 %من الشركات الصغيرة و المتوسطة تستخدم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، بينما تستخدم أغلب أعمالها المصرفية عبر الانترنت، مع وجود 5.82 مليون شركة في بريطانيا، فإن تلبية احتياجاتها التكنولوجية المصرفية يعتبر أمرا مربحا بالنسبة للقطاع المصرفي في بريطانيا. (الاقتصادية، 2020)

و يمكن توضيح تطور عدد البنوك الرقمية في بريطانيا من خلال الجدول التالي:

جدول 13.3. البنوك الرقمية في بريطانيا

البنك الرقمي	سنة التأسيس	المقر	عدد العملاء
Monzo	2015	لندن	أكثر من 5 مليون
Revolut	2015	لندن	أكثر من 15 مليون
Starling Bank	2014	لندن	أكثر من 2 مليون
Atom Bank	2014	دورهام	/
N26	2013	برلين ألمانيا	انسحب من السوق المصرفي البريطاني سنة 2020

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: - (saudisinsheffield, 2023)

(WAM, 2021)-

من خلال الجدول، نلاحظ وجود قاعدة رقمية في الصناعة المصرفية، حيث نلاحظ ظهور البنوك الرقمية في بريطانيا بداية من سنة 2013 بقاعدة عملاء تتراوح بين 2 إلى 15 مليون موزعة على مجموعة من البنوك الرقمية التي تقدم خدمات مصرفية تلبي الميولات نحو استعمال التكنولوجيا المصرفية للمواطن البريطاني.

و تقوم البنوك الرقمية في بريطانيا بتقديم خدمات مصرفية رقمية، وقد تم توسيع نطاق الخدمات المقدمة بشكل ملحوظ ليشمل الحسابات الجارية و بطاقات الدفع و خدمات مصرفية متعددة الدفعات، والإقراض الشخصي والتجاري، وتداول الأسهم، وتوفير التأمين، بالإضافة إلى التخطيط المالي الشخصي، مما يمنح الأفراد والشركات خيارات متنوعة تلبي احتياجاتهم المالية بطريقة مريحة ومرنة للغاية، دون الحاجة الملحة للذهاب إلى الفروع التقليدية، التي قد تكون في بعض الأحيان بعيدة أو غير متاحة بسهولة ومتاحة فقط في أوقات معينة، مما يخلق جوا من المنافسة الكبيرة بين البنوك في بريطانيا من أجل تقديم أفضل الخدمات المصرفية وفق معايير تكنولوجية عالية الدقة و التطور، و ذلك بواسطة تطبيقات سهلة الاستخدام تسهل من توسيع قاعدة العملاء الالكترونيين.

3. تقنية البلوكيشن في العمل المصرفي في بريطانيا

تعتزم الحكومة البريطانية إصدار سندات رقمية تعتمد على تقنيات العملات المشفرة "بلوك تشين" ، بحسب مصادر لوكالة "بلومبرج، وتوقعت المصادر أن تعلن وزيرة الخزينة البريطانية "راشيل ريفز" عن موعد الإصدار التجريبي للسندات الرقمية في خطابها بمدينة لندن كتحول لاستراتيجية بريطانيا التي كانت بطيئة في تقبل التقنيات المشفرة في السابق.

وتسعى حكومة حزب العمال الجديدة إلى تحديث أسواقها المالية، وذلك عبر "رقمنة" ديونها باستخدام تقنية الـ "بلوك تشين" التي تقوم عليها البيتكوين، ما يجعل تداول السندات البريطانية أسرع وأرخص من ذي قبل. (المؤلف، 2024)

ويأتي ذلك في الوقت الذي تخطط فيه الحكومة لجمع تمويل بقيمة 297 مليار جنيه إسترليني (382 مليار دولار) لتغطية عجز الموازنة، كثاني أكبر عملية اقتراض، وكانت سلوفينيا أول دولة في منطقة اليورو تصدر سندات رقمية في وقت سابق من هذا العام، في حين كانت المؤسسات المالية مثل البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الدولي تتدخل باستمرار في إصدارات الدول القائمة على تقنيات الـ "بلوك تشين." (الاقتصادية، 2020)

4. المصارف الإسلامية في بريطانيا

إن ظهور البنوك الإسلامية في بريطانيا كان سابقا لظهورها في كثير من الدول العربية والإسلامية (1978–1979)، حيث تم السماح لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن، وكان أولها :شركة الاستثمار الإسلامية القابضة Islamic Banking International Holdingسنة 1978 ، وبعدها شركة بيت التمويل Islamic Finance Houseوفي سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل حتى سنة 1993، وفتحت فرعين في لندن، وفرعا آخر في بيرمنغهام، وفي سنة 1997فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعا له في لندن عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة عبر عقود المرابحة والإجارة. (فضل عبد الكريم، 2015، صفحة 26)

وشهد عام 2004 تأسيس أول بنك إسلامي في المملكة المتحدة وهو البنك الإسلامي البريطاني، وقامت السلطات البريطانية على حث بنوكها ومؤسساتها المالية على اقتحام هذه التجربة محليا ودوليا من خلال فتح نوافذ اسلامية في كبرى البنوك البريطانية والسماح لأول بنك اسلامي بريطاني بالعمل في مجال المصرفية الإسلامية، بالتزامن مع فتح فروع اسلامية في المشرق العربي والبلدان الاسلامية. (خطوي و عياد، 2021، الصفحات 60-61)

و تعد انجلترا رائدة في الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي، حيث توجد ثلاث جامعات تتبنى فكرة الاقتصاد و الاستثمار الاسلامي، و هناك جامعات تمنح درجة الدكتوراه و الماجستير في قسم المحاسبة و المراجعة الاسلامية، وهناك أيضا جامعة برمنغهام التي أنتجت مؤلفات لغير المسلمين في المحاسبة و المراجعة في الاسلام. (معراج و آدم، 2015، صفحة 111)

هذا وشهدت العاصمة البريطانية لندن العديد من التجارب الإسلامية الناجحة أهمها؛ قيام بريطانيا بتوظيف استثمارات على الطريقة الإسلامية في بناء القرية الأولمبية التي جرت فيها دورة الألعاب الأولمبية في عام 2012. كما شهدت أيضا تجربة استثمارية إسلامية ناجحة تتعلق بتطوير وتحديث البنية التحتية في العاصمة البريطانية التي تعرضت للتآكل والتصدع. كما سمحت السلطات البريطانية لسوق الأوراق المالية إصدار صكوك إسلامية وطرحها في بورصة لندن بقيمة 200 مليون جنيه. (المسيب، 2021)

هذا **و** قد سعت الحكومة البريطانية إلى عدم التفرقة بين المصرفية الإسلامية والتقليدية، في ما يتعلق بالقوانين والتسهيلات المقدمة لكل قطاع، وبدأ هذا التوجه منذ عامي 2003و2004 وتم اسناد الترخيص لأول بنك اسلامي بريطاني من فئة بنوك التجزئة للجمهور(البنك الإسلامي البريطاني)، وقد تم في هذا الصدد مراجعة القوانين المصرفية ومساواة البنوك الإسلامية بالتقليدية في ما يتعلق بالضرائب والتسهيلات، وتتابع منح التراخيص للمصارف الإسلامية لمزاولة نشاطها. (خطوي و عياد، 2021، صفحة 63)

و بسبب السياسات الحكومية الداعمة للعمل المصرفي في بريطانيا، فقد ساعد ذلك البنوك الإسلامية على زيادة حجم أصولها، و هو ما سنلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول 14.3: تطور حجم الأصول للبنوك الإسلامية في بريطانيا(2010-2024)

السنوات	تطور حجم الأصول(مليار دولار أمريكي)
2010	19
2016	30
2023	10
2024	15(معطيات تقديرية قبل نهاية 2024)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:- (Alaqra Business News, 2016)

- (Al Arabia News، 2024)

- (الأمانة البريطانية للتمويل الاسلامي، تقرير متعدد السنوات)

يمكن تمثيل هذا التطور من خلال الشكل:

شكل 15.3. تطور حجم الأصول للبنوك الإسلامية في بريطانيا(2010-2024)

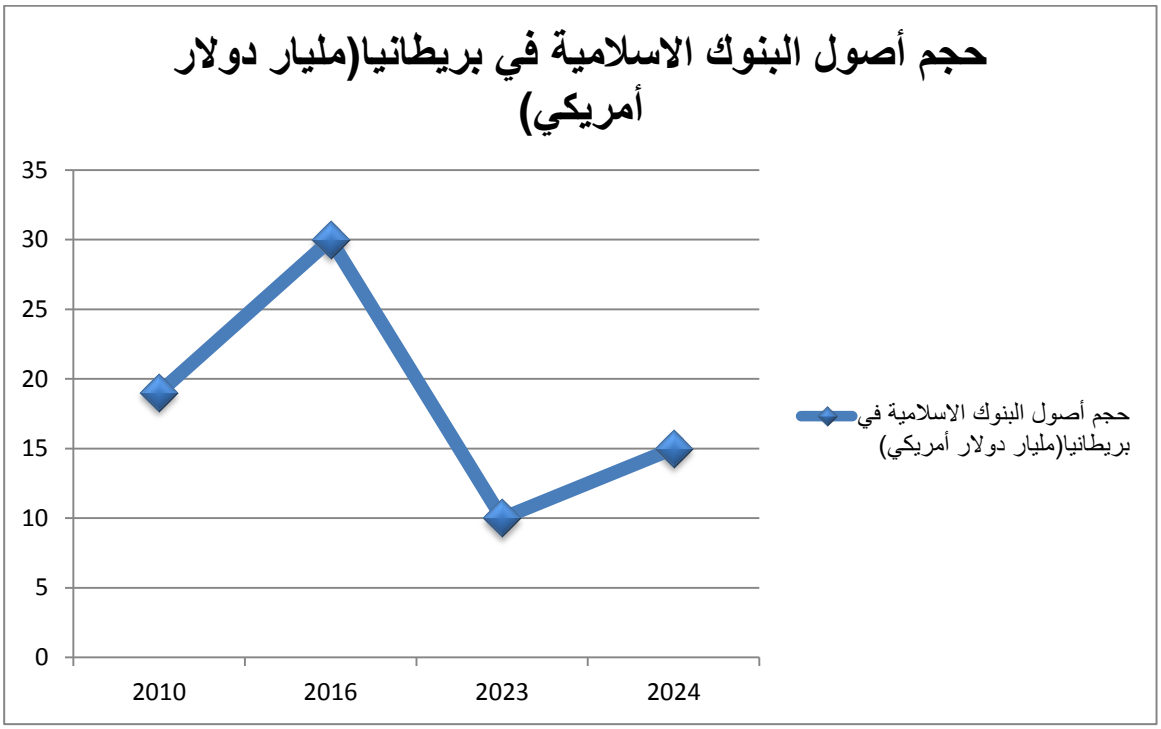

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 14.3

من خلال الشكل و الجدول نلاحظ ارتفاعا في حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الاسلامية في بريطانيا سنة 2010 لتبلغ أقصى ذروة لها في فترة الدراسة من 19 مليار دولار أمريكي إلى 30 مليار دولار كقيمة مكنت من تأهيل الصيرفة الاسلامية في بريطانيا إلى المراتب الأولى عالميا، لكن هذه النسبة تراجعت تراجعا ملحوظا سنة 2023 إلى 10 مليار دولار أمريكي، لتعاود هذه النسبة إلى الارتفاع بقيمة تقديرية خلال سنة 2024 تقدر ب15 مليار دولار سنة 2024، و ذلك بسبب الدعم الحكومي لهذه الصيغة من خلال عدة سياسات داعمة مثل إصدار صكوك إسلامية و طرحها في بورصة لندن، و ما يقابل هذه السياسات من توسيع قاعدة العملاء المستثمرين و الذي يؤدي إلى زيادة حجم الطلب على المنتجات الاسلامية.

خاتمة الفصل

من خلال تطرقنا إلى أهم التجارب الدولية الرائدة في الصناعة المصرفية من أجل إعطاء نظرة عامة على الساحة المصرفية في العالم سواء في الامارات العربية المتحدة أو ماليزيا أو بريطانيا، تبين وجود تطور رقمي و تسارع في التطورات المصرفية خاصة التكنولوجية منها من خلال التجارب الثلاثة التي تمت دراستها، و قد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى وجود أهمية كبيرة للعمل المصرفي الاسلامي بالرغم من الاستراتيجيات المتبعة لتطوير الصناعة المصرفية في هذه الدول بالإضافة إلى التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي.

كما توصلنا إلى أنه و من أسباب تطور الصناعة المصرفية برغم الاختلاف في الأقاليم و خصوصية بيئة كل تجربة فإن الدعم الحكومي و توفر الإرادة السياسية للتطوير بالإضافة إلى معرفة كيفية استغلال الأزمات بشكل إيجابي، الدراسة الجيدة للبيئة الداخلية و الخارجية، و الاعتماد على الجانب التكنولوجي و معرفة متطلبات السوق توسع من قاعدة العملاء و تزيد من نجاح الصناعة المصرفية.

من خلال تجربة الامارات العربية المتحدة في الصناعة المصرفية، توصلنا إلى العمل المصرفي يغلب عليه الجانب التكنولوجي باعتبار أن الإمارات العربية تهتم بشكل كبير برقمنة جميع القطاعات بشكل كبير، و هو ما يفسر سيطرة التكنولوجيا على الاستراتيجيات المتبعة في القطاع المصرفي فيها ، من خلال التجربة الماليزية، توصلنا إلى أن نجاح العمل المصرفي فيها يرجع إلى الارادة السياسية الحقيقية التي تهدف إلى جعل ماليزيا دولة متطورة على جميع الأصعدة على غرار العمل المصرفي ، من خلال التجربة البريطانية، توصلنا إلى أن العمل المصرفي الاسلامي فيها نجح بشكل كبير أفضل منه في الدول الإسلامية، و هو ما يرجع إلى كيفية التبني الجيد لهذه الاستراتيجية في بريطانيا و التي من الممكن أن تصبح نموذجا للعمل المصرفي الاسلامي في الحقبة القادمة.

الفصل الرابع:

الاستراتيجيات التنافسية للبنوك ضمن هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر

تمهيد

بعد ان تطرقنا لأغلب المتغيرات المتعلقة بموضوع بحثنا، حول الاقتصاد الصناعي، الاستراتيجيات العامة للتنافس، نموذج بورتر و اهم النماذج المفسرة و المنتقدة له، بالإضافة إلى الإطار التوضيحي للصناعة المصرفية و الاستراتيجيات التنافسية للبنوك.

و بعد ان قمنا باختيار بعض التجارب الدولية في الصناعة المصرفية في بعض الدول و الاستراتيجيات المتبعة في الصناعة المصرفية لها، سوف نقوم بتناول الاستراتيجيات التنافسية للصناعة المصرفية للبنوك في الجزائر مع توضيح دور هيكل الصناعة المصرفية في تحديد اختيار البنوك في الجزائر للاستراتيجيات التنافسية التي تناسبها بناء على معطيات البيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بها في ظل القوانين و التشريعات التي تحكمها، و ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: اصلاحات و تطور الجهاز المصرفي في الجزائر.

المبحث الثاني: هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر في نموذج الاقتصاد الصناعي.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية للبنوك في الجزائر.

المبحث الأول: اصلاحات و تطور الجهاز المصرفي في الجزائر

قبل التطرق إلى دراسة هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر و اهم الاستراتيجيات التنافسية المتبعة ضمن هيكل هذه الصناعة، سوف نتطرق إلى تطور الجهاز المصرفي في الجزائر و بعض مؤشرات القطاع النقدي و المصرفي في الجزائر و ترتيبها عربيا و عالميا كما يلي:

المطلب الأول: أهمية الاصلاحات المصرفية و التحرير المالي

قبل التطرق لموضوع الاصلاحات التي مست الجهاز المصرفي في الجزائر منذ الاستقلال ليومنا هذا، سنحاول إعطاء لمحة عن أهمية عملية الاصلاح المصرفي.

إن الدراسات الأولية و علىٍ رأسها Shumpeter سنة 1911 و كذا Goldswith (1963-1963)، أكدت على الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الوسيطة في التنمية الاقتصادية، و من جهة أخرى فإن فرضية Mckinnon And SHAW سنة 1973 تؤكد على أن أي تدهور في النظام المالي يؤثر سلبا على الادخار و الاستثمار و التنمية.

و أكد كل من Kapur سنة 1976 وGalbus سنة 1978 على أن تحرير القطاع المالي يؤدي لتنشيط الادخارات المالية و توفير رؤوس الاموال لمختلف القطاعات مما يؤدي لتحسين مجالات الاستثمار و النمو، كما أضاف Mckinnon سنة 1989 على الدور الايجابي للتحرير المالي حين قال: "إن التحرير المالي يبقى اللعبة الوحيدة لسياسات التنمية الاقتصادية الفعالة"، و عليه، فإن القيود التي واجهت القطاع المصرفي في الدول النامية كانت من بين العقبات التي واجهت التنمية الاقتصادية. (عزاوي و سايح 2013، 2)

و عليه، فإصلاحات النظام المصرفي و ضرورة التوجه نحو التحرير المالي يعتبر القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في كل بلدان العالم.

المطلب الثاني: قراءة تاريخية لتطور الجهاز المصرفي في الجزائر

حاولت السطات الجزائرية بعد الاستقلال استعادة كامل سيادتها المصرفية و النقدية و هيمنتها على القطاع المصرفي، فقامت بإنشاء البنك المركزي بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، كما قامت بإصدار الدينار الجزائري سنة 1964.

و قد مرت الصناعة المصرفية في الجزائر بعدة فترات تاريخية يختلف تقسيمها من باحث إلى آخر حسب قاعدة التقسيم التي تم الاعتماد عليها، و قد شملت الاصلاحات المصرفية عدة محاور و آليات نلخصها في الشكل التالي:

شكل 1.4. محاور الإصلاح المصرفي في الجزائر

المصدر: (حبار 2011، 42)

من خلال الشكل، نلاحظ ان المحاور الأساسية التي يركز عليها الاصلاح المصرفي في الجزائر تؤدي إلى تحسين عملية الاتصال و الرقابة مع تطبيق الصرامة في تنفيذ القوانين و التعليمات من أجل تحقيق الشفافية و الوصول إلى الكفاءة اللازمة لتطوير القطاع، و الذي مر بعدة تطورات نوضحها من خلال العناصر التالية:

1. وضعية النظام المصرفي الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي

منذ السنوات الأولى للاستعمار، عمل الفرنسيون على تدمير كل المؤسسات المالية و استبدالها بالفرنسية، و تم إنشاء اول بنك في الجزائر بمقتضى القانون 19-07 سنة 1843، و قد بدأ هذا البنك بإصدار النقد سنة 1848 لكنه توقف بسبب ثورة فيفري من نفس السنة بفرنسا، ليتم فتح ثاني بنك بالجزائر (Le comptoir national d'escompte) لكنه لم ينجح بسبب قلة الودائع، اما ثالث مؤسسة بنكية فكانت (La banque nationale d'Algérie) سنة 1851، و قد اهتمت به فرنسا و منحت له مهمة إصدار الأوراق النقدية، و ظل يعمل بشكل مستقل لغاية ان ورثه البنك المركزي سنة 1962.

و كانت البنوك التجارية مثل باقي البنوك تابعة للوصاية الفرنسية، تهدف لخدمة أهداف المستعمر، فكان النظام الفرنسي يضم شبكة مكونة من 450 وكالة يطلق عليها اسم شباك" Guichet " تابعة إلى 140 هيئة بنكية. (قصاص 2018-2019، 7)

إن سيطرة المستعمر على الجهاز المصرفي في الجزائر و سياسة التبعية التي كانت توجهه لخدمة أغراض المستعمرين سبب تدهورا كبيرا في القطاع مما خلق تحديا لدى السطات الجزائرية بتطوير الجهاز المصرفي و اصلاحه منذ الحصول على الاستقلال.

2. مرحلة ما بعد الاستقلال

في ظل افتقار الدولة الجزائرية لأدنى شروط التنمية بعد خروجها من الاستعمار، كانت أغلب المعاملات المالية مع الفرنسيين، فضلا عن عرقلة الأنشطة الاقتصادية بسبب عدم حصولها على مصادر تمويلية، بسبب تمويل البنوك الأجنبية وتمويل استثمارات القطاع العام، مما خلق ضرورة لإرساء قواعد و أسس نظام مصرفي مالي، علاوة على فرض السيادة من خلال اصدار العملة الوطنية. (زقرير دون ذكر السنة، 5)

و منذ الاستقلال، بدأت الجزائر في حماية و تطوير نظامها المصرفي و استرجاع سيادتها الوطنية من خلال خلق نظام مصرفي يهدف إلى التحرير المالي من الأنظمة الاستعمارية.

فالنظام المصرفي لغاية سنة 1966 كان لا يزال نظام ليبراليا يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين بنكا، و كانت تميل نحو رفض تمويل استثمارات القطاع العام بحجة غياب قواعد العمل المصرفي، مما اضطر الخزينة العمومية للقيام بدور الممول بالاعتماد على تسبيقات معهد الاصدار الذي كان لزاما عليه الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة بين 1963-1967 مما أدى إلى ازدواجية النظام المصرفي بين نظام ليبرالي يسيطر عليه الخواص و نظام اشتراكي تسيطر عليه الدولة. (بناشنهو 2022-2023، 8)

فقد ورثت الجزائر مجموعة من البنوك الأجنبية بعد الاستقلال أممتها منتصف الستينات خضعت لإصلاح سنة 1971 الذي حولها إلى أداة في يد الخزينة لتوفير التمويل للتنمية ، و قد خلق رفض البنوك الأجنبية لتمويل استثمارات القطاع العام في الجزائر ازدواجية في العمل سبب نوع من عدم الاستقرار في النظام المصرفي في الجزائر مما جعل السلطات الجزائرية تفكر في تأميم البنوك الأجنبية لتوحيد العمل المصرفي ابتداء من سنة 1966 (نجار 2013، 286).

و قد بدأت السطات الجزائرية فعليا ابتداء من سنة 1966 في تأميم البنوك الأجنبية في الجزائر لتوحيد العمل المصرفي و فرض سيطرتها الوطنية على قطاعها، بالإضافة إلى بداية إنشاء العديد من البنوك العمومية و مواصلة دعمها و إعطائها الحرية في تمويل مختلف القطاعات.

3. الاصلاحات المصرفية و بداية التحول إلى اقتصاد السوق

لقد تبين للقائمين على الإصلاح في الجزائر وحتى في دول أوروبا الشرقية التي كانت تتبنى نهج الاقتصاد المخطط بان عملية تحول طريقة عمل النظام الاقتصادي هي من الاستحالة بما كان إلا بتوفر مجموعة من الشروط المتعلقة بالجانب المصرفي وهي:

-وجود مؤسسة إصدار مدعمة بسلطات قوية لضبط عملية الائتمان ومراقبة النظام المصرفي.

-تركيز عمليات التمويل على مستوى البنوك وليس الخزينة العمومية.

-إدخال مبدأ المنافسة بين البنوك بالإضافة إلى إعادة هيكلتها و عصرنتها.

-القيام بمجهودات كبيرة في مجال سياسة الرسكلة والتكوين لموظفي القطاع المصرفي لتغيير الذهنيات و السلوكيات في القطاع.

وفي إطار هذه القناعات ، عملت السلطات الجزائرية على إجراء إصلاحات في المجال المصرفي كبداية لمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق نتج عنها إصدار قانون القرض و البنك لسنة 1986 ليتبع بتعديل له في سنة 1988 (بهناس 2012-2013، 104) :

- **قانون النقد و القرض لسنة 1986 (86-12)**

سبق قانون النقد و القرض لسنة 1986 إصلاحات مهمة فرضتها الظروف الاقتصادية و الدولية، و قد كان لهذا القانون(86-12 الصادر في 19 اوت 1986) المتعلق بنظام البنوك و القرض اصلاحات جذرية على النظام النقدي و المصرفي الجزائري، و كان الاتجاه العام هو التوجه نحو الوظيفة البنكية لإرساء المبادئ و القواعد الكلاسيكية للنشاط النقدي و المصرفي من خلال توحيد الاطار القانوني الذي يسير هذا النشاط.

و تتمثل اهم الاصلاحات التي جاء بها هذا القانون في:

-استعادة البنك المركزي دوره نسبيا كبنك البنوك له مهمة التكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية.

-وضع نظام بنكي على مستويين، من خلال الفصل بين البنك المركزي كملجأ للإقراض و بين نشاطات البنوك التجارية.

-إعادة الدور للمؤسسات التمويلية و البنوك في تعبئة الادخار و توزيع القروض.

-نشأة هيئة استشارية و هيئات رقابة على النظام البنكي، ممثلة في المجلس الوطني للقرض و لجنة رقابة العمليات المصرفية.

و بالتالي يستعيد البنك المركزي صلاحياته من حيث تحديد السياسة النقدية و القرض، بالإضافة إلى مراجعة علاقته مع الخزينة العمومية. (رنان 2023، 281-282)

إن الهدف الرئيسي و المحوري من قانون النقد و القرض لسنة 1986 هو استعادة مكانة و هيبة البنك المركزي و فصله عن باقي البنوك التجارية، بالإضافة إلى إرساء و توحيد المعالم القانونية و التنظيمية للنشاط المصرفي في الجزائر.

- **تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 1988 (86-12)**

إن استمرار الأزمة المصرفية في ظل اصلاحات القانون 86-12 دفع بالسطات في الجزائر إلى إجراء تعديلات على هذا القانون بموجب قانون النقد و القرض لسنة 1988.

و قد تم تبني برنامج إصلاحي مس جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية سنة 1988، و ذلك بصدور قانوني 01/88 و 06/88 و المتضمن توجيه المؤسسات العمومية في منح القروض وإدارة شؤونها الخارجية و اعتبارها مؤسسات اقتصادية.

و يعتبر هذا القانون مكملا للقانون السابق(86-12) يهدف لتنظيم العلاقة التمويلية للبنوك الأولية و المؤسسات العمومية، و بين البنك المركزي و البنوك الأولية و الخزينة العمومية، بالإضافة إلى ظهور مفهوم الرشادة البنكية. (حدانة 2020-2021، 21)

و بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات في 1988، فقد تم تعديله بالقانون 06/88 والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل، كما تم اتخاذ قرار سنة 1987 بانسحاب الخزينة من عمليات التمويل للاقتصاد، و تم في سنة 1989 منح البنوك استقلاليتها المالية، بحيث تقتصر مسؤوليتها على تمويل الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية فقط (عايشي 2006، 341)

و عليه، فمن خلال تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 1988، قد بدأت ملامح ظهور تنظيم العلاقات بين البنك المركزي و الخزينة العمومية و باقي البنوك و تعزيز دوره، بالإضافة إلى ظهور رغبة السطات العمومية في فرض هيمنة البنوك العمومية على القطاع المصرفي في الجزائر، و يظهر بعد هذه المرحلة تجسيد عملية انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق بخلق نظام مصرفي فعال يتماشى مع متطلبات الانتقال.

- **قانون النقد و القرض 90-10**

جاء قانون النقد و القرض(90-10) الصادر في 14 أفريل 1990 لتفادي سلبيات المراحل المصرفية السابقة، و قد أعاد هذا القانون تعريف هيكلة النظام المصرفي الجزائري و جعله في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف دول العالم، حيث ظهر تغيير في فلسفة العمل المصرفي سواء من حيث القواعد و الإجراءات او على مستوى التعامل و الآليات، فضلا على تغير المفاهيم و تجديد الاصلاحات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها، و ذلك من خلال إحداث علاقة بين مكونات المنظومة المصرفية و المؤسسات الاقتصادية العمومية، و اهم ما جاء به القانون 90-10 ما يلي:

- منح الاستقلالية للبنك المركزي حيث أصبح يسمى "بنك الجزائر"، و اعتباره سلطة نقدية مستقلة عن سلطات المالية تتولى مهام إدارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد، و تطوير هيئات جديدة تتولى مهام تنظيم البنك و تطويره.
- تعديل مهام البنوك العمومية و ذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي و تشجيع البنوك على تقديم خدمات جديدة و مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع الخاص الوطني و الاجنبي.
- تفعيل دور السلطة المصرفية لتمويل و تنمية الاقتصاد الوطني و فتح السوق المصرفية امام البنوك الخاصة و الأجنبية لمزاولة النشاط المصرفي و إقرار إنشاء سوق للقيم المنقولة. (حدانة 2020-2021، 24)

و وفقا لهذه الاصلاحات، فقد اتى إنشاء هيئتين رقابيتين هما: المجلس الوطني للقرض لاستشارته في تحديد السياسة العامة للإقراض و اللجنة التقنية للبنك، يرأسها البنك المركزي تتمثل مهمتها في تنظيم الوظيفة البنكية و تشجيع الادخار و مراقبة و توزيع القروض.

و من خلال اصلاحات القانون 90-10، فقد تبنت الجزائر التوصيات الصادرة عن لجنة بازل لسنة 1988 من خلال:

- أصبح البنك المركزي كما ذكرنا سابقا يحمل اسم "بنك الجزائر"
- إنشاء أجهزة تنظيمية و هيئات رقابية من خلال مجلس النقد و القرض واللجنة المصرفية، تراقب عمل البنوك و المؤسسات المصرفية و مدى تطبيقها للقوانين.

أما بالنسبة للجانب التقني، فقد تأخر تطبيق اتفاقية بازل I من طرف البنوك الجزائرية لغاية سنة 1999 كما نصت عليه التعليمة 94/74 بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها نهاية سنة 1992، و منحت اللجنة للبنوك فترة ثلاث سنوات لتطبيقها، بينما منحت الجزائر فترة خمسة سنوات بسبب الفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري بالانتقال إلى اقتصاد السوق الحر.

بعد هذه الفترة، حاول النظام المصرفي في الجزائر مسايرة اتفاقية بازل II بإصدار التنظيم 03/02 سنة 2002 من خلال تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية و هي أحد الاركان الاساسية للجنة بازل II التي تم فرضها فقط على ثلاثة بنوك عمومية.

بالإضافة إلى الاصلاحات السابقة التي تطرقنا إليها، فقد تم تدعيم رأسمال البنوك في الجزائر عن طريق النظام رقم 01/04المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بتحديد الحد الادنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية، والذي عدل أيضا بالقانون رقم 04/08 الصادر في 2008/12/23 إثر ظهور الأزمة المالية العالمية. (العمري و خبيزة 2017، 406-407)

إن الهدف من الاصلاح المصرفي عن طريق قانون النقد و القرض 90-10 بشكل عام هو فصل البنك المركزي عن الخزينة العمومية لإبعاد دورها عن تمويل الاقتصاد الوطني، و جعل البنك المركزي مصدر الإقراض بالإضافة لإنشاء سلطة نقدية مستقلة تحت مسمى: "مجلس النقد و القرض".

- **القانون النقدي و المصرفي لسنة 2023 (23-09)**

بعد عشرين سنة من صدور قانون النقد و القرض، و خضوعه لعدة تعديلات اهمها تعديلات سنة 2003، و التي هدفت إلى تعزيز استقلالية و دور البنك المركزي و بسبب الظروف السياسية و الاقتصادية و الصحية، و بسبب الآثار السلبية للأمر رقم 17-10، حاولت السلطات في الجزائر معالجة هذه الاختلالات و تحسين الإطار القانوني للقطاع المصرفي بما يتلاءم مع رغبتها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جاء هذا القانون من خلال فتح نقاش و تمريره إلى تزكية على عكس 20 سنة التي كانت تمرر من خلال أوامر رئاسية.

لقد جاء هذا القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بالنقد و القرض المصرفي بمثابة لإلغاء الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت و جاء هذا القانون في 167 مادة مقسمة إلى تسعة أبواب 2003، أي تعتبر بمثابة مرحلة ثالثة من الاصلاحات النقدية و المصرفية في الجزائر. (رنان 2023، 286)

و قد نشر القانون رقم 23-09 المؤرخ في 2023/06/12 المتضمن القانون النقدي والمصرفي في العدد 43 من الجريدة الرسمية، ليوم 27 يونيو 2023.

ويهدف هذا القانون إلى تعزيز حوكمة النظام المصرفي و على رأسه بنك الجزائر، وتحسين شفافيته، مع منح مجلس النقد والقرض صلاحيات جديدة تمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، إلى جانب توسيع صلاحياته في مجال اعتماد البنوك الاستثمارية، والبنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع، والوسطاء المستقلين، والترخيص بفتح مكاتب الصرف، فضلا عن تعزيز حوكمة ودور اللجنة المصرفية كسلطة إشراف. (وزارة المالية 2023)

و يهدف القانون لتكييف النظام القانوني والتنظيمي للاستجابة للتغيرات المالية العميقة والتحديات التقنية والتكنولوجية والسماح بالانفتاح على جهات فاعلة اقتصادية جديدة، وينص القانون بشكل خاص على تعزيز حوكمة بنك الجزائر والمجلس النقدي والمصرفي واللجنة البنكية والبنوك والمؤسسات المالية. (بنك الجزائر دون ذكر السنة)

يأتي هذا القانون في ظل الاصلاحات المصرفية في الجزائر التي تنظم و تعزز من سلطة و صلاحيات و مهام البنك المركزي، بالإضافة إلى تحديد صلاحيات المجلس النقدي و المصرفي و مهام اللجنة المصرفية.

إن اصلاحات النظام المصرفي في الجزائر شهدت العديد من الاصلاحات التاريخية و يرجع ذلك لعدة أسباب أهمها مخلفات الفترة الاستعمارية التي مرت بها، و التي خلفت آثارا سلبية على قطاعها المصرفي و المالي تحاول الجزائر التخلص منها إلى يومنا هذا.

المطلب الثالث: وضعية الصناعة المصرفية في الجزائر عربيا و عالميا

إن دراسة تنافسية أي صناعة تتطلب معرفة موقع هذه الصناعة على عدة مستويات خاصة العالمية منها، و عليه، سوف نحاول تسليط الضوء على موقع الصناعة المصرفية في الجزائر على المستوى العربي و العالمي.

الفرع الأول: وضعية الصناعة المصرفية على مستوى الاقتصاديات العربية

سوف نحاول تسليط الضوء على بعض مؤشرات القطاع النقدي و المصرفي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية من خلال عدة مؤشرات نقدية و مصرفية أهمها:

جدول 1.4. تطور المؤشرات النقدية و المصرفية للجزائر و ترتيبها عربيا خلال الفترة (2019-2022)

تعيين المؤشر في الجزائر	معدل نمو صافي الأصول الأجنبية	الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي	السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الاجمالي	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	الحرية النقدية	القطاع النقدي و المصرفي	الترتيب
قيمة المؤشر	0.32	1.09-	0.11	2.10-	0.42-	0.47-	18

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي ديسمبر 2023، 24)

من خلال الجدول، و حسب آخر تقرير حول تنافسية الاقتصاديات العربية الصادر في ديسمبر 2023 من خلال مؤشرات القطاع النقدي و المصرفي للجزائر خلال الفترة(2019-2022)، احتلت الجزائر المرتبة 18 عربيا بقيمة معيارية للقطاع النقدي و المصرفي بلغت(-0.47)، و هي مرتبة متواضعة مقارنة بباقي الدول العربية، تحتاج لبذل المزيد من الجهود لتحسين ترتيب مؤشرات القطاعين النقدي و المصرفي مقارنة ببعض الدول العربية.

يمكن توضيح مكانة القطاع المصرفي عربيا من خلال بعض المؤشرات المصرفية كما يلي:

1. مؤشر السلامة المصرفية للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة (2020-2021)

يتم قياس السلامة المصرفية للبنوك من خلال عدة مؤشرات تتمثل في: معدل كفاية رأس المال، القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة، نوضحها من خلال الجدول الموالي:

جدول 2.4. مقارنة مؤشر السلامة المصرفية في الجزائر(2021-2022)

الدولة	معدل كفاية رأس المال		القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض		مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022
الأردن	18.0	17.4	5.0	-	79.9	-
البحرين	18.7	19.5	3.2	3	71.9	74.3
الجزائر	21.6	21	19.64	20	48.7	48
العراق	12.0	12.0	10.12	8.38	-	-
عمان	19.42	20.2	4.19	4.4	68.8	68.7
الكويت	19.2	19.2	1.4	1.4	309.7	308.5
فلسطين	16.17	16.29	4.15	4.05	94.72	101.2
قطر	19.15	19.07	2.43	3.71	84.9	77.00
ليبيا	16.6	15.7	21	21	89.2	79.8
مصر	22.2	18.9	3.4	3.3	92.3	91.9

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، 146)

من خلال الجدول، نلاحظ ان القطاع المصرفي في الجزائر قد حافظ نسبيا على غرار الدول العربية على معدل كفاية رأس المال لسنة 2022، حيث سجل ما قيمته 21 % كأعلى قيمة معيارية لهذا المعدل عربيا، تليها سلطنة عمان بمعدل 20.2% ثم البحرين بمعدل 19.5%.

أما بالنسبة لإجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا في القطاع المصرفي في الجزائر من 19.64% إلى 20 %، تليها ليبيا بنسبة 21% و هما الدولتين العربيتين الأعلى نسبة في الدول العربية، و أخيرا تأتي الكويت بنسبة 1.4% ثم البحرين بنسبة 3% في آخر ترتيب الدول العربية بالنسبة لهذا المؤشر حسب الجدول المرفق.

و أخيرا، فبالنسبة لمخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة، فقد شهدت هذه النسبة انخفاضا طفيفا بنسبة 48% سنة 2022 مقارنة بنسبة 48.7% سنة 2021، و هي نسبة منخفضة مقارنة مع الكويت(308.5%)، و فلسطين(101.2%)، و مصر بما يعادل نسبة 91.9%.

2. مؤشر الربحية المصرفية للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية(2020-2021)

يعتبر مؤشر الربحية المصرفية احد المؤشرات الهامة في القطاع المصرفي، حيث يؤثر بشكل كبير على اداء البنوك، و يقاس من خلال:

صافي أرباح البنوك، نسبة نمو الأرباح، معدل العائد على الأصول.

يمكن توضيح تطور هذا المؤشر في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية خلال الفترة 2021 و 2022 حسب التقرير العربي الموحد الذي تم إصداره سنة 2023، من خلال الجدول الموالي:

جدول 3.4. مؤشر ربحية القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة(2021-2022)

الدولة	معدل أرباح البنوك (مليون دولار أمريكي)		نسبة النمو في الأرباح%	معدل العائد على الأصول لعام 2022	معدل العائد على حقوق المساهمين
	2021	2022			
الأردن	776	-	-	1.0	8.9
البحرين	1309.8	1331.53	1.659	1.2	9.4
الجزائر	3988.5	3472.5	12.9-	1.7	-
العراق	630.9	1470.99	133.1	1.1	12
عمان	994.5	1209.1	21.5	1.22	7.95
فلسطين	177.4	229.2	29.2	1.55	10.99
قطر	7274.4	7245.3	0.4-	1.29	12.48
تونس	1516.4	1714.8	13.1	-	-
الكويت	2513.3	3774.2	37.2	1.3	10.8
ليبيا	260.9	176.6	32.3-	0.6	9.9
مصر	6804.3	7951	16.9	1.2	17.7

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، 146)

من خلال الجدول، نلاحظ انخفاض في نسبة أرباح البنوك بقيمة 3472.5 مليون دولار أمريكي مقارنة بقيمة 3988.5 مليون دولار أمريكي سنة 2021، حيث تعد الجزائر واحدة من الدول العربية التي انخفض فيها معدل أرباح البنوك على غرار قطر و ليبيا، فيما ارتفعت هذه النسبة في كل من البحرين، العراق، عمان، فلسطين، الكويت، مصر و تونس.

أما بالنسبة لمعدل نمو الأرباح، فقد سجل القطاع المصرفي في الجزائر نسبة سالبة بقيمة 12.9%على غرار قطر و ليبيا بتسجيل نسب سالبة تقدر بما قيمته0.4% و 32.3%، في حين احتل القطاع المصرفي في العراق الصدارة في هذا المؤشر بنسبة 133.1% تليه الكويت بنسبة 37.2%.

و بالنسبة لمعدل العائد على الأصول، فقد سجل القطاع المصرفي في الجزائر معدل يقدر بنسبة 1.7% و هي النسبة الاعلى بين الدول العربية، مما يعكس الأداء الايجابي للقطاع المصرفي في الجزائر مقارنة بباقي الدول العربية.

3. مؤشر العائد على الأصول بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر(2020-2021)

نوضح هذه النسبة من خلال الجدول الموالي:

جدول 4.4.مؤشر العائد على الأصول بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر(2020-2021)

التعيين/الدولة		الأردن	البحرين	الجزائر	عمان	فلسطين	قطر	الكويت
السنوات	2021	1.1	1.1	**1.6**	7.8	1.04	1.67	1.1
	2022	1.1	1.2	**1.7**	5.68	1.23	1.47	1.1

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، 146)

من خلال الجدول، نلاحظ ارتفاع معدل العائد على الأصول بالنسبة للبنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة 1.7 سنة 2022 مقارنة بنسبة1.6 سنة 2021، و هي نسبة مرتفعة مقارنة بباقي الدول العربية المرفقة، ما عدا عمان التي تفوقت على الجزائر في هذا المعدل رغم تراجعها سنة 2022 بنسبة5.68 مقارنة بنسبة 7.8 سنة 2021.

عموما، يمكن القول ان القطاع المصرفي في الجزائر يشهد ترتيبا عربيا معتبرا، حيث يشهد تحسنا في بعض المؤشرات المصرفية التي تطرقنا إليها، مما يعكس المجهودات المبذولة من السلطات في الجزائر في سبيل تطوير معالم الصناعة المصرفية، لكن رغم ذلك، يبقى بحاجة إلى تحسين أكثر في نسبة و ترتيب بعض المؤشرات المصرفية لمواكبة التطورات العالمية.

الفرع الثاني: وضعية الصناعة المصرفية في الجزائر على مستوى العالم

تطرقنا إلى وضعية الصناعة المصرفية مقارنة ببعض الدول العربية، سوف نحاول التطرق لوضعية هذه الصناعة مقارنة ببعض دول العالم من خلال دراسة بعض المؤشرات:

1. مؤشر سلامة القطاع المصرفي

تولي السلطات الجزائرية اهتماما بالغا بالحفاظ على صلابة و سلامة القطاع المصرفي، و قد شهدت الساحة المصرفية سنة 2023 صدور القانون النقدي و المصرفي(23-09) الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق سلامة القطاع المصرفي و تحقيق التوازن المالي بما يتماشى مع المتطلبات الدولية، و يتم قياس صلابة القطاع المصرفي بالاعتماد على بعض المؤشرات المصرفية منها: معدل ملاءة القطاع المصرفي و نسبة تغطية الأصول السائلة للخصوم:

1.1. **معدل ملاءة القطاع المصرفي:** نوضحها من خلال الشكل التالي:

شكل 2.4.معدل الملاءة المصرفية للجزائر سنة 2023 مقارنة ببعض دول العالم

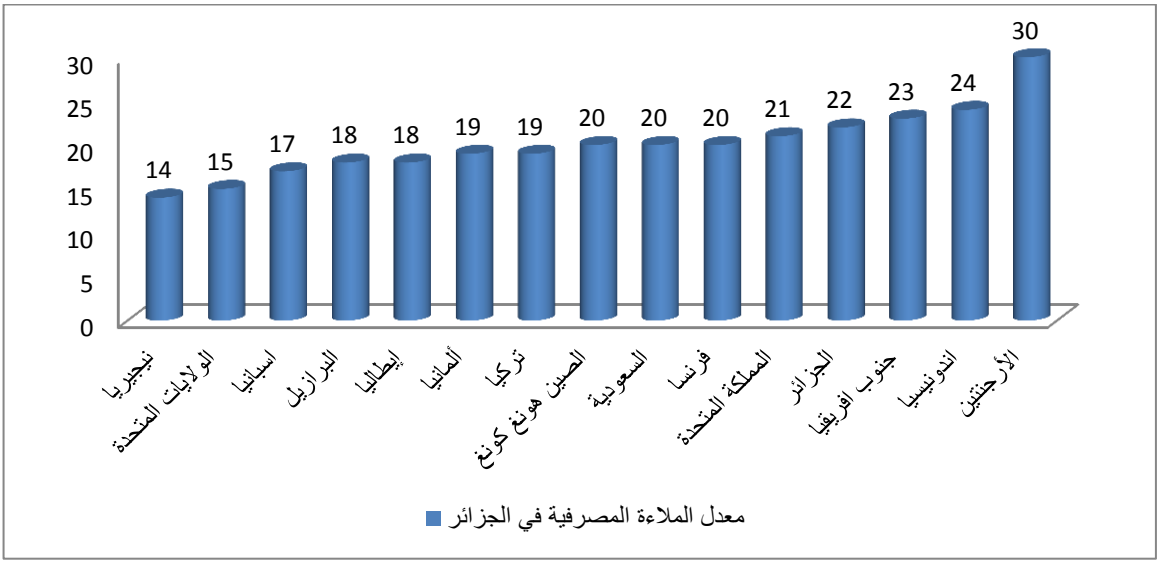

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر

من خلال الشكل، نلاحظ ان الصناعة المصرفية في الجزائر تسجل معدلات مرتفعة في معدل الملاءة المصرفية متفوقة بذلك على عدة دول في العالم حتى المتقدمة منها بمعدل 22% سنة 2023.

و يمكن ان نرجع سبب هذا التقدم في الرقابة الجيدة على القطاع المصرفي و الإجراءات الاحترازية التي تحاول السلطات القيام بها للحد من المخاطر المصرفية.

2.1.معدل تغطية الأصول السائلة للخصوم قصيرة الأجل

نوضح تطور معدل تغطية الأصول السائلة للخصوم قصيرة الأجل في الجزائر مقارنة ببعض دول العالم خلال سنة 2023 من خلال الشكل التالي:

شكل 3.4. معدل تغطية الأصول السائلة للخصوم قصيرة الأجل في الجزائر مقارنة ببعض دول العالم لسنة 2023

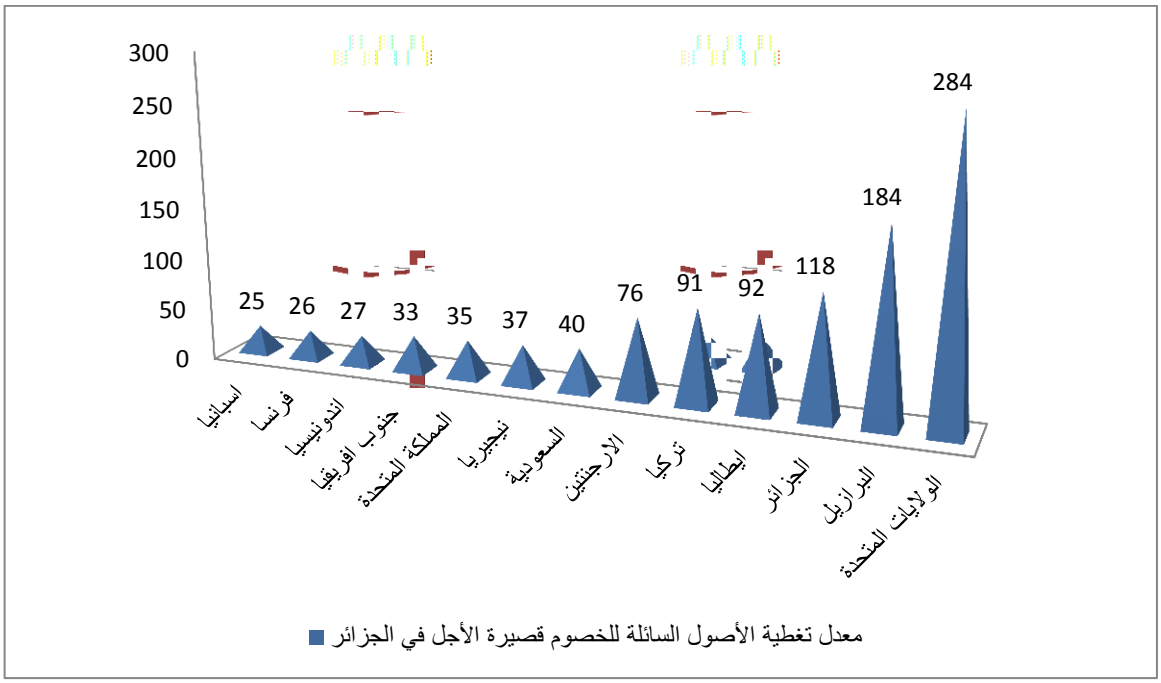

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي و النقدي 2023، 63)

من خلال الشكل، نلاحظ مستوى جيد لمعدل تغطية الأصول للخصوم قصيرة الأجل للجزائر مقارنة مع العديد من دول العالم، حيث تأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية و البرازيل(حسب معطيات الدول المتوفرة) بمعدل 118%، مما يوضح قدرة الصناعة المصرفية في الجزائر على تغطية السحوبات قصيرة الاجل و تجاوز مشكلة نقص السيولة.

3.1.معدل العائد على رأس المالROE

يعكس هذا العائد معدل ربحية البنوك في الجزائر، نوضحه من خلال الشكل التالي:

شكل 4.4.معدل العائد على رأس المال ROE

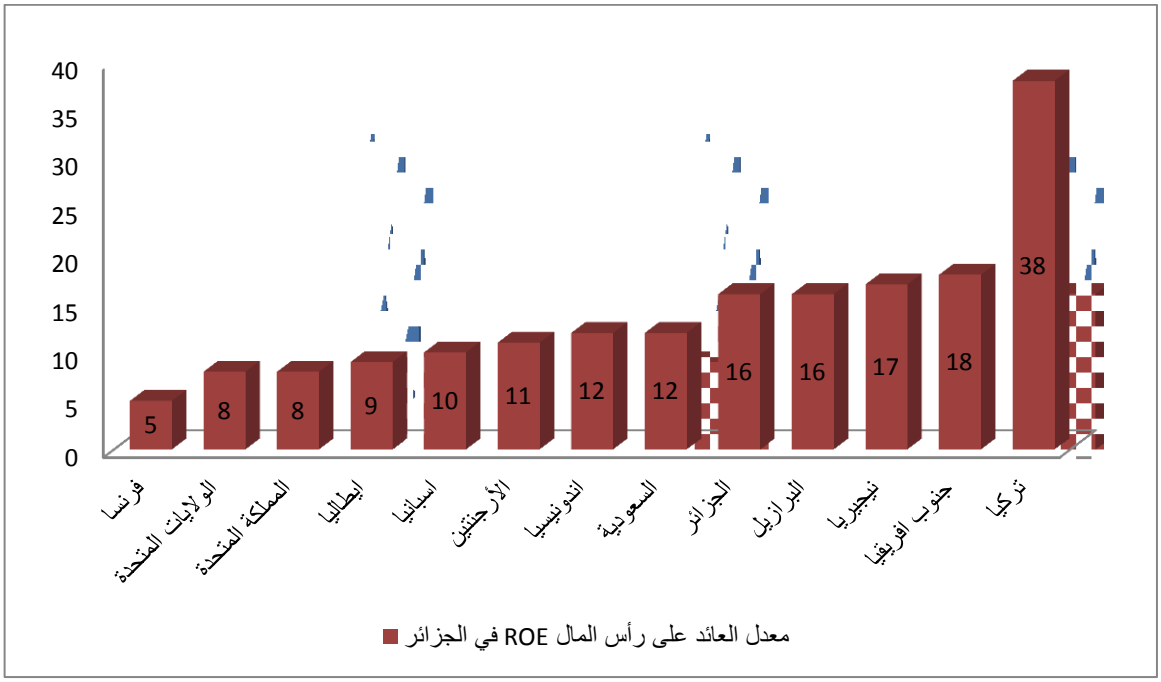

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي و النقدي 2023، 66)

من خلال الشكل، نلاحظ ان الجزائر تحتل معدلات ربحية جيدة مقارنة ببعض الدول المتقدمة و النامية، و هو ما قد نفسره بارتفاع الأرباح و هامش سعر الفائدة مقارنة بالتكاليف التشغيلية للبنوك في الجزائر.

المبحث الثاني:تحليل هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر في نموذج الاقتصاد الصناعي

قبل التطرق إلى تحليل هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر، سوف نحاول تسليط الضوء على تطور بعض مؤشرات الصناعة المصرفية حسب آخر التقارير المصرفية.

المطلب الأول: تطور بعض مؤشرات الصناعة المصرفية في الجزائر

يوجد العديد من المؤشرات المتعلقة بالصناعة المصرفية في الجزائر، سوف نحاول التطرق لأغلب هذه المتغيرات قدر الإمكان، و من اهم هذه المؤشرات:

1. مؤشر صلابة القطاع المصرفي في الجزائر

تطرقنا سابقا، إلى مؤشر صلابة القطاع المصرفي في الجزائر مقارنة ببعض دول العالم من خلال معدل ملاءة الصناعة المصرفية و سيولة الجهاز المصرفي، سوف نحاول معرفة تطور هذه المؤشرات خلال الفترة(2018-2023)، كما يلي:

1.1.معدل ملاءة الصناعة المصرفية

جدول 5.4. تطور معدل ملاءة الصناعة المصرفية في الجزائر(2019-2023)

التعيين/السنوات		2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصناعة المصرفية	% الملاءة الكلية	19.05	17.99	19.17	21.60	21.53	22.76
	% الملاءة القاعدية	14.98	14.26	15.38	17.72	17.74	19.17

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات: 2021-2022-2023

يمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل الموالي:

شكل.5.4. تطور معدل ملاءة الصناعة المصرفية في الجزائر(2019-2023)

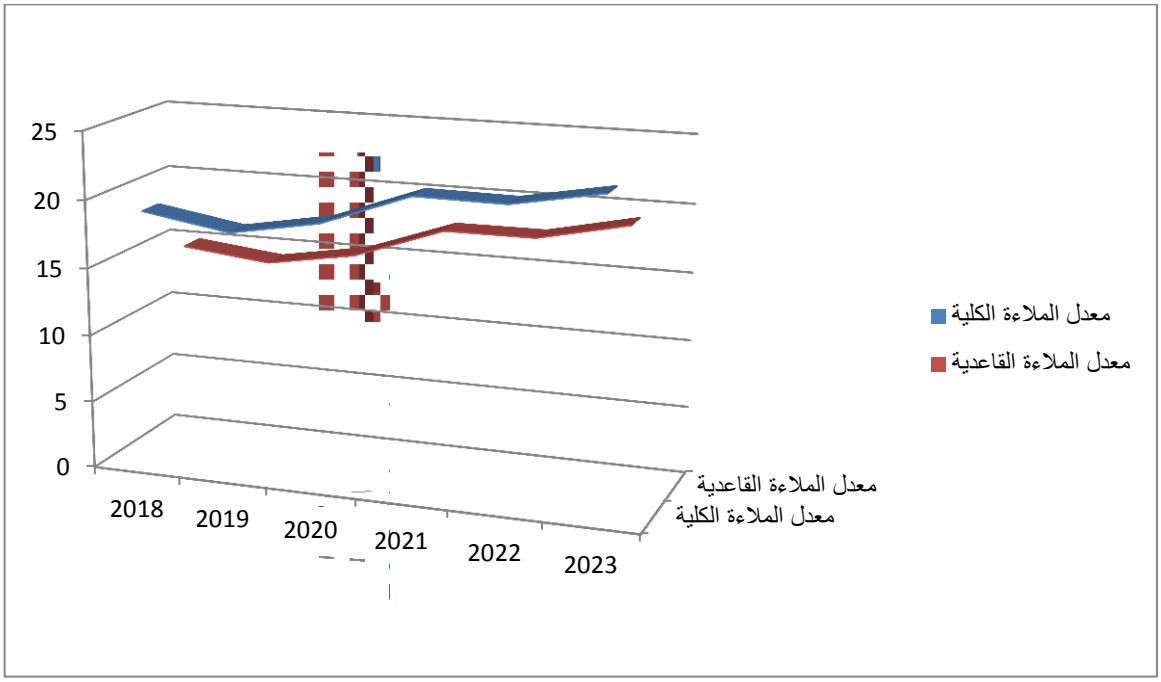

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 5.4

من خلال الجدول و الشكل الموضح، نلاحظ ان معدل الملاءة الكلية و القاعدية للصناعة المصرفية في الجزائر تأخذان نفس اتجاه المنحنى، حيث نلاحظ تراجعا طفيفا ابتداء من سنة 2018 لغاية سنة 2020 بمعدل من 19.05% إلى 17.99% بين سنتي 2018-2019 بالنسبة لمعدل الملاءة الكلية للصناعة المصرفية، و بمعدل انخفض من 14.98% إلى 14.26% بين سنتي 2018-2019، لتعاود هذه النسب إلى الارتفاع ابتداء من سنة 2021 لتصل إلى 22.76% لمعدل الملاءة الكلية و19.17% بالنسبة لمعدل الملاءة القاعدية، و قد تزامن هذا الانخفاض مع بداية الازمة الصحية العالمية كوفيد19، لكن المؤشرين عاودا الارتفاع قبل نهاية فترة هذه الازمة، و هذا الارتفاع يفوق الحدود الدنيا المطلوبة من لجنة بازل، بسبب الجهود التي تقوم بها السلطات في الجزائر للحد أو التقليل من المخاطر التي تمس الصناعة المصرفية.

2.1.معدل سيولة الصناعة المصرفية

يمكن توضيح مدى توفر السيولة في الصناعة المصرفية من خلال الجدول التالي:

جدول 6.4. تطور معدل الأصول السائلة للبنوك في الجزائر(2018-2023)

التعيين/السنوات		2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصناعة المصرفي	% الأصول السائلة/إجمالي الأصول	19.84	15.97	13.11	35.98	40.22	40.37
	% الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	47.45	44.23	37.14	102.06	108.53	117.56

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

معطيات هذا الجدول نلخصها في الشكل التالي:

شكل 6.4. تطور معدل الأصول السائلة للبنوك في الجزائر(2018-2023)

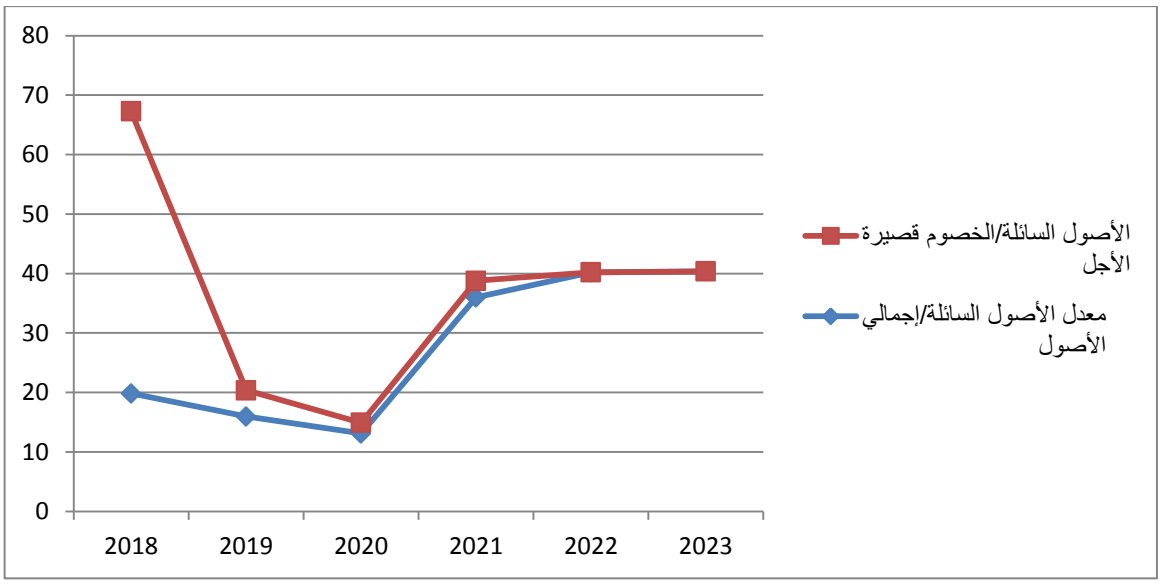

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 6.4

من خلال الشكل و الجدول، نلاحظ انخفاض في معدلي الأصول السائلة للصناعة المصرفية بداية من سنة 2019 لغاية سنة 2020، لكن نشهد ارتفاعا قويا و ملحوظا لهذا المعدل بداية من سنة 2021، أي من 13.11% إلى 35.98% لتصل إلى أقصى نسبة لها بمعدل 40.37% سنة 2023 بالنسبة لمؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، كما نلاحظ ارتفاعا في نفس الفترة من 37.14% سنة إلى 102.06% لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2023 بمعدل117.56% بالنسبة لمعدل الأصول الثابتة إلى مجموع الخصوم قصيرة الأجل، و هي نسب ارتفاع تفوق 100% مما يعكس قدرة الجهاز المصرفي على تغطية المخاطر في ظل الازمات العالمية.

2. تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك

يمكن توضيح تطور معدل القروض حلال الفترة(2018-2023)من خلال الجدول:

جدول 7.4. تطور حجم القروض المصرفية في الجزائر(2018-2023)

الوحدة: مليار دينار جزائري

التعيين/السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القروض الموجهة للقطاع العمومي	4944.2	5636.6	5793.3	4144.2	4350.7	4458.6
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	5219.9	5219.1	5386.9	5647.9	5761.6	6236.6
مجموع القروض	8877.9	10855.6	11180.2	9792.1	10112.3	10649.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال الجدول، نلاحظ أن القروض المصرفية موزعة على القطاعين العام و الخاص، و تختلف هذه النسبة بين القطاعين حيث أنها موزعة بطريقة غير متساوية، و هو ما سيظهر بوضوح من خلال الشكل الموالي:

شكل 7.4. تطور حجم القروض المصرفية في الجزائر(2018-2023)

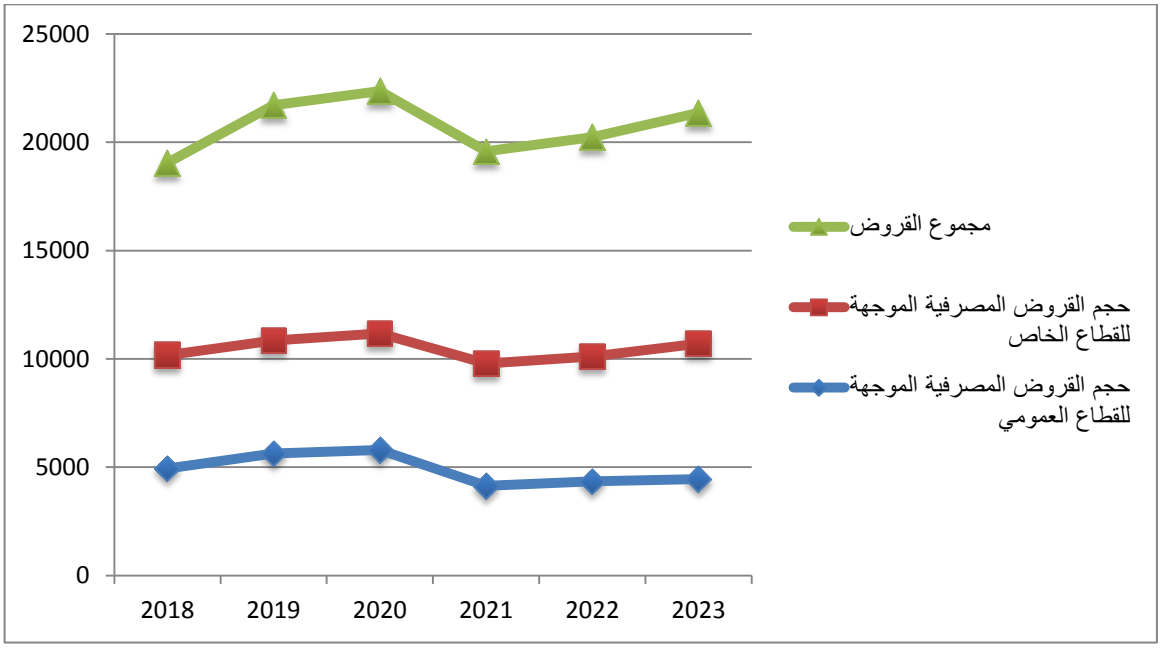

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 7.4

من خلال الشكل، نلاحظ أن معدلات القروض الثلاث الممنوحة تتم بنفس الوتيرة، حيث سجلت ارتفاعا مستمرا ماعدا انخفاض واحد سنة 2021 و الذي يمكن ارجاعه إلى الأزمة الصحية العالمية، أي من 5386.90 مليار دج سنة 2020 إلى 5647.9 مليار دج سنة 2021 لتعاود هذه النسبة إلى الارتفاع بقيمة 5761.6 م دج سنة 2022 و 6236.6 سنة 2023 بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص، كما سجلت القروض الممنوحة للقطاع العام انخفاضا من 5793.30 م دج سنة 2020 إلى 4144.2 م دج سنة 2021 لتعاود هذه النسبة إلى الارتفاع بقيمة 4350.7 مليار دج سنة 2022 و 4458.6 سنة 2023، أما بالنسبة لمجموع القروض فقد انخفض من 11180.2 م دج سنة 2020 إلى 9792.1 م دج سنة 2021 لتعاود هذه النسبة إلى الارتفاع بقيمة 10112.3 مليار دج سنة 2022 و 10649.9 سنة 2023، لكن يلاحظ أن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص تفوق تلك الممنوحة للقطاع العمومي و قد يكون ذلك بسبب زيادة تمويل الشركات الخاصة و قدرة القطاع العمومي على تغطية احتياجاته المالية.

3.تطور حجم الودائع في الصناعة المصرفية في الجزائر

بعد ان تطرقنا لتطور حجم القروض الممنوحة، سوف نتطرق إلى تطور حجم الودائع خلال الفترة(2018-2023) من خلال الجدول التالي:

جدول 8.4. تطور حجم الودائع المصرفية في الجزائر(2018-2023)

الوحدة: مليار دينار جزائري

التعييـــــن/السنوات		2018	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الودائع		10922.7	10639.5	10756.0	12484.9	14530.4	14917.0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

نوضح تطور حجم الودائع خلال الفترة(2018-2023) من خلال الشكل التالي:

شكل 8.4. تطور حجم الودائع المصرفية في الجزائر(2018-2023)

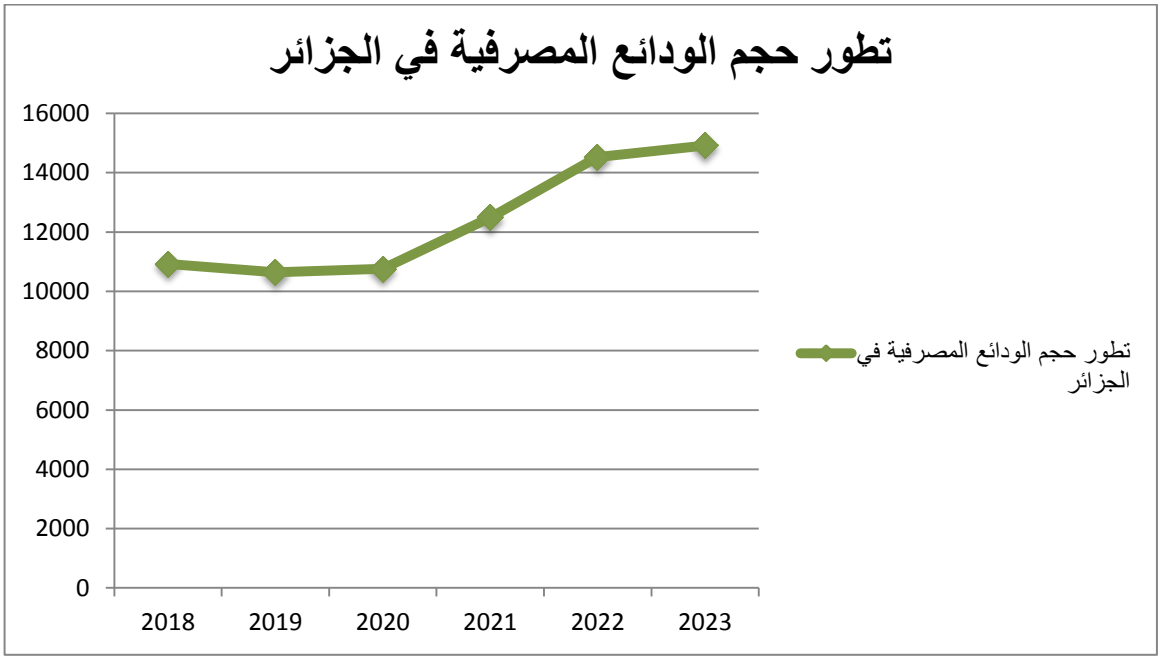

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 8.4

من خلال الشكل و الجدول، نلاحظ تطورا ايجابيا في قيمة الودائع المصرفية، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2023 بقيمة 14917 مليار دج، مما يعكس الأداء الايجابي للبنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة.

3. تطور جودة محفظة القطاع المصرفي في الجزائر

يتم قياس جودة محفظة الصناعة المصرفية في الجزائر من خلال عدة مؤشرات هي:

- القروض المتعثرة صافية من المؤونات/رأس المال الخاص القانوني
- معدل القروض المتعثرة
- معدل القروض المتعثرة صافية من المؤونات/إجمالي القروض
- معدل المؤونات المخصصة للقروض المتعثرة
- هذه المؤشرات نوضح تطورها من خلال الجدول التالي:

جدول 9.4. تطور جودة محفظة الصناعة المصرفية في الجزائر(2019-2023)

التعيين/السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
%القروض المتعثرة صافية من المؤونات/رأس المال الخاص القانوني	52.57	59.56	58.15	56.24	53.94
%معدل القروض المتعثرة	14.76	16.36	19.64	19.86	20.35
%معدل القروض المتعثرة صافية من المؤونات/إجمالي القروض	7.87	8.81	10.07	9.94	10.25
%معدل المؤونات المخصصة للقروض المتعثرة	46.69	46.14	48.73	49.94	49.63

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي و النقدي 2023، 63)

يمكن أن نمثل هذه النسب في الشكل الموالي:

شكل 9.4. تطور جودة محفظة الصناعة المصرفية في الجزائر(2019-2023)

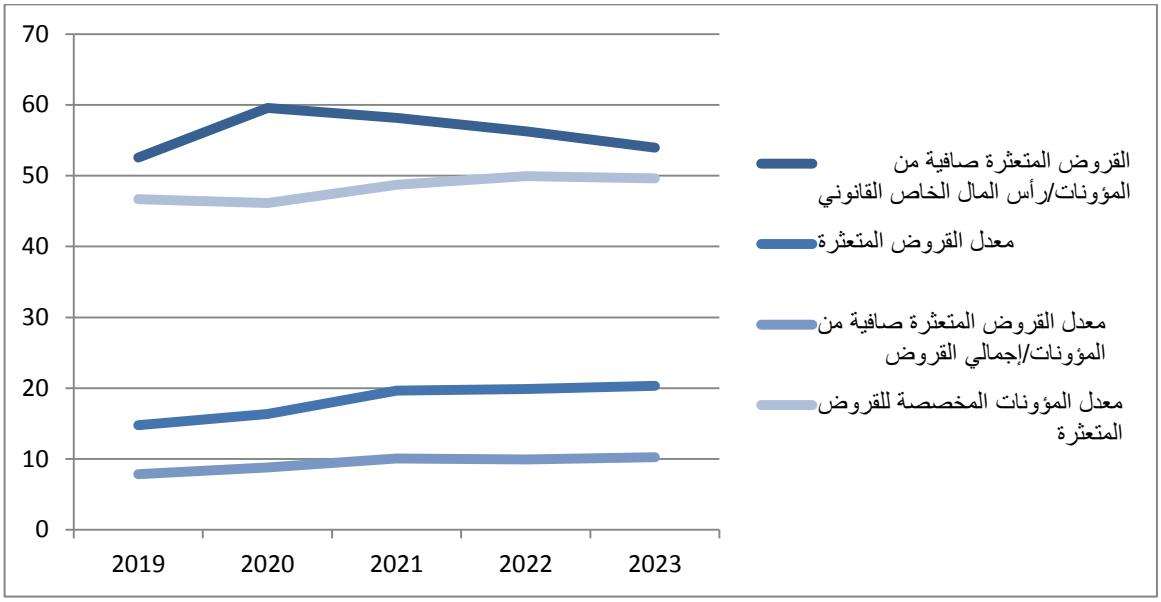

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 9.4

تحتاج البنوك بشكل دائم إلى تحديد طبيعة و تصنيف القروض من أجل تجنب المخاطر و اتباع الاستراتيجيات اللازمة لتغطية التأخيرات المحتملة في تسديد القروض، و عليه، يعتبر معدل القروض المتعثرة عنصرا مهما لتحديد المخاطر المصرفية التي قد تواجه البنوك. و قد شهد معدل القروض المتعثرة صافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص تحسنا بداية من سنة 2021 بانخفاض قدره2.3% أي من 56.24 % سنة 2022 إلى 53.94% سنة 2023، و الذي يفسر بزيادة رأس مال البنوك.

كما ارتفع معدل القروض المتعثرة لدى البنوك، بمعدل 5.7% أي من 19.86 % سنة 2022 إلى 20.35% سنة 2023، مع ملاحظة تراجع طفيف سنتي 2020 و 2021، على عكس معدل المؤونات المخصصة للقروض و الذي قد يرجع إلى التأخر في سداد القروض للبنوك لتخفيف حدة الأزمة الصحية كوفيد19 من خلال جدولة ديون العملاء.

المطلب الثاني: تحليل هيكل الصناعة المصرفية في نموذج SCP

يتكون نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي(هيكل–سلوك–أداء) من ثلاثة متغيرات رئيسية حسب تسمية النموذج، و بإسقاط النموذج على الصناعة المصرفية في الجزائر، سوف نتناول نموذج التحليل وفق ثلاثة متغيرات رئيسية هي: هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر، سلوك البنوك المتواجدة ضمن هذه الصناعة، و أداء البنوك المتواجدة فيها مع الإشارة إلى المتغيرات التي أضافها شيرار و المتمثلة في: الظروف القاعدية للصناعة المصرفية في الجزائر و تدخل الدولة، و سوف نركز بشكل كبير على هيكل الصناعة باعتباره متغير رئيسي في بحثنا و في نموذج التحليل، كما أن دراسته تتطلب تحليل عدة جوانب متعلقة به.

سوف نتطرق إلى عدة مستويات من تحليل هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر من خلال التطرق إلى عدة مفاهيم تم التطرق إليها سابقا في الجانب النظري، من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر

يتكون القطاع المصرفي في الجزائر من مجموعة تضم 28 بنكا و مؤسسة مالية، موزعة كما يلي:

- 20 بنكا موزعين بين البنوك العمومية و الخاصة(برأس مال أجنبي و مختلط).
- مؤسستان ماليان عموميتان.
- خمسة مؤسسات مخصصة للإيجار المالي.
- تعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي، اتخذت صفة مؤسسة مالية سنة 2009.

و يتوزع مجموع البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر عبر القطاعين العام و الخاص من خلال الجدول الموالي:

جدول 10.4.توزيع البنوك و المؤسسات المالية المتواجدة في الصناعة المصرفية في الجزائر(2017-2023)

التعيين/السنوات		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
البنوك	العمومية	6	6	6	6	6	7	7
	الخاصة	14	14	14	14	13	13	13
المجموع		**20**	**20**	**20**	**20**	**19**	**20**	**20**
المؤسسات المالية	العمومية	9	8	6	6	6	7	7
	الخاصة	6	6	2	2	2	2	2
المجموع		**3**	**2**	**8**	**8**	**8**	**8**	**8**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي و النقدي 2023، 46)

من خلال الجدول، نلاحظ ارتفاع عدد البنوك الخاصة مقارنة مع البنوك العمومية، حيث ان عدد البنوك الخاصة بلغ 14 بنكا خاصا إلى غاية سنة 2021 لينخفض إلى 13 بنكا، في حين يفوق عدد المؤسسات المالية العمومية عدد البنوك الخاصة، حيث أن عدد المؤسسات المالية يتراوح بين 9 و 8 مؤسسات مالية عمومية ليستقر عند 7 مؤسسات بداية من سنة 2022 و 2023، بينما بلغ عدد المؤسسات المالية الخاصة 6 مؤسسات عمومية لينخفض إلى مؤسستين ماليتين خاصتين بداية من سنة 2019.

و يفسر انخفاض او ارتفاع البنوك و المؤسسات المالية إلى السوق المصرفية بدخول و خروج مؤسسات جديدة من أو إلى السوق المصرفي في الجزائر، لكن هذا الانخفاض يكون نادر جدا و بعدد قليل من البنوك و المؤسسات المالية، و ذلك بسبب العوائق العالية للدخول و الخروج من و إلى الصناعة المصرفية في الجزائر.

و تتمثل البنوك في الجزائر حسب المقرر رقم 25.01 المؤرخ في 2025/01/2، المتضمن نشر قائمة البنوك و قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، في:

- بنك الجزائر الخارجي
- البنك الوطني الجزائري
- القرض الشعبي الجزائري
- بنك التنمية المحلية
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط(بنك)
- بنك البركة الجزائري
- سيتي بنك–الجزائر(فرع بنك)
- المؤسسة العربية المصرفية(الجزائر)
- نتيكسيس الجزائر
- سوسيتي جينرال الجزائر
- البنك العربي الجزائر
- بي أن بي باريباس الجزائر
- ترست بنك الجزائر
- بنك الإسكان للتجارة و التمويل الجزائر
- بنك الخليج الجزائر
- فرنس بنك الجزائر
- إتش إس بي سي الجزائر(فرع بنك)
- مصرف السلام الجزائر
- البنك الوطني للإسكان. (الجريدة الرسمية 2025)

كما تتمثل المؤسسات المالية المتواجدة ضمن هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر في:

- شركة إعادة التمويل الرهني
- الشركة المالية للاستثمار و المساهمة و التوظيف " ش إ إ م ت– ش أ"
- الشركة العربية للإيجار المالي
- المغاربية للإيجار المالي الجزائر
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية(مؤسسة مالية)
- الشركة الوطنية للإيجار المالية–شركة أسهم
- إيجار ليزينغ–شركة أسهم
- الجزائر إيجار–شركة أسهم. (الجريدة الرسمية 2025)

يتواجد المقر الرئيسي للبنوك و المؤسسات المالية في الجزائر العاصمة، و تحتوي على عدة فروع و شبابيك موزعة عبر كامل التراب الوطني من خلال الجدول التالي:

جدول 11.4.توزيع الوكالات التابعة للبنوك و المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة(2017–2023)

عدد الوكالات/السنوات		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
البنوك	العمومية	1142	1155	1177	1188	1201	1225	1249
	الخاصة	359	370	391	390	401	399	400
المجموع		1501	1525	1568	1578	1602	1624	1649
المؤسسات المالية	العمومية	77	76	75	79	77	77	77
	الخاصة	17	16	17	17	18	19	20
المجموع		94	92	92	96	95	96	97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال الجدول، سجل عدد الوكالات المسجلة في سنة 2023 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2022 سواء من حيث العدد الإجمالي للبنوك و المؤسسات المالية بشكل عام، أو من ناحية عدد الوكالات المتعلقة بالبنوك و المؤسسات المالية العمومية و الخاصة، ما عدا بالنسبة لعدد وكالات المؤسسات المصرفية الخاصة في الجزائر و الذي سجل ثباتا يقدر ب77 وكالة خاصة بداية من سنة 2020 لغاية سنة 2023.

و يرجع ارتفاع عدد الوكالات او انخفاضها إلى زيادة فتح او غلق هذه الوكالات، و هو ليس مقترن دائما بدخول بنوك او مؤسسات مالية إلى الصناعة المصرفية أو خروجها.

كما نلاحظ أيضا، بانه و رغم انخفاض عدد البنوك العمومية، لكن عدد وكالات البنوك العمومية مرتفع بشكل كبير مقارنة مع عدد وكالات البنوك الخاصة، و يمكن ان نرجع ذلك للانتشار الجغرافي الكبير عبر كامل التراب الوطني بسبب زيادة عدد عملاء هذه البنوك.

و بعد أن تطرقنا إلى المؤسسات المصرفية المتواجدة ضمن هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر، سوف نقوم بدراسة محددات هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر و المتمثلة كما ذكرنا سابقا في الجانب النظري في عدد من المحددات الرئيسية، متمثلة في:

1. درجة التركز الصناعي للصناعة المصرفية في الجزائر

كما ذكرنا، يتكون هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر من مجموعة من البنوك و المؤسسات المالية موزعة على القطاعين العام و الخاص، و سوف نوضح الحصة السوقية لهذه المؤسسات المصرفية من حجم الودائع المصرفية حسب الجدول الموالي:

جدول 12.4. حصة البنوك العمومية و الخاصة من حجم الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)

التعيين/السنوات		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل حجم الودائع	حصة البنوك العمومية	85.81	86.24	85.32	84.71	84.61	86.51	85.89
	ح البنوك الخاصة	14.19	13.76	14.68	15.29	15.39	13.49	14.11

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

يمكن تبسيط معطيات هذا الجدول من خلال الشكل التالي:

شكل 10.4. حصة البنوك العمومية و الخاصة من حجم الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)

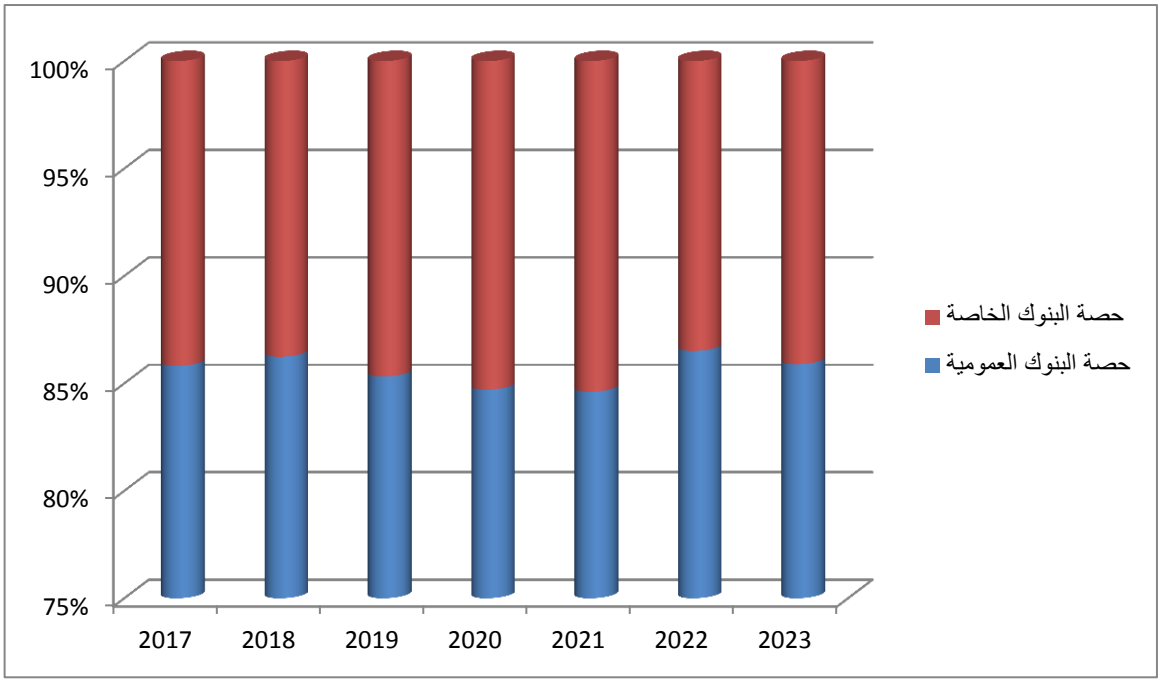

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 12.4

نلاحظ من خلال الشكل، السيطرة الواضحة للبنوك العمومية على حجم الودائع مقارنة بالبنوك الخاصة، و الذي قد يرجع إلى الدعم الحكومي للمؤسسات المصرفية للقطاع العمومي مقارنة بالمؤسسات المصرفية للقطاع الخاص، بالإضافة إلى القاعدة الكبيرة لعملاء القطاع العمومي مقارنة بالقطاع الخاص.

إن الفكرة الأساسية لنموذج ال SCP، تقوم على ان التركيز المرتفع على مستوى الصناعة، يحفز المؤسسات العاملة بها على التواطؤ فيما بينها، مما يمكنها من فرض اسعار اعلى من اسعار المنافسة التامة، وبالتالي تحقيق ارباح اكثر من ارباح المنافسة التامة (بوسنة، تقييم المنافسة في الصناعة المصرفية في الجزائر بالاعتماد على نموذج Rosse 2017 & Panzar، 14)

بالإسقاط على الصناعة المصرفية، نفترض ان التركيز المرتفع للصناعة المصرفية يحفز البنوك و المؤسسات المالية على التواطؤ فيما بينها و تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، كما يفترض هذا النموذج بأنه كلما زاد عدد البنوك في السوق المصرفي قلت قوتها السوقية، وبالتالي انخفض معدل الإقراض لديها. (أبو وادي و نهيل 2017، 186)

نوضح تطور معدل القروض حسب البنوك و المؤسسات العمومية و الخاصة كمايلي:

جدول 13.4. حصة البنوك العمومية و الخاصة من حجم القروض المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)

التعيين/السنوات		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل حجم القروض	حصة البنوك العمومية	86.78	88.30	87.93	88.90	85.46	85.58	85.18
	ح البنوك الخاصة	12.07	11.70	12.07	11.70	14.54	14.42	14.82

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

يمكن تمثيل هذه المعطيات في الشكل الموالي:

شكل 11.4. حصة البنوك العمومية و الخاصة من حجم القروض المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)

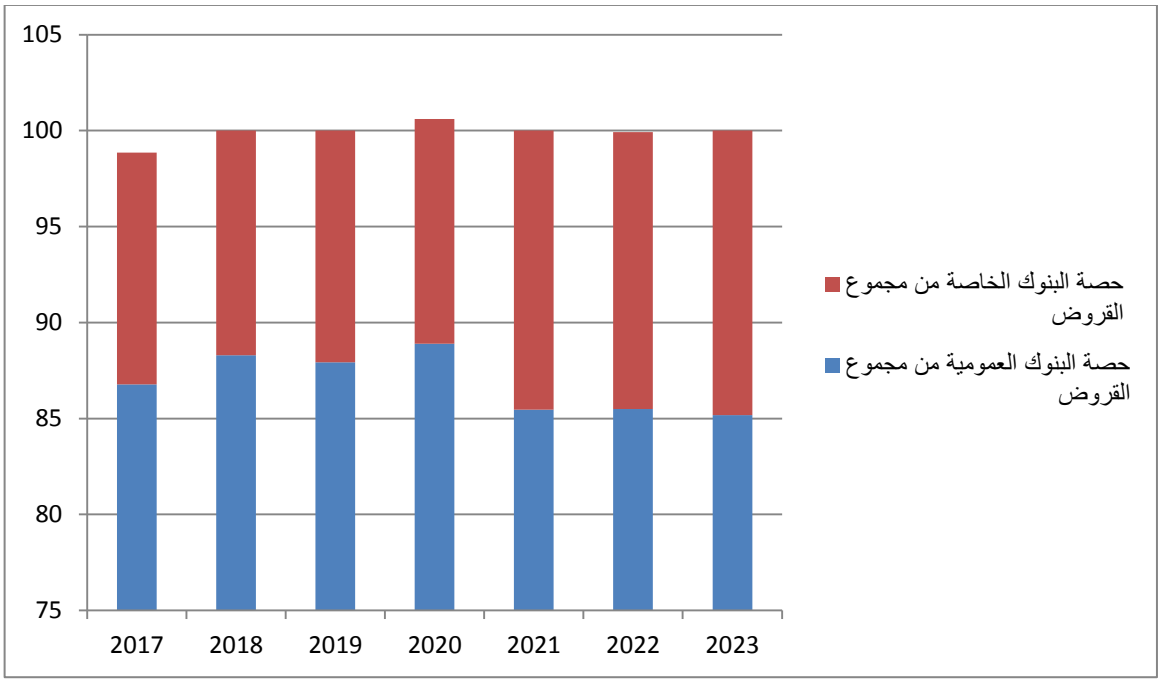

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 13.4

من خلال الجدول و الشكل، نلاحظ الارتفاع الكبير لحصة البنوك العمومية مقارنة بحصة البنوك الخاصة من القروض.

يمكن التوصل من خلال تطور معدلات الحصة السوقية من القروض و الودائع، بأن النتائج المتحصل عليها هي معطيات **تثبت فرضية نموذج SCP**، و التي تنص على أنه كلما زاد عدد البنوك في الصناعة المصرفية كلما قلت قوتها السوقية و بالتالي انخفض معدل الإقراض لديها، فبالرغم من زيادة عدد البنوك الخاصة في السوق المصرفية مقارنة بعدد البنوك العمومية، نلاحظ انخفاض حصتها السوقية و معدلات الإقراض لديها، و هو ما يثبت إلى حد ما فرضية نموذج(هيكل-سلوك-أداء).

و يمكن قياس التركز الصناعي للصناعة المصرفية من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- **مؤشر هيرشمان و هيرنفندال HHI لقياس درجة تركز الصناعة المصرفية**

أشارت الكثير من الدراسات إلى أن مقياس **HHI** هو الأفضل في قياس التركز السوقي لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثف من مؤشر C_{Ri}(مقلوب عدد المؤسسات)، و تم استعماله أول مرة من طرف Hirshman سنة 1940 على أنه يساوي الجذر التربيعي لمجموع مربعات الحصص السوقية، ثم تم تعديله من طرف Hirshman سنة 1950، و قد أخذ هذا المؤشر اسمه و صورته الحقيقية بعد مقال تم نشره Hirshmanسنة 1964، كما استعمل هذا المؤشر بشكل واسع في الدراسات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، و تعتمد عليه شعبة مكافحة الاحتكار في وزارة العدل الأمريكية منذ سنة 1982 كمقياس للتركيز السوقي في مكافحة الاحتكار.

و تتراوح قيمة HHI بين$N/1$ في حالة وجود عدد من المؤسسات المتساوية الحجم، و بين الواحد الصحيح في حالة الاحتكار التام، و بالتالي فإن السوق المصرفي يكون في حالة منافسة عندما تكون قيمة HHI أقل من 0.10، و يكون معدل التركيز عاليا عندما تنحصر قيمة HHI بين 0.1 و 0.18، أما ا فاقت قيمة HHI معدل 0.18 فإن السوق يكون في درجة عالية من التركيز. (بوخلالة و قريشي 2016، 44)

و يعتمد حساب مؤشر HHI على الحصة السوقية، بحيث يحسب على أساس:

- الحصة السوقية من الودائع: و يتم حسابها بقسمة مجموع الودائع المصرفية لكل بنك على مجموع الودائع على مستوى الصناعة المصرفية.
- الحصة السوقية من القروض: تقاس بقسمة حجم القروض المصرفية الموجهة للعملاء لكل بنك على مجموع القروض على مستوى الصناعة المصرفية. (بوخلالة و قريشي 2016، 5)

يمكن توضيح قياس التركز السوقي للصناعة المصرفية في الجزائر(2017-2023) حسب مقياس هيرشمان و هيرفندال(من حجم الودائع و القروض) من خلال الجدول التالي:

جدول 14.4. معدلات التركز السوقي للصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام مقياس(HHI) خلال الفترة(2017-2023)

التعيين/السنوات		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التركيز السوقي بالنسبة لحجم الودائع	البنوك العمومية	0.858	0.862	0.853	0.847	0.846	0.865	0.885
	البنوك الخاصة	0.140	0.137	0.146	0.152	0.153	0.134	0.141
معدل التركيز السوقي بالنسبة لحجم القروض	البنوك العمومية	0.687	0.865	0.879	0.882	0.854	0.855	0.851
	البنوك الخاصة	0.132	0.134	0.120	0.117	0.145	0.144	0.148

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول، بان مؤشرات التركز في الصناعة المصرفية خلال الفترة 2017.2023 تفوق معدل 0.18 سواء بالنسبة لمؤشرات التركز لحجم الودائع المصرفية او لمؤشرات تركز حجم القروض، و كانت هذه النسب منخفضة إلى أقل من 0.18 بالنسبة لمؤشرات التركز للبنوك الخاصة خلال بداية فترة الدراسة، أي بين سنتي 2017 2018، و بالتالي فإن الصناعة المصرفية في الجزائر هي صناعة عالية التركيز.

سوف نحاول توضيح مؤشرات تركز الصناعة المصرفية في الجزائر للبنوك العمومية و الخاصة بالنسبة لحجم الودائع و القروض للبنوك العمومية و الخاصة في الجزائر مقارنة بتطور عدد البنوك كما يلي:

- **مؤشرات التركز المصرفية بالنسبة للبنوك العمومية**

تطور مؤشر تركز الصناعة المصرفية بالنسبة للبنوك العمومية في الجزائر خلال الفترة 2017-2023 من خلال الشكل التالي:

شكل 12.4. معدلات التركز السوقي للصناعة المصرفية للبنوك العمومية في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)

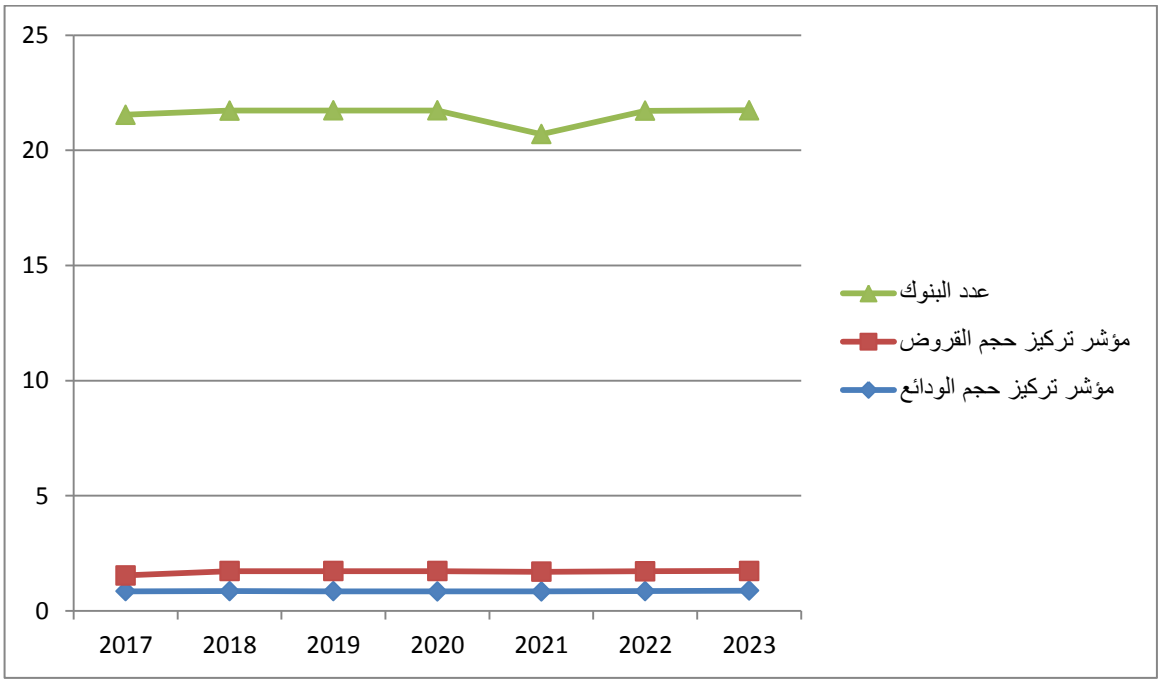

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، و معطيات الجدول13.4

من خلال الشكل، نلاحظ ان مؤشر التركز السوقي بالنسبة للبنوك العمومية يأخذ نفس اتجاه تطور عدد البنوك لكن بشكل نسبي، فقد يكون عدد البنوك ثابت يقابله ارتفاع او انخفاض في مؤشر التركيز، فلا توجد علاقة طردية مطلقة، حيث ان مؤشر التركز السوقي مرتبط بالحصة السوقية للبنوك، و تبقى البنوك العمومية مسيطرة على الحصة السوقية في الصناعة المصرفية بنسبة تفوق80 % رغم ارتفاع عدد البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية في الجزائر.

- **مؤشرات التركز المصرفية بالنسبة للبنوك الخاصة**

تطور مؤشر تركز الصناعة المصرفية بالنسبة للبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2017-2023 من خلال الشكل التالي:

شكل 13.4. معدلات التركز السوقي للصناعة المصرفية للبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة(2017-2023)

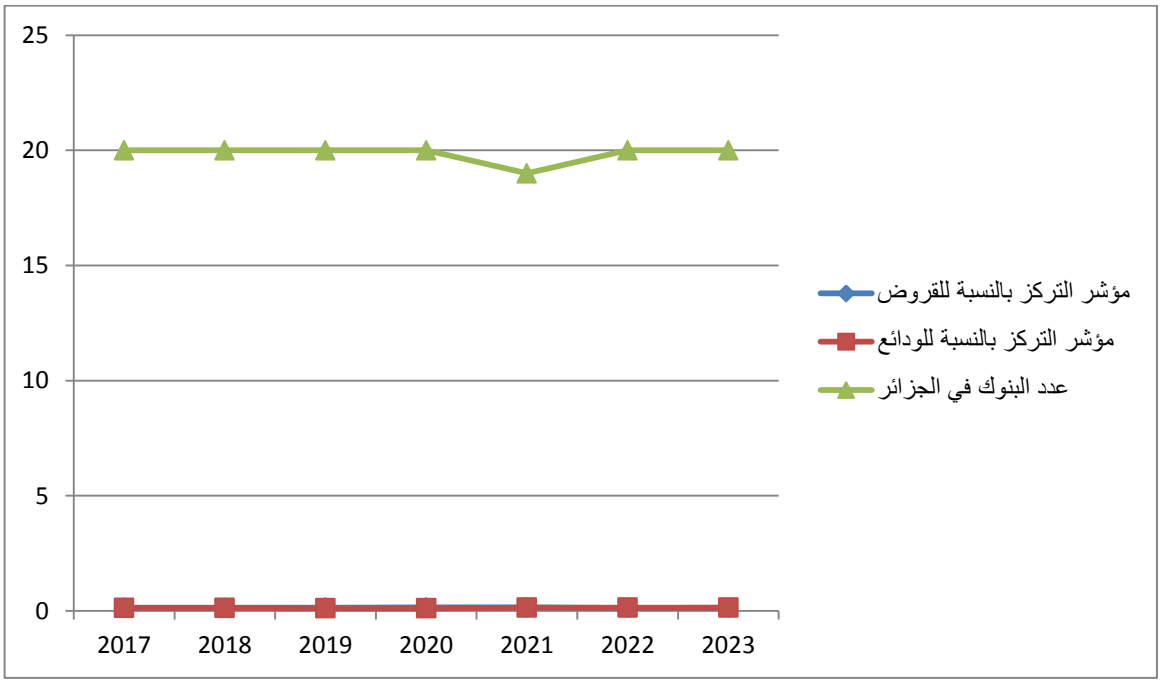

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، و معطيات الجدول13.4

نلاحظ من خلال الشكل، بأن مؤشر التركز بالنسبة للبنوك الخاصة يكون في علاقة طردية في فترات زمنية معينة فقط، فقد يرتفع هذا المؤشر أو ينخفض رغم الاستقرار النسبي في عدد البنوك، و كما ذكرنا سابقا، يرتبط معدل التركز السوقي في الصناعة المصرفية في الجزائر بالحصة السوقية، فرغم ارتفاع عدد البنوك الخاصة مقارنة بعدد البنوك العمومية في الجزائر لكن حصتها السوقية منخفضة و يرجع ذلك إلى زيادة دعم الدولة للبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة في الجزائر.

كما يمكن أن نفسر تراجع الحصة السوقية للبنوك الخاصة بسبب أزمة بنك الخليفة و خروجه من السوق المصرفية سنة 2003، حيث صدرت تعليمات بعدم تعامل المؤسسات العمومية للدولة مع البنوك الخاصة كإجراءات احترازية، لكن حتى بعد رفع هذه التعليمات، ظلت المؤسسات العمومية و حتى الأفراد تفضل التعامل مع البنوك العمومية بسبب زيادة ثقة العملاء في التعامل معها.

- **مؤشر مقلوب عدد المؤسسات**

حسب هذا المؤشر، فإن قيمة التركيز تساوي مقلوب عدد المؤسسات

$$C_r = R/1$$

حيث يشير كل من:

- **R**: عدد البنوك التي تنشط ضمن هيكل الصناعة المصرفية/C_r: مؤشر التركز

و رغم بساطة هذا المؤشر، إلا أنه يعد المؤشر الأكثر استخداما خاصة عند التعامل مع بعض مشاكل التسعير في أسواق احتكار القلة.

سوف نحاول قياس مؤشر تركيز الصناعة المصرفية في الجزائر حسب الجدول:

جدول 15.4. مؤشرات التركز المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2018-2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر التركيز	0.05	0.05	0.05	0.05	0.052	0.05	0.05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول10.4

من خلال دراسة مؤشر التركيز، يمكن القول ان الصناعة المصرفية في الجزائر تميل إلى احتكار القلة تسيطر عليه البنوك العمومية بشكل كبير.

2. عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية في الجزائر

تتميز عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية في الجزائر بدرجة عالية، حيث تواجه البنوك و المؤسسات المالية التي ترغب في الدخول إلى هذه الصناعة عوائق كبيرة سواء كانت هذه المؤسسات محلية او أجنبية، لكن مع صدور قانون النقد و القرض 10/90 و السماح بدخول المؤسسات الخاصة و الأجنبية إلى الصناعة المصرفية، يمكن القول نسبيا بأن هذه العوائق قد خفت من حدتها، و هو ما قابله تراجع في الحصة السوقية للبنوك العمومية المهيمنة، لكن الحواجز بقيت إلى حد ما حيث تتمثل في صعوبة الحصول على الاعتماد للبنوك الأجنبية، بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال المفروض على البنوك، و هو ما يفسر بالثبات النسبي في عدد البنوك خلال فترة الدراسة.

و قد تم رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك حسب أخر نص قانوني سنة 2018، و المتمثل في النظام رقم 18-03 المؤرخ في 26 صفر 144 الموافق 2018/11/04 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، و يتمثل الحد الأدنى المطلوب حسب هذا النظام حسب الجدول الموالي:

جدول 16.4.الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر

المؤسسة المالية	البنوك و المؤسسات التي ترغب في الدخول		البنوك و المؤسسات المالية المتواجدة ضمن الصناعة المصرفية	
	البنوك	المؤسسات المالية	البنوك	المؤسسات المالية
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب	20 مليار دج	6 مليار و 500 مليون دج	15 مليار دج	5 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (الجريدة الرسمية، نظام رقم 18-03 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر 2018)

و حسب نص المادة 05 من هذا الأمر، ففي حالة عدم التزام البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر بأحكام هذا الامر، سوف يسحب منها الاعتماد، و قد تم تعديل و تتميم هذا النظام بالنظام رقم 08-2020 المؤرخ في 2020/12/07 مادته الرابعة، حيث تم تمديد آجال الالتزام بأحكام هذا النظام في أجل لأقصاه 30 يونيو 2021 بدلا من 2020/12/31.

بالإضافة إلى عوائق الدخول المذكورة، يضاف إليها عوائق الدخول التالية:

أ. تمييز و تنويع المنتجات

يعتبر تمييز المنتجات أحد محددات هيكل الصناعة المصرفية، كما يمكن اعتباره أيضا أحد عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية، و تلجأ البنوك في الجزائر إلى توفير منتجات مصرفية لبنوك أو مؤسسات مالية أخرى، مثل تقديم منتجات إسلامية عن طريق فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، و قد كانت بداية تقديم هذه المنتجات بداية من سنة 2018 استفاد منها البنك الوطني الجزائري، بالإضافة إلى منتجات: بنك التأمين أو التأمين المصرفي من خلال عقد تحالفات استراتيجية بين البنوك و مؤسسات التأمين.

في الجزائر، فإن منتجات أغلب البنوك تعتبر منتجات شبه متجانسة، حيث يخضع كل منتج مصرفي أو خدمة مقدمة من طرف أي بنك في الجزائر إلى رقابة و سلطة البنك المركزي.

ب. اقتصاديات الحجم

إن زيادة تمويل البنوك بحجم معتبر من الودائع خاصة البنوك العمومية منها خاصة في فترات ارتفاع أسعار المحروقات، ساعدها على الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير و سهل عليها تمويلها لمختلف المشاريع الاستثمارية و منحها للقروض للعملاء، مما زاد كسب قاعدة عملاء جديدة و زيادة نسبة أرباحها.

3. عوائق الخروج من الصناعة المصرفية في الجزائر

إن عوائق الخروج من الصناعة المصرفية في الجزائر يتمثل في اقتصاديات الحجم الكبير للبنوك خاصة في ظل الرفع من الحد الأدنى لرأس المال المطلوب، بالإضافة إلى تكاليف الدخول التي تتحملها البنوك عند الدخول إلى الصناعة، و التي تعتبر تكاليف غير قابلة للاسترجاع وعليه، يمكن اعتبار عوائق الخروج عوائق دخول إلى الصناعة بالنسبة للداخلين المحتملين، و عليه، تختار البنوك غالبا البقاء ضمن هيكل الصناعة المصرفية حتى في حالة تحقيق الخسائر على الخروج لأن تكاليف الخروج تكون أعلى، و يتم خروج البنوك من الصناعة المصرفية في الجزائر في حالات نادرة جدا مثل حالات الإفلاس مثلما حدث مع بنك الخليفة سنة 2003، أو في حالات سحب الاعتماد منها، و هو ما يفسر الثبات النسبي في منحنى تطور عدد البنوك في الجزائر.

الفرع الثاني: سلوك البنوك في الصناعة المصرفية في الجزائر

يشمل سلوك البنوك ضمن الصناعة المصرفية في الجزائر مجموعة الاستراتيجيات التي تتبناها هذه البنوك من اجل زيادة حصتها السوقية و التفوق على المنافسين ضمن نفس الصناعة.

و كما ذكرنا سابقا، فإن منتجات البنوك هي منتجات شبه متجانسة في سوق يتميز باحتكار القلة، حيث لا يوجد للبنوك الحرية المطلقة في اختيار منتجاتها، و تتمثل الاستراتيجيات التي تنتهجها البنوك من أجل الحفاظ على موقعها التنافسي في تقديم الخدمات البنكية بجودة أفضل مع تدعيمها باستراتيجيات تسويقية تزيد من كسب العملاء، فتقديم الخدمات البنكية بصورة أفضل تشمل طريقة التعامل، خدمات ما بعد البيع، التقليل من تكاليف المعاملات البنكية، السرعة في تنفيذ المعاملات...،هو سلوك يخلق صورة ذهنية لدى عملاء البنك بحصوله على بدائل جيدة لخدمات البنوك الأخرى بصورة أفضل.

الفرع الثالث: أداء البنوك في الصناعة المصرفية في الجزائر

يعتبر أداء البنوك احد المحددات الرئيسية لنموذج(هيكل–سلوك–أداء) في الصناعة المصرفية في الجزائر، سوف نحاول التطرق إليه من خلال تحليل بعض المؤشرات المصرفية و المتمثلة في معدل الربحيةROE و (العائد على رأس مال البنك)، ومعدل العائد على الأصول ROA، معدل العائد على رأس المال(قبل المؤونات)، نسبة تغطية التكاليف بالنتائج، الهامش المصرفي.

في الصناعة المصرفية في الجزائر، نوضح تطور المؤشرات المذكورة خلال الفترة(2017–2023) من خلال الجدول التالي:

جدول 17.4. تطور مؤشرات ربحية البنوك في الجزائر(2017–2023)

التعيين/السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
% العائد على رأس المال ROE	18.85	22.41	14.08	11.08	14.35	13.47	15.59
معدل العائد على رأس المال(قبل المؤونات)	26.99	29.49	25.67	21.89	19.16	16.83	18.67
نسبة تغطية التكاليف بالنتائج	145.54	164.06	134.61	131.34	141.28	137.06	143.60
% العائد على الأصول ROA	2.05	2.42	1.51	1.43	1.72	1.38	1.49
الهامش المصرفي	4.15	4.32	3.85	3.70	3.37	2.67	2.72

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

يوضح الشكل الموالي تطور مؤشرات ربحية البنوك في الجزائر خلال (2017-2023)

شكل 14.4. تطور مؤشرات ربحية البنوك في الجزائر(2017-2023)

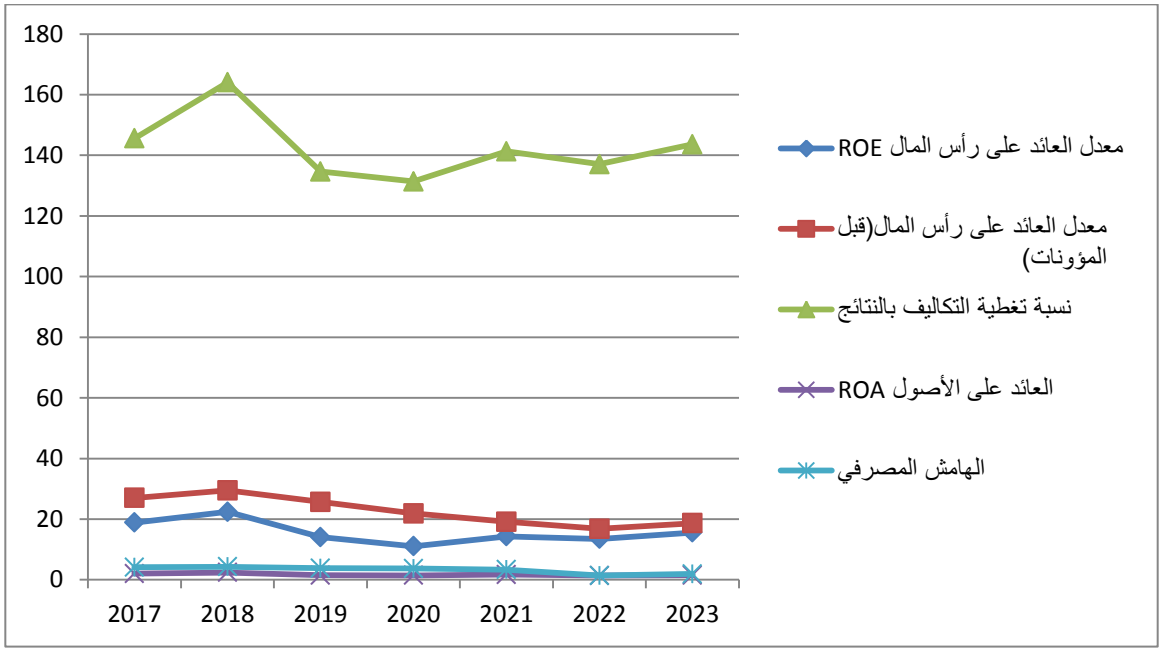

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول15.4

من خلال الجدول و الشكل، نلاحظ التطور الايجابي لمؤشرات البنوك في الجزائر، كما نلاحظ تراجع بين سنتي 2019 حتى 2021، مما قد يفسر بانخفاض أداء البنوك خلال فترة الازمة الصحية، ثم بداية استئناف نشاطها ايجابيا بعد هذه الفترة.

بالإضافة إلى محددات نموذج هيكل SCP الثلاثة، يمكن ان نضيف الشروط القاعدية للصناعة المصرفية و التي تتمثل في ظروف العرض و الطلب على المنتجات البنكية التي تحكم توجه العملاء نحو تفضيل بنك معين على حساب آخر، و كذا مكونات البيئة المصرفية الداخلية و الخارجية التي تؤثر على المنتجات المصرفية بالإضافة إلى السياسات الحكومية المتمثلة في تدخل الدولة من خلال النصوص القانونية و التنظيمية و الرقابية المطبقة على البنوك في الجزائر. و يمكن تمثيل نموذجSCP في الصناعة المصرفية في الجزائر من خلال الشكل التالي:

شكل 15.4. نموذجSCP (هيكل–سلوك–أداء) في الصناعة المصرفية في الجزائر

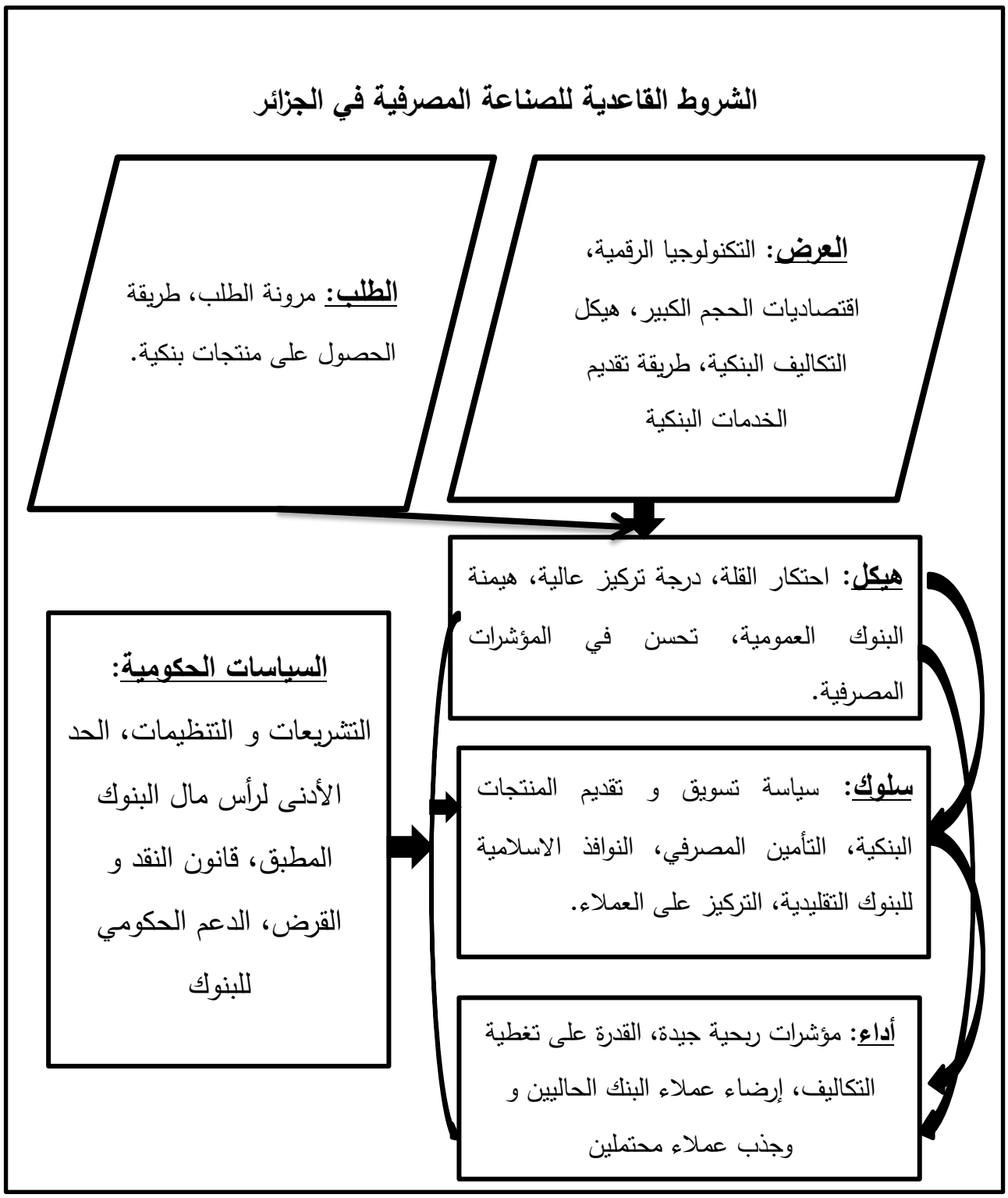

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجانبين النظري و التطبيقي

المطلب الثالث: تحليل قوى التنافس ضمن هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر

سوف نقوم بدراسة الاستراتيجيات العامة للتنافس(حسب نموذج بورتر و أوستن) التي تطرقنا إليها في الجانب النظري ضمن هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر.

و حسب نموذج القوى الخمس لبورتر، و الذي يعتبر كمحصلة لخمسة قوى تتمثل في: شدة المنافسة في الصناعة، القوة التفاوضية للموردين، القوة التفاوضية للمشترين، تهديد الداخلين المحتملين و تهديد المنتجات البديلة، سوف نقوم بإسقاط هذا النموذج على الصناعة المصرفية في الجزائر كما يلي:

1. المنافسة في الصناعة المصرفية

تتميز الصناعة المصرفية في الجزائر بوجود عدد معتبر من البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط ضمن احتكار القلة، منها بنوك أجنبية و محلية بالإضافة إلى باقي المؤسسات المالية التابعة إما للقطاع العام او الخاص أو البنوك الأجنبية، أو المؤسسات المصرفية برأس مال مختلط، و تتميز الصناعة المصرفية في الجزائر بشدة المنافسة بسبب سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي، مما يتطلب تقديم أفضل المنتجات البنكية بما يتناسب مع المواصفات العالمية بالشكل الذي يضمن التفوق على البنوك المنافسة.

2. تهديد الداخلين الجدد

إن عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية تجعل من دخول البنوك الجدد او المحتملين امرا صعبا، و ذلك بسبب العوائق التشريعية المفروضة عند الدخول إلى الصناعة المصرفية في الجزائر، إضافة إلى اقتصاديات الحجم الكبير للصناعة المصرفية و صعوبة الحصول على الاعتمادات الممنوحة خاصة للبنوك الأجنبية من أجل ممارسة العمل المصرفي، مما يضمن على المدى القريب بقاء الصناعة المصرفية ضمن سوق احتكار القلة بسبب صعوبة الدخول و الخروج من و إلى الصناعة المصرفية.

3. تهديد المنتجات البديلة

تتمثل المنتجات البديلة بالنسبة للبنوك في المنتجات التكنولوجية التي قد تقدم نفس المنفعة المصرفية بالنسبة للعملاء و بنفس التكاليف او بتكاليف أقل، حيث انه و مع الثورة الرقمية التي يشهدها اليوم وضرورة التحول الرقمي في القطاع المصرفي و في القطاعات ككل، ظهرت منتجات بديلة مثل العملة الرقمية و البنوك الرقمية على حد سواء و التي قد تشكل في المدى المتوسط او القريب تهديدا للمنتجات التي تقدمها البنوك في الجزائر في ظل التحول الرقمي، وهو ما يؤثر كثيرا على تنافسية البنوك في الجزائر محليا و دوليا.

4. القوة التفاوضية للعملاء

يتمثل عملاء البنك في الأفراد والأشخاص المعنويين الذين يتعاملون مع البنوك فيما يخص الخدمات المصرفية، و هؤلاء يمكنهم إلى حد ما التأثير على البنك بشكل كبير من أجل الحصول على أفضل المنتجات بأفضل الأسعار، و بالنسبة للبنوك، يمكن الحصول على أسعار مناسبة او منخفضة فيما يتعلق بمصاريف المعاملات البنكية، كما أن سرعة تقديم الخدمات و معالجة الملفات بالنسبة للعملاء الأفراد و المؤسسات الذين يملكون قوة تفاوضية تحتم على البنوك تقديم أفضل الخدمات و اختيار أفضل الاستراتيجيات من أجل المحافظة على عملائها وكسب عملاء جدد، و الذي يكون الحصول عليهم أمرا سهلا في حالة عدم توفرهم على معلومات كافية عن خدمات باقي البنوك المنافسة.

في الجزائر، يلجا عدد كبير من العملاء إلى التعامل مع البنوك التي تقدم خدمات إسلامية بغض النظر عن جودة الخدمات المقدمة و الأسعار، و ذلك تفاديا للتعامل مع البنوك التقليدية التي تمنح معدلات فائدة على القروض، و هو ما دفع بالسلطات إلى التوجه نحو فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية من أجل جذب أكبر عدد من العملاء لأغلب البنوك في الجزائر.

5. القوة التفاوضية للموردين

يمكن أن يشكل الموردين ضغطا كبيرا على البنوك خاصة بالنسبة للتحكم في الأسعار بالشكل الذي يؤثر على ربحية البنوك، و يشكل الموردين الذين تتعامل معهم البنوك ضغطا عليهم لكنه تهديدهم يبقى ضعيفا و ذلك بسبب طبيعة المنتجات الخدمية التي تقدمها البنوك، و ينحصر دور الموردين المتعاملين مع البنوك في موردي المواد التي تعلق بتجهيزات البنوك و مواد الاعلام الآلي و التكنولوجيا و غيرها من المواد التي تحتاجها البنوك في نشاطها و مقراتها خاصة في بداية نشاطها، و يبقى تهديدهم ضعيفا بسبب وجود منتجات بديلة لهم في السوق تتيح حرية التوجه إلى موردين جدد في حالة عدم رضا البنوك على الأسعار و المنتجات و الخدمات المقدمة من طرفهم.

يمكن تمثيل تحليل قوى تنافس الصناعة المصرفية في الجزائر من خلال الشكل:

شكل 16.4: نموذج تحليل هيكل الصناعة المصرفية حسب "Porter"

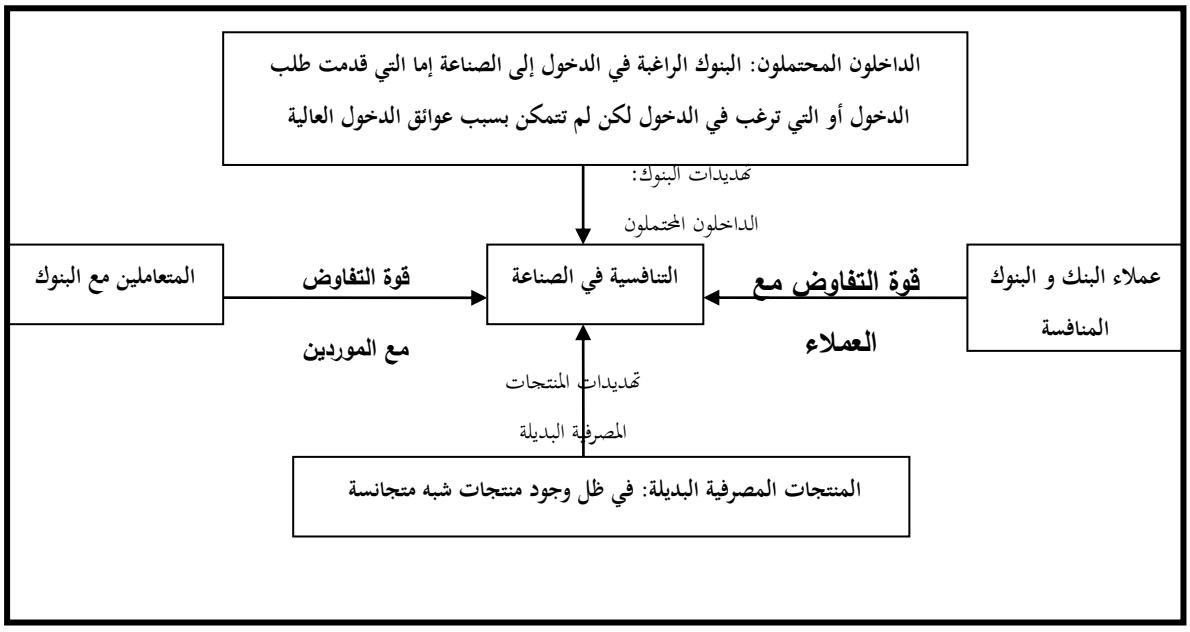

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجانب النظري و التطبيقي

بالإضافة إلى قوى التنافس لبورتر، تم إضافة بعض العوامل من طرف أوستن كتكملة لنموذج بورتر و التي تتمثل في:

دور الدولة و كافة المتغيرات البيئية الثقافية و الاجتماعية و غيرها، كما أضاف دور الدولة باعتبارها قوة ضاغطة، بالإضافة إلى كافة القوى التي من شأنها الضغط على البنوك مثل هيئات الرقابة و الحماية و النقابات و البيئة، و أيضا حتى الهيئات الدينية في الجزائر التي تقدم فتوى بالنسبة لمدى توافق المنتجات الاسلامية التي تقدمها البنوك التقليدية و مدى توافقها مع تعاليم مبادئ الشريعة الاسلامية، و يتم نشر هذه الفتاوى بالشكل الذي يضمن وصولها للعملاء المحتملين من أجل تسهيل تعاملهم مع هذه البنوك.

من خلال ما تطرقنا إليه، فإن قوى التنافس ضمن هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر هي قوى معقدة و متشابكة يتطلب تحليلها التركيز و الدقة من أجل الوصول إلى التحليل الأمثل للصناعة المصرفية الذي يسمح بفهم الآليات التي يتم بها السيطرة و التفوق على المنافسين في حدود إمكانيات كل بنك، و أيضا في حدود التنظيم و التشريع المسموح بهم.

و عليه، فإن تحليل قوى المنافسة ضمن هيكل بورتر مع الإضافات التي قدمها أوستن تقدم صورة متكاملة وواضحة للبنوك عن العوامل التي قد تؤثر على منافستها و ربحيتها، و تساعدها على فهم مختلف القوى الديناميكية المعقدة ضمن الصناعة المصرفية بشكل أوضح.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات التنافسية و تحليل العلاقة(هيكل–سلوك) للبنوك في الجزائر

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم الاستراتيجيات التنافسية التي تتبعها البنوك في الجزائر، و دور هيكل الصناعة المصرفية في اختيار البنوك لهذه الاستراتيجيات التنافسية من خلال تحليل العلاقة(هيكل–سلوك) لنتوصل في الأخير إلى اختبار صحة الفرضيات و الإجابة على الإشكاليات الرئيسية و الفرعية.

المطلب الأول: الاستراتيجيات التنافسية للبنوك في الجزائر

تقوم البنوك المتواجدة في الجزائر باتباع مجموعة من الاستراتيجيات من أجل احتواء خطر المنافسين و الحفاظ على حصتها السوقية، تتمثل أهم هذه الاستراتيجيات في:

- **استراتيجية البنوك الجزائرية تجاه الصيرفة الالكترونية(التكنولوجيا المالية)**

تعد الجزائر ضمن البلدان التي أحرزت تقدما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث يشير التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2013 أن الجزائر من ضمن البلدان العربية السبعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وفي سياق التحديث والعصرنة استوجب الأمر العمل على تجهيز بنيتها التحتية.

و قد ركزت الجزائر في ذلك على القطاع المصرفي، فهو الأكثر استفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أن شبكة الانترنت وانتشار شبكة الهاتف النقال في الجزائر عمل على تعزيز البنية التحتية للبنوك، كما تدعم ذلك باستحداث منظومة تشريعية في هذا المجال، وما زاد من هذا الاتجاه هو استراتيجية الحكومة الالكترونية في الجزائر؛ فمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر تشير إلى تحسن في البنية التحتية للمؤسسات المالية والمصرفية(مؤشر الجدوى الرقمية، مؤشر النفاذ الرقمي، مؤشر التحضير الالكتروني، مؤشر نشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومؤشر الحكومة الالكترونية.)

كما استحدثت الجزائر هياكل داعمة للبنوك تعمل على تسيير المعاملات الالكترونية، فتم إنشاء شركة تأليه الصفقات المصرفية والنقدية ساتيم «société d'automatisation des transactions interbancaires et monétiques» في 25 مارس1995 بهدف تحديث التقنيات المصرفية في عصرنة وسائل الدفع، تطوير تسيير النقد ما بين البنوك، و صناعة البطاقات البنكية(السحب والدفع)والتي تعتبر عنصر هام ضمن منظومة التكنولوجيا المصرفية. وفي عام 1997 تم إطلاق شبكة نقدية ما بين البنوك من طرف شركة(ساتيم)، تعمل على ضمان حسن سير عملية السحب عن طريق البطاقات البنكية، وتكامل الموزعات البنكية مع عدد من البنوك. (حمو و زيدان 2016، 93)

و قد تطورت المعاملات البنكية في الجزائر عبر البطاقات، كما يلي:

جدول18.4.تطور المعاملات باستخدام البطاقات خلال الفترة(2022-2023)

وضعية البطاقات/السنوات		البطاقات المطروحة للتداول	عدد البطاقات المفعلة	معدل النشاط(%)
وضعية البطاقات في 2022	الذهبية	10.124.456	2.977.153	29.41
	ما بين المصارف	13.630.039	4.040.361	29.64
	اجمالي البطاقات	3.505.583	1.063.208	30.33
وضعية البطاقات في 2023	الذهبية	12.487.304	11.028.570	31.26
	ما بين المصارف	16.509.507	12.285.800	74.42
	اجمالي البطاقات	4.022.203	1.257.230	31.26

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي و النقدي 2023، 78)

من خلال الجدول، نلاحظ العدد الكبير للبطاقات البنكية المستعملة سواء البطاقات الذهبية أو البطاقات بين المصارف نظرا لانتشار استخدامها و ذلك لسهولة و بساطة استخدامها سواء من ناحية الوقت أو الجهد ، حيث يلجأ الكثير من الأفراد على اختلاف ثقافتهم و مستوى تعليمهم و سنهم للتعامل بها بشكل يومي خاصة في ظل قدرتهم على استخدام الموزعات الآلية للبنوك بالنسبة للحسابات الجارية أو البنكية.

و يلخص الجدول المعاملات البنكية في الجزائر عبر مختلف وسائل الدفع الالكترونية:

جدول 19.4.المعاملات البنكية باستخدام البطاقات الالكترونية في الجزائر(2022-2023)

الحجم: مليون عملية/القيمة: مليار دج

التعيين/السنوات	2022		2023	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
السحب عبر الصراف الآلي	25.323	415.169	39.6235	52.160
الدفع عبر البطاقات	3.886	24.264	6.796	40.476
الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية	2.154	18.578	3.329	27.959
الدفع عبر الانترنت	1.732	5.686	3.476	12.517
استرداد الدفع عبر المحطات الالكترونية و الانترنت	0.013	0.130	0.017	0.167
مجموع المعاملات باستخدام البطاقات	29.222	439.436	46.436	592.803

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي و النقدي 2023، 76)

من خلال الجدول، نلاحظ ان التعاملات الالكترونية من طرف العملاء تضم شريحة واسعة و متنوعة من المعاملات تتنوع بين: السحب عبر الموزعات الآلية، و السحب عن طريق المحطات الالكترونية و الانترنت، نظرا لسمعتها الحسنة و قبولها بين الأفراد.

- **الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

تتكون الصناعة المصرفية في الجزائر من مجموعة بنوك عمومية و خاصة منها 12 بنكا تقدم منتجات إسلامية بالإضافة إلى 02 من البنوك متخصصة فقط في تقديم المنتجات الإسلامية، و تملك الصيرفة الإسلامية سمعة جيدة لدى الأفراد بحيث يلجأ أغلب المتعاملين في الجزائر إلى التعاملات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الاسلامية، و في بعض الأحيان يفضل الأفراد الحصول على خدمات بجودة أقل و أسعار معاملات أعلى بدلا من التعامل مع الربا(أسعار الفائدة).

و عليه، تنافس البنوك الاسلامية في الجزائر على الحصة السوقية للبنوك كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول20.4.تطور حجم ودائع التمويل الاسلامي في الجزائر(2020-2023)

التعيين/السنوات	2020	2021	2022	2023
حسابات الودائع	163	212.8	254.3	421.7
البنوك العمومية	1.8	18.9	56.9	112.5
البنوك الخاصة	161.3	193.1	197.4	309.2
الودائع في حسابات الاستثمار	177	231.9	299.5	256.5
البنوك العمومية	1	4.10	15.8	24.9
البنوك الخاصة	176	227.8	283.7	231.6
المجموع الكلي	340	443.9	553.7	678.2
حصة المصارف العمومية	0.81	5.16	13.10	20.21
حصة المصارف الخاصة	99.19	94.84	86.90	79.79

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

معطيات الجدول، نلخصها حسب الشكل:

شكل.17.3.تطور حجم ودائع التمويل الاسلامي في الجزائر(2020-2023)

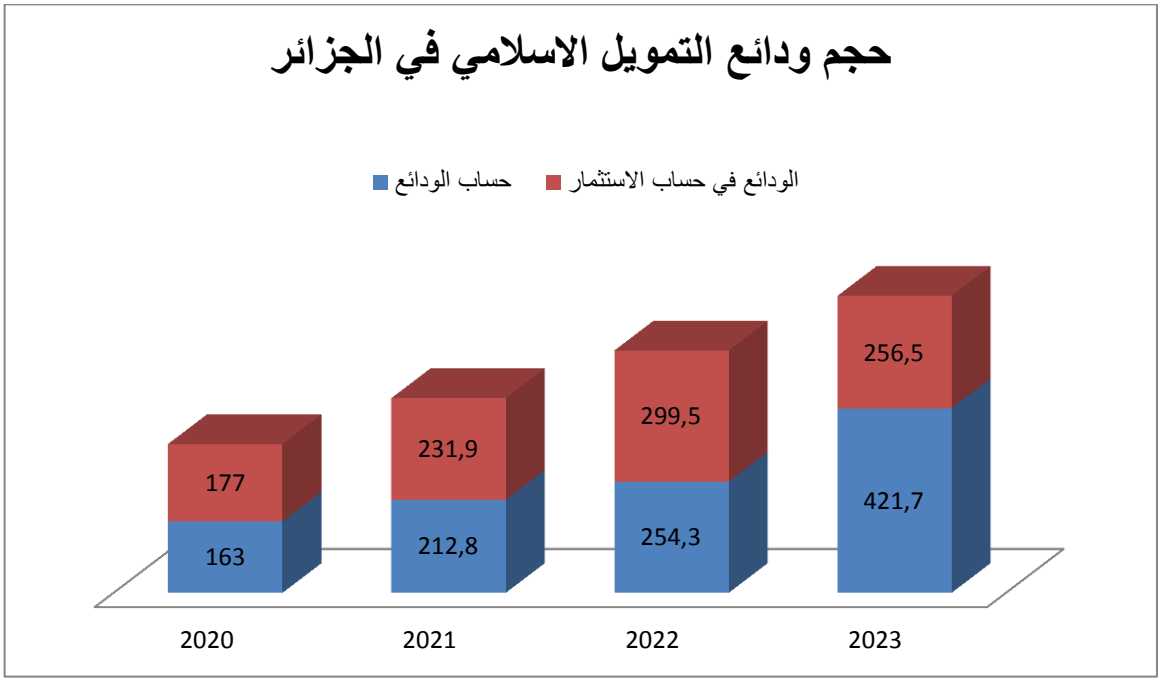

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 20.4

من خلال الجدول و الشكل، نلاحظ سيطرة البنوك الخاصة على حجم المعاملات البنكية الاسلامية، و ذلك بسبب طبيعة البنوك التي تقدم منتجات إسلامية خاصة بنك البركة الجزائري بالإضافة إلى النوافذ الاسلامية التي تفضلها البنوك الخاصة على العمومية.

و حسب مقال نشر على موقع وزارة المالية في أكتوبر سنة 2024، أوضح السيد وزير المالية الترتيبات الهامة التي اتخذت من قبل الدولة لتعزيز الصيرفة الإسلامية، كما أن الأرقام تشير إلى أن مجال الصناعة المالية الإسلامية قد تطور بشكل إيجابي منذ تاريخ إنشائه في الجزائر، بحيث تقوم حاليا البنوك بتسويق عدة منتجات إسلامية ابتكارية تتلاءم مع احتياجات الزبائن في مجالات المرابحة و المضاربة والمشاركة وغيرها، كذلك هي تشارك اليوم في تمويل الاقتصاد عامة والاستثمار خاصة.

فقد بلغ عدد البنوك التي تسوق المنتجات الإسلامية 12 بنكا (6) عمومية و 6 بنوك، وبلغ عدد الوكالات البنكية 858 إلى غاية 01 جوان 2024، وعدد الحسابات 715.886 حساب، وإجمالي الودائع 794 مليار دينار جزائري، و بلغت التمويلات فيما يخص تمويل الشركات أكثر من 493 مليار دج. (وزارة المالية، وزير المالية يفتتح ورشات تكوينية حول تطوير المالية الإسلامية والتمكين الاقتصادي في الجزائر 2024)

يمكن القول ان الصيرفة الاسلامية تدخل ضمن اهتمامات الدولة في وقتنا الحالي نظرا لنجاحها و تطورها على مستوى العالم حتى في الدول الغير اسلامية كما رأينا بالنسبة للتجربة البريطانية، ففي السابق تأخر ظهور البنوك الاسلامية في الجزائر رغم قدم فكرة ظهورها في أواخر التسعينات بسبب القيود القانونية و التنظيمية، و في سنة 1991 و بعد صدور قانون النقد و القرض، تم فتح المجال أمام البنوك الخاصة في الدخول ضمن الصناعة المصرفية لكن لم يتم تحديد إطار قانوني واضح لها.

و قد تم منح الاعتماد لبنك البركة في 20-05-1991 كأول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط(عام و خاص) يعمل وفق الشريعة الاسلامية كفرع من مجموعة البركة البحرينية.

و قد بدأت البنوك التقليدية في فتح نوافذ إسلامية عبر شبابيكها(سنتطرق إليها لاحقا) نظرا لكثرة الاقبال على المنتجات الاسلامية، بالإضافة إلى عزوف بعض الأفراد على التعاملات الربوية رغم الحاجة لها، و قد لاقت هذه الاستراتيجية استحسانا كبيرا من طرف العملاء و قد وصل عدد البنوك التي تقدم خدمات اسلامية عبر فروعها كما ذكرنا سابقا 12 بنكا منها 6 بنوك عمومية و 6 بنوك خاصة، و من المتوقع زيادة عدد البنوك التي تنتهج هذه الاستراتيجية نظرا لنجاحها و الطلب المتزايد على اقتناء المنتجات الاسلامية.

و عموما فإن الجزائر تتبع استراتيجيات تنافسية لا تختلف كثيرا على تلك المتبعة في بعض دول العالم نظرا للانفتاح و سياسة التحرير المصرفي المتبعة في معظم الدول العالم.

- **التوجه نحو اعتماد البنوك الرقمية في الجزائر**

وفقا للنظام رقم 24-04 المؤرخ في 10 ربيع الثاني سنة 1446 الموافق 13 أكتوبر 2024، يتعلق بالشروط الخاصة للترخيص و اعتماد و ممارسة نشاط البنك الرقمي، يرخص بتأسيس و اعتماد و ممارسة نشاط البنك الرقمي في الجزائر.

و حسب هذا النظام، و في مادته الثانية: يقصد بالبنك الرقمي أنه:

" كل بنك يقدم خدمات و منتجات مصرفية حصريا عبر قنوات أو منصات او دعائم رقمية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في إطار ممارسة أنشطته".

كما يخضع البنك الرقمي للشروط المحددة في النظام رقم 24-01 المؤرخ في 06 فيفري 2024 الذي يحدد شروط الترخيص بتأسيس بنك او مؤسسة عمومية و اعتمادها.

كما نص هذا النظام على انه: لا يجوز تأسيس البنك الرقمي في شكل فرع لبنك أجنبي، و حسب نص مادته الخامسة، فيجب ان يكون ضمن مساهمي البنك الرقمي بنك خاضع للقانون الجزائري يتمتع بخبرة في مجال الخدمات البنكية عبر الانترنت، و يجب أن يملك هذا البنك ما لا يقل عن 30% من رأس المال، دون أن تبلغ الحصة الفردية لكل مساهم من المساهمين الآخرين و أطرافهم المرتبطة هذه النسبة، كما لا يسمح للبنك(المادة 7) فتح وكالات غير تلك المسماة "الرقمية". (بنك الجزائر، نظام رقم 24-04 2024)

و رغم صدور الترخيص في الجزائر بفتح البنوك الرقمية في الجزائر إلا أنها تتمتع بعوائق دخول عالية تصعب عملية دخول بنوك جديدة إلى الصناعة المصرفية.

و عموما، و رغم ان استخدام التكنولوجيا في العمليات المصرفية هو مواكبة للتطورات العالمية و تسهيل و تسريع للمعاملات البنكية، لكنه يتطلب في المقابل الزيادة من دعائم الأمن السيبراني و حماية المعلومات، بسبب الهجومات الالكترونية التي قد تتعرض لها البنوك خاصة الرقمية منها، بالإضافة إلى ان ضعف شبكة الانترنت يؤثر على التعاملات الالكترونية، بالإضافة إلى العطل المتكرر في الموزعات الآلية، مما يتطلب التركيز على عمليات البحث و التطوير من أجل تقديم التكنولوجيا المصرفية بأفضل الخدمات.

- **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية**

عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها: جزء من مؤسسة مالية تقليدية–قد تكون فرعا أو وحدة متخصصة في هذه المؤسسة–تقدم خدمات إدارة المال(حسابات الاستثمار) و خدمات التمويل و الاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية مع الالتزام بفصل الأموال، أو تقدم خدمات التأمين التكافلي أو إعادة التكافل. (بن لحسن 2023، 58)

فالنوافذ الإسلامية هي تلك الشبابيك المفتوحة على مستوى البنوك التقليدية التي تتميز عن باقي الوحدات بممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، و خضوعها لهيئة رقابة شرعية و إطار قانوني يحدد عملياتها و عناصرها، بالإضافة إلى أن الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة النافذة الإسلامية لا يتجاوز مستوى قسم إداري في بنك تقليدي، و في بعض البنوك تقتصر على الوحدة في البنك، أما فيما يتعلق بمنتجات النافذة الإسلامية فهي ضئيلة مقارنة بالمنتجات التقليدية. (خترومي 2022، 63)

في الجزائر، و بعد الأزمة المالية جراء تراجع أسعار النفط و تداعياتها على الاقتصاد الوطني، بدأت السلطات العمومية في الانفتاح أكثر على صيغ تمويلية إسلامية و بدائل للنظام الكلاسيكي بغية استقطاب أكبر حجم من رؤوس الأموال و تعبئة مدخرات جديدة و توفير فرص أخرى لتمويل الاستثمار، خاصة بعد فشل جلب الأموال المتداولة في السوق الموازي و المكتنزة في البيوت عبر عملية القرض السندي (بن كابو، مناد و سنوسي 2023)، فأصدرت ضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادرة في 09 ديسمبر 2018 النظام رقم 18–02 المؤرخ في 2018/11/04 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية و الذي يعتبر أول نظام قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية" التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من بنك الجزائر للمصارف و

المؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية. (18-02 2018، 21)

و بعد صدور النظام 20-02 المؤرخ في 2020/03/23 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات الاسلامية، (20-02 2020)، تم فتح نوافذ إسلامية في الجزائر في ثلاثة بنوك خاصة هي: بنك الخليج AGB، بنك الإسكان للتجارة و التمويل و ترست بنك، و قد قام البنك الوطني الجزائري BNA بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوفى الشروط و المتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية المحددة في النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، لتصبح أو نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم تسعة منتجات موافقة للشريعة الإسلامية، و بحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ الاسلامية بالبنوك العمومية حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائري(59) BNA ، القرض الشعبي الجزائري CPA (31)، و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP(16). (خطوي و بن موسى 2021، 89)

تجدر الإشارة أن النظام رقم 20-02 قد عرف النافذة الإسلامية على أنها: " يقصد بشباك الصيرفة الإسلامية هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات و منتجات الصيرفة الإسلامية". (20-02 2020)

المطلب الثاني: تحليل العلاقة(هيكل-سلوك) في الصناعة المصرفية في الجزائر

إنه و من بين الانتقادات الموجهة لنموذج SCP التي قدمها GILBERT حول الدراسات السابقة لهذا النموذج، هو إهمالها لأثر التنظيم داخل الصناعة المصرفية على طبيعة العلاقة التي تربط بين مكونات النموذج، كما نجد ان الدراسات التي قام بها WILLIAMSمع باحثين آخرين سنة 1994 حول الضغوطات الحكومية على عمليات الاندماج بين البنوك و تأثيرها على هيكل السوق، و كذلك دراسة Molyneux et Forbes سنة 1995 الذين حاولا تطبيق نموذج SCP على مجموعة من البنوك من 18 دولة، و

التي انتهجت سياسة ان درجة التركيز لها تأثير على مستوى المنافسة داخل الصناعة، و كذلك دراسة Sholtens سنة 2000 و التي جاءت نتائجها معاكسة لدراسة Molyneux، و التي أثبتت ضعف الارتباط بين مردودية البنوك و درجة التركيز داخل الصناعة البنكية.

وعموما، فإن: "عملية تحليل هيكل الصناعة تهدف لتحديد حالة المنافسة الممارسة فيما بين مختلف العناصر الفاعلة داخل الصناعة". (عطيوي و بوسنة 2011، 118)

و تتجسد العلاقة بين هيكل الصناعة والاستراتيجيات التنافسية للبنوك في الجزائر في كيفية تأثير هذا الهيكل على قرارات البنك في اختيار الاستراتيجيات التنافسية من خلال فهم المحددات الرئيسية لهيكل الصناعة في ظل تهديد المنافسة وتهديد المنتجات البديلة ودرجة توحيد المنافسة باعتبار منتجات البنوك منتجات شبه متجانسة و عدم قدرة البنوك في الجزائر على تنويع منتجاتها باعتبارها خاضعة لسلطة البنك المركزي، لكن يمكن للبنوك تطوير استراتيجيات فعالة في كيفية تقديم و تسويق منتجاتها لتحقيق الميزة التنافسية.

كما يتعين عليها التعرف على الفرص والتهديدات التي تواجهها، ثم اختيار الاستراتيجية التنافسية المناسبة لها، كما ان تحديد و فهم العلاقة بين هيكل الصناعة و الاستراتيجيات التنافسية للبنك يمكنه من تقييم نجاح أو فشل الاستراتيجية التنافسية التي يختارها وتأثيرها على مكانته في السوق.

و يمكن توضيح العلاقة(هيكل–سلوك) في الصناعة المصرفية في الجزائر من خلال دراسة العلاقة بين محددات هيكل الصناعة المصرفية و الاستراتيجيات التنافسية التي تختارها البنوك في ظل المنافسة الشديدة القائمة داخل الصناعة المصرفية كما يلي:

1.درجة التركز الصناعي داخل الصناعة المصرفية

إن عدد البنوك في الجزائر يحدد الاستراتيجيات التي تنتهجها البنوك، فدرجة التصدي لعدد كبير من المنافسين كسوق المنافسة التامة مثلا يختلف عنه بالنسبة لهيكل احتكار

القلة، كما ان درجة التركز الصناعي تؤثر على التفكير الاستراتيجي للبنوك، فالصناعة المصرفية هي صناعة عالية التركز بحيث تتركز الحصة السوقية للودائع و القروض لدى عدد محدود من البنوك العمومية التي تتميز باقتصاديات الحجم الكبير، مما يحتم على هذه البنوك اختيار الاستراتيجيات التنافسية أو تقديمها بالشكل الذي يضمن بقاء نفوذها في السوق، كما يفرض على البنوك الأجنبية و الخاصة استمرار نشاطها بشكل جيد و اختيار الاستراتيجيات التنافسية التي تضمن بقائها في السوق المصرفية.

2.عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية

إن التكاليف المرتفعة التي تتحملها البنوك عند دخولها إلى الصناعة المصرفية تجعلها تبتعد عن قرار الانسحاب من الصناعة حتى في حالة تحقيق الخسارة خاصة بالنسبة للتكاليف الغير قابلة للاسترجاع، كما ان الحواجز التنظيمية و التشريعية التي تفرضها السلطات البنكية في الجزائر تحتم على البنوك اختيار الاستراتيجيات التي تتوافق مع هذه التشريعات و الالتزام الأمثل بها خوفا من خطر سحب الاعتماد لها و خروجها من السوق.

من جانب آخر، تعتبر **اقتصاديات الحجم** الكبير أحد العوامل المؤثرة على اختيار الاستراتيجيات التنافسية للبنوك، و التي تشكل عبئا استراتيجيا على البنوك العمومية كبيرة الحجم بالحفاظ على حجم أرباحها و تحاول الحصول على نفس الأرباح بأقل التكاليف.

كما أن **تمييز المنتجات** شبه المتجانسة في الصناعة المصرفية، يدفع بالبنوك إلى اختيار الاستراتيجيات التي تزيد من ولاء عملائها و كسب عملاء جدد بتقديم منتجاتها بشكل أفضل من باقي البنوك، حيث ان البنوك في الجزائر لا تملك حرية ابتكار و تقديم منتجات جديدة دون الرجوع لسلطة البنك المركزي.

3.عوائق الخروج من الصناعة المصرفية

كما ذكرنا سابقا، فإن عوائق الخروج من الصناعة المصرفية، و حتى في بعض الاحيان فإن عوائق دخول مؤسسات مالية جديدة إلى السوق المصرفية تعتبر حواجز للخروج بالنسبة للمؤسسات المتواجدة داخل الصناعة، كل هذه الحواجز خاصة تكاليف الخروج و الحواجز التكنولوجية التي تتمثل في حسابات و تسميات البنوك المتواجدة ضمن مواقعها الالكترونية تجعل من البنوك تختار الاستراتيجيات التنافسية التي تضمن بقائها و استقرارها في السوق دون التفكير في قرار الخروج من الصناعة المصرفية.

خاتمة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل أولا إلى النظام المصرفي في الجزائر و أهم الاصلاحات التي مر بها، بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات التي تتبعها البنوك في الجزائر و المتمثلة في الصيرفة الالكترونية أو التكنولوجيا المالية، البنوك الاسلامية، البنوك الرقمية و كذلك النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و التي اعتمدت في الجزائر خاصة في البنوك العمومية، كما حاولنا تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر بمختلف محدداته و الاستراتيجيات التنافسية للبنوك من خلال العلاقة(هيكل–سلوك)، و قمنا بتحليل نموذج الاقتصاد الصناعيSCP في الصناعة المصرفية في الجزائر، و قد اعتمدنا في الفصل التطبيقي على أهم المؤشرات المتعلقة بالصناعة المصرفية في الجزائر و الاستراتيجيات التنافسية المتبعة فيها، و قد توصلنا إلى أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا في الصناعة المصرفية خاصة من خلال التركيز على الجانب التكنولوجي من خلال محاولة مسايرة التكنولوجيا المالية، لكن تبقى هذه التغييرات بحاجة إلى التطوير بشكل أفضل من أجل مواكبة التطورات العالمية.

خـــــــاتـــــــمـــــــة

قبل التطرق لمختلف النتائج المتحصل عليها من خلال الجانبين النظري و التطبيقي، سوف نقوم باختبار صحة الفرضيات:

سوف نقوم باختبار صحة الفرضيات التي انطلقنا منها في بداية دراستنا من أجل إثبات صحتها أو نفيها، هذه الفرضيات تتمثل في:

- الفرضية الرئيسية: **يساهم هيكل الصناعة المصرفية في اختيار الاستراتيجيات التنافسية للبنوك في الجزائر من خلال تحليل محددات هيكل الصناعة المصرفية و تحليل العلاقة(سلوك-أداء).**

هذه الفرضية صحيحة، حيث ان تحليل محددات هيكل الصناعة المصرفية يساعد البنوك في الجزائر في كيفية اختيار الاستراتيجية التنافسية المناسبة لها، و ذلك من خلال معرفة العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية و سلوك البنوك المتواجدة ضمن هذه الصناعة.

- **اختبار صحة الفرضيات الفرعية**

1. الفرضية الأولى: **يساعد نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي(هيكل-سلوك-أداء) على فهم العلاقات الديناميكية بين مختلف مكوناته من خلال تحليل الصناعات و الأسواق لفهم مكونات البيئة التنافسية داخل الصناعة.**

إن نموذج الاقتصاد الصناعي(هيكل-سلوك-أداء) يتطلب الالمام بالعديد من المتغيرات و الأخذ بعين الاعتبار تحليل الصناعة من أجل فهم العلاقات الديناميكية بين هيكل الصناعة، سلوك المؤسسات المتواجدة ضمنها و أدائها بالشكل الذي يسهل عليها فهم مكونات البيئة التنافسية داخلها. و عليه فهي **فرضية صحيحة.**

2. الفرضية الثانية: **يقصد بهيكل الصناعة المصرفية عدد البنوك وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد.**

هيكل الصناعة المصرفية يقصد به حجم البنوك و توزيعها النسبي، لكنه يتكون من مجموعة من المحددات و العوامل التي تساعد في فهمه، فتعريفه يحتوي على العديد من المتغيرات إلى جانب عدد البنوك و توزيعها. **فالفرضية صحيحة** لكن ليست بشكل مطلق.

3. الفرضية الثالثة: **إن اختيار الاستراتيجية التنافسية للبنك يتحدد حسب درجة التركز الصناعي داخل الصناعة المصرفية.**

تساعد درجة التركز الصناعي في الصناعة المصرفية على تحديد الاستراتيجية التنافسية المناسبة للبنك، لكن اختيار البنك لاستراتيجياته يتوقف على العديد من العوامل إلى جانب درجة التركز الصناعي في الصناعة المصرفية. **فالفرضية صحيحة** لكن ليست بشكل مطلق.

4. الفرضية الرابعة: **تمييز المنتجات داخل هيكل الصناعة المصرفية يحفز البنوك إلى التوجه نحو الاستراتيجيات الحديثة للصناعة المصرفية.**

تقوم البنوك بتقديم منتجات شبه متجانسة لا تملك الحرية في اختيارها، كما لا تملك حرية إطلاق منتجات جديدة، و يمكن ان تخلق البنوك ميزة تنافسية من خلال كيفية و جودة تقديمها للمنتجات الموجودة في السوق و التي لا يمكن للبنك اصدارها إلا بعد موافقة البنك المركزي. و عليه **فالفرضية غير صحيحة.**

5. الفرضية الخامسة : **البنوك في الجزائر تمتلك الليونة الكافية للاستجابة بسرعة للمتغيرات المحلية والدولية خاصة التكنولوجية منها، سواء من خلال**

التغيرات في هيكل الصناعة المصرفية، أو اختيارها للاستراتيجية التنافسية المناسبة لها.

البنوك في الجزائر يمكنها الاستجابة للمتغيرات المحلية و الدولية من خلال رقمنة القطاع المصرفي، فالتحولات التكنولوجية العالمية جعلت من البنوك في الجزائر تتوجه نحو اعتماد التكنولوجيا داخل الصناعة المصرفية. و عليه **فالفرضية صحيحة.**

و من خلال دراستنا لموضوع هيكل الصناعة المصرفية و دوره في اختيار الاستراتيجيات التنافسية للبنوك في الجزائر، توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن أن نوجزها في ما يلي:

- **نتائج الدراسة**
- **نتائج تتعلق بالجانب النظري**

تناولنا في الجانب النظري العديد من المفاهيم المهمة و الضرورية و التي كانت الانطلاقة البحثية لموضوعنا من أجل إسقاطها على الجانب التطبيقي و الإجابة على الإشكاليات المطروحة، و قد توصلنا إلى نتائج بحثية من خلال الجانب النظري تتمثل في:

- يعتبر نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي SCPمن الاطر النظرية الأساسية في تحليل الصناعات و الأسواق، كما يعتبر أداة قوية و فعالة للغاية في فهم التفاعلات الديناميكية المعقدة التي تتم بين المؤسسات التي تنشط داخل نفس الصناعة و التي تؤثر بشكل مباشر على تنافسية هذه المؤسسات.

- في ظل التغيرات السريعة التي تؤثر على الأسواق العالمية، يواجه التحليل في ظل الاقتصاد الصناعي مجموعة من التحديات التي تتطلب التجديد المستمر في الدراسات و البحوث و التركيز على الجوانب التي تجعل منه علما يواكب كل التغيرات العالمية المتجددة.
- يساعد تحليل هيكل الصناعة المؤسسات على وضع استراتيجيات تنافسية قوية وملائمة للسوق، مما يزيد من فرص النجاح والاستمرارية في ظل المنافسة الحادة.
- بناء على تحليل النظريات الاقتصادية لبورتر و أوستن، توصلنا أن هناك تطبيقات متعددة يمكن استخدامها في الصناعة، كما تم التأكيد على أهمية التركيز على القدرات التنافسية وتأثير العوامل الخارجية خاصة التكنولوجيا.
- بعد اعتماد أسلوب التحليل وفق نظريات بورتر و اوستن، يمكن استنتاج أن نظرية أوستن يمكن تطبيقها القوي على الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما تركز نظرية بورتر بشكل أساسي على الشركات الكبيرة وكيفية الحفاظ على الميزة التنافسية.
- بناء على تحليل قوى بورتر الخمس، توصلنا إلى أن القوة التفاوضية للمنافسين الحاليين والمنافسين الجدد تؤثر بشكل كبير على اختيار الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة، بينما تؤدي القوة التفاوضية للموردين والمشترين إلى تغييرات في استراتيجية التسعير، كما أن القوى التنافسية بين المنافسين الحاليين المتواجدين داخل الصناعة تحدد مستوى المنافسة وزيادة التحكم في الأسعار.
- بالنسبة لنموذج القوى الخمس لبورتر، توصلنا إلى هذا النموذج لا يزال قائما و فعالا في الدراسات الاقتصادية الحديثة مع الأخذ بعين الاعتبار للتعديلات

التي طرأت عليه، لكنه يبقى دوما بحاجة إلى تحسينات و تطبيقات مستمرة عليه تتضمن المتغيرات الحديثة خاصة التكنولوجيا و الأزمات الدولية.

- هيكل الصناعة المصرفية يعتبر عاملا مهما في استقرار النظام المالي من خلال دور البنوك في عملية التمويل و استقرار السوق المصرفي.
- تلعب البنوك دورا هاما في الاقتصاد تؤثر و تتأثر فيه خاصة بالأزمات الدولية التي تنعكس عليها بشكل كبير مهما اختلفت المنطقة الجغرافية من العالم التي حدثت فيها هذه الأزمات.
- من خلال استخدام نموذج بورتر و اوستن لتحليل العوامل المؤثرة في المنافسة داخل الصناعة المصرفية، توصلنا إلى أن هذه الأخيرة تتأثر بعدة عوامل مثل عدد المنافسين و حواجز الدخول.
- وجود تحديات تنظيمية متزايدة في الصناعة المصرفية تتطلب التكيف مع المعايير الجديدة في السوق.

- **نتائج تتعلق بالجانب التطبيقي**

من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب التطبيقي، سواء فيما تعلق بالفصل المتعلق بالتجارب الدولية(الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، بريطانيا)، أو بالنسبة للفصل الأخير الذي تطرقنا فيه إلى معالجة إشكالية البحث في الجزائر، توصلنا إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- تعتبر الصناعة المصرفية في كل من الدول المختارة(الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، بريطانيا)من أكثر الصناعات المصرفية تطورا في العالم على اختلاف مناطقها الجغرافية.

- تعتبر التكنولوجيا المالية أحد أهم الاستراتيجيات المشتركة في التجارب الدولية المختارة و التي ساعدت البنوك في هذه الدول على خلق ميزة تنافسية و تطوير القطاع المصرفي.
- رغم التطور الكبير في الصناعة المصرفية في بريطانيا، لكن البنوك البريطانية تواجه خطر ارتفاع أسعار الفائدة، مما يفتح المجال أمام البنوك الاسلامية فيها للسيطرة على السوق المصرفية في بريطانيا على المدى البعيد.
- تطور الصناعة المصرفية في ماليزيا ترجع إلى الإرادة الكبيرة بين القوى السياسية و الفاعلين على تطوير القطاع المصرفي في ماليزيا، و إن نجاح العمل المصرفي الاسلامي كان نتيجة لتلبية توجهات الأفراد في العمل المصرفي.
- نجاح الصناعة المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة يرجع بشكل كبير في تركيزه على الجانب التكنولوجي و رقمنة القطاع المصرفي.
- تتميز الصناعة المصرفية في الجزائر بالتركز الشديد، يميزها احتكار القلة حيث يسيطر عدد قليل من البنوك العمومية على الحصة السوقية الأكبر.
- المنتجات البنكية هي منتجات شبه متجانسة بحيث لا تملك البنوك الحرية في طرح منتجات جديدة باعتبارها تابعة لسلطة البنك المركزي، لكن يمكنها ان تتميز في كيفية تقديم المنتجات و تسهيل تقديمها و جودتها بالشكل الذي يجذب لها أكبر عدد ممكن من العملاء.
- عوائق الدخول العالية الموجودة في الصناعة المصرفية منعت من دخول منافسين جدد، مما شكل نوع من الحماية للبنوك المتواجدة داخل الصناعة.

- تحليل قوى التنافس يساعد في فهم القوى المعقدة و المتشابكة داخل الصناعة المصرفية في الجزائر من أجل فهم طبيعة المنافسة و كيفية التحكم فيها.
- إن خلق ميزة تنافسية لدى البنوك يعزز من الثقة بين البنوك و العملاء و يضمن الاحتفاظ بهم و يزيد من إمكانية خلق عملاء محتملين.
- رغم أن استخدام التكنولوجيا في البنوك يعزز من الميزة التنافسية للبنوك، لكنها أيضا أصبحت ضرورة استراتيجية ملحة على البنك نظرا للتحول الرقمي الذي يشهده العالم اليوم و الذي مس جميع القطاعات.
- تزايد المنافسة من البنوك الرقمية يشكل ضغطا كبيرا على البنوك التقليدية و يتطلب منها إعادة التفكير في الاستراتيجيات التي تتبناها من اجل تلبية طلب العملاء الرقمية و مواكبة التطورات العالمية.
- استخدام التكنولوجيا في البنوك في الجزائر يسهل من المعاملات المصرفية، لكنه يبقى بعيد عن التطورات العالمية، يضاف إليه ضعف شبكة الانترنت و حالة الموزعات الآلية الضعيفة ، يحتاج إلى التحكم في استخدام التكنولوجيا و مواكبة الرقمنة بشكل أفضل.
- أهمية العامل التكنولوجي في تحسين و تطوير العمليات المصرفية.
- زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المالية مما يعكس نية التوجه نحو التكنولوجيا في الصناعة المصرفية.
- تم اعتماد عدة استراتيجيات تنافسية ناجحة في الصناعة المصرفية تعكس توجهات السوق المصرفي في الجزائر و تعزيز الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية المتزايدة باستمرار و زيادة التفاعل مع العملاء من خلال القنوات الرقمية.

- الاستثمار في التكنولوجيا المالية في الجزائر أصبح أمرا ضروريا باعتبار أنه ساهم في تحسين الكفاءة و تقليل التكاليف.
- يتعين على البنوك تطوير خطط مرنة لمواجهة الأزمات الاقتصادية.
- أهمية العامل التكنولوجي في تحسين و تطوير العمليات المصرفية.
- زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المالية مما يعكس نية التوجه نحو التكنولوجيا في الصناعة المصرفية في الجزائر.
- تم اعتماد عدة استراتيجيات تنافسية ناجحة في الصناعة المصرفية تعكس توجهات السوق المصرفي في الجزائر و تعزيز الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية المتزايدة باستمرار و زيادة التفاعل مع العملاء من خلال القنوات الرقمية.
- الاستثمار في التكنولوجيا المالية في الجزائر أصبح أمرا ضروريا باعتبار أنه ساهم في تحسين الكفاءة و تقليل التكاليف.
- يتعين على البنوك تطوير خطط مرنة لمواجهة الأزمات الاقتصادية.
-

- **التوصيات والاقتراحات**

على ضوء النتائج التي تحصلنا عليها، يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات إلى البنوك في كيفية اختيار الاستراتيجيات التنافسية في ظل الصناعة المصرفية في الجزائر كما يلي:

- ضرورة تبني استراتيجية تنافسية متكاملة تشمل العوامل التسويقية من جهة و تحديد الموقع الاستراتيجي بدقة عالية وفقا لرؤية شاملة، مما يمكن المؤسسات من المنافسة بطريقة ناجحة.

- ضرورة مواصلة عمليات البحث و التطوير في البنوك لاكتشاف استراتيجيات جديدة تمكن هذه البنوك من مواكبة التطورات العالمية السريعة و المتجددة باستمرار.
- معالجة الضعف في شبكة الانترنت من أجل التحكم في استخدام التكنولوجيا في البنوك في الجزائر و مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.
- ضرورة الاستفادة من التجارب المصرفية الناجحة على مستوى العالم، و محاولة التنسيق بين الدول الناجحة في هذا المجال من أجل الاستفادة بشكل كبير من نجاح الصناعة المصرفية فيها.
- زيادة عدد البنوك الاسلامية في الجزائر التي تقدم منتجات اسلامية بالكامل.
- الاهتمام بتطوير و تدريب المورد البشري في البنوك لتنفيذ الاستراتيجيات بشكل دوري و مستمر من خلال جلب خبرات أجنبية إلى الجزائر مختصة بالتدريب و التطوير في العمل المصرفي.
- التركيز على تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم خدمات مصرفية و استخدام تحليل البيانات لفهم سلوك العملاء و توجهاتهم بشكل أفضل.
- العمل على توسيع نطاق الخدمات المصرفية المقدمة و تطوير استراتيجيات تسويقية لتلبية احتياجات العملاء و توجهاتهم.
- ضرورة تعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات البنكية.
- يجب تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر.
- من الضروري تقليل تكاليف العمليات الداخلية للبنوك من أجل زيادة الربحية.
- التفكير في عقد شراكات استراتيجية مع الشركات التكنولوجية العالمية لتعزيز الابتكار في الصناعة المصرفية.

- الاستجابة للتغيرات الاقتصادية بشكل أكثر مرونة و قدرة للتكيف مع التغيرات الاقتصادية السريعة.
- التفكير في تقديم خدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء المتنوعة.
- تعزيز التقنيات الرقمية من خلال الاستثمار في تطوير منصات رقمية أكثر تطورا لتلبية حاجيات العملاء و ضمان الوصول على المعلومات.
- القيام بتحليلات دقيقة للمخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي.
- تعزيز الشفافية في العمليات المالية و تقديم تقارير دقيقة عن العمليات البنكية.

- **آفاق البحث**

من خلال دراستنا هذه، تبين لنا مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون آفاقا لإشكاليات بحث مستقبلية للباحثين و المختصين في هذا المجال كل حسب تخصصه و ميوله العلمي، و ذلك من أجل تدعيم الدراسات السابقة بدراسات أكثر شمولا كما يلي:

- دور محددات هيكل الصناعة المصرفية في تحسين أداء المؤسسات المصرفية.
- تأثير عوائق الدخول و الخروج في الصناعة المصرفية على الاستراتيجيات التنافسية: تجارب دولية مختارة.
- دور عوائق الدخول في تنظيم المنافسة.
- الشروط القاعدية للصناعة كعامل تنافسي في تحسين الأداء.
- تحليل العلاقة هيكل–أداء في الصناعة المصرفية الاسلامية.

قائمة المـــراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. أ روبرت، لي ديفيد، و عبد الحكم ترجمة الخزامي. الإدارة الاستراتيجية: بناء الميزة التنافسية. القاهرة مصر: دار الفجر، 2008.

2. أحلام بوعبدلي. سياسات إدارة البنوك التجارية و مؤشراتها. عمان الأردن: دار الجنان للنشر و التوزيع، 2015.

3. أحمد سعيد بامخرمة. اقتصاديات الصناعة. جدة(السعودية): دار زهران للنشر و التوزيع، 1994.

4. أحمد ماهر. الدليل العملي للمديرين في الإدارة الاستراتيجية: الطبعة الرابعة. الاسكندرية مصر: الدار الجامعية، 2006.

5. أسامة عبد الخالق الأنصاري. إدارة البنوك التجارية و البنوك الإسلامية. دمشق، 2006.

6. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي. إدارة البنوك التجارية. عمان الأردن: دار غيداء للنشر و التوزيع، 2015.

7. ايمون باتلر، و محمد فتحي ترجمة خضر. المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة. القاهرة–مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2013.

8. جاسم سلطان. التفكير الاستراتيجي و الخروج من المأزق الراهن–الطبعة الثانية–. المنصورة مصر: أم القرى للترجمة و التوزيع، 2010.

9. حسن هلال، و محمد عبد الغني. مهارات التفكير و التخيط الاستراتيجي: كيف تربط بين الحاضر و المستقبل. مصر : مركز تطوير الأداء، 2007.

10. حسين رحيم. استراتيجية المؤسسة. قسنطينة: دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، 2008.

11. حسين علي الرفاعي. الصناعة في مصر: أبحاث اقتصادية صناعية تجارية مفيدة للمجتمع. القاهرة: مطبعة مصر، 1953.

12. روجر تعريب فريد بشير طاهر كلارك. اقتصاديات الصناعة. الرياض(السعودية): دار المريخ للنشر، 1994.

13. رولاند كالوري، آخرون، أحمد ترجمة الخزامي، و عبد الحكم أحمد ترجمة الخزامي. المنافسة العالمية و ديناميكيات التفاعل من الممارسة إلى النظرية. القاهرة مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2003.

14. سامي حسن أحمد محمود. تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق و الشريعة الاسلامية الطبعة الثانية. عمان الأردن: مطبعة الشرق، 1982.

15. شارلز جانبيت جونز، و محمد رفاعي أحمد عبد المتعال ترجمة رفاعي و سيد. شارلز وجاريث جونز، الادارة الإستراتيجي)مدخل متكامل و محمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر و التوزيع، 2001.

16. شاكر القروبني. محاضرات في اقتصاد البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

17. الشمري ,صادق. الصناعة المصرفية الاسلامية :مداخل و تطبيقات .عمان الأردن :اليازوردي.2014

18. صادق راشد الشمري. أساسيات الصناعة المصرفية الاسلامية: أنشطتها التطلعات المستقبلية. الأردن: اليازوردي، 2008.

19. طارق طه. ادارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت. الاسكندرية مصر: دار الفكر الجامعي، 2007.

20. طارق عبد العال حماد. سلسلة البنوك التجارية" قضايا معاصرة– الجزء الثاني": تقييم أداء البنوك التجارية" تحليل العائد و المخاطرة". عين شمس مصر: الدار الجامعية، 2003.

21. عبد الغفور يونس. التنظيم الصناعي وادارة الانتاج. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1997.

22. عوض فاضل اسماعيل الدليمي. النقود و البنوك. الموصل: دار الحكمة للطباعة و النشر، 1990.

23. فريد النجار. المنافسة و الترويج التطبيقي. الاسكندرية مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

24. فلاح علي خلف الربيعي. الاقتصاد الصناعي. بغداد: دار الكتب و الوثائق، 2015.

25. محسن الربيعي حاكم ، و حمد عبد الحسين راضي. حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة. عمان الأردن: اليازوردي، 2012.

26. محمود جاسم، و محمد الصميدعي. استراتيجيات التسويق: مدخل كمي و تحليلي. عمان الأردن: دار الحامد للنشر، 2009.

27. مدحت كاظم القرشي. الاقتصاد الصناعي. عمان الأردن: دار وائل للنشر ، 2000.

28. يوسف شمرين. عن الاستراتيجية. السعودية: العبيكان للنشر، 2016.

2. <u>المقالات</u>

1. ابتسام ساعد، و رابح خوني . "تجربة المصرفية الاسلامية في ماليزيا." مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، 09، 2017.

2. أبو وادي، رامي، محمد اسماعيل سقف الحيط نهيل» .محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية .المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،2017.

3. أحمد حسين علي الهيتي، و مصطفى أحمد عبد ابراهيم. "المصارف الماليزية الإسلامية و إمكانية الاستفادة منها في العراق." مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، 25 12, 2019.

4. أحمد فتحي، و أحمد فتحي عبد المجيد. القدرة التنافسية للاعمال و الازدهار الاقتصادي في البلدان العربية. الدوحة قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2022.

5. أحمد قايد، و عبد الرحمان بوشمال. "دور استراتيجية قيادة التكلفة و التمييز في وضع عوائق الدخول إلى الصناعة." مجلة الحقوق و العلوم الانسانية–دراسات اقتصادية–، 01 04, 2014.

6. آسيا كرومي. "تقييم أداء البنوك الجزائرية بواسطة النسب المالية: دراسة تطبيقية خلال الفترة(2005–2014)." مجلة البشائر الاقتصادية، 06, 2016.

7. آسيا محجوب. "البنوك التجارية و المنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة–حالة البنوك الجزائرية." رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. قالمة: جامعة 08 ماي 1945، 2010–2011.

8. آسياء خليفة. "متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري–دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي." مجلة دفاتر البحوث العلمية، 08 06, 2021.

9. إلياس سالم. "التنافسية و الميزة التنافسية في منظمات الاعمال." مجلة أبحاث و دراسات التنمية، 30 06, 2021.

10. ايمان بوشنقير، و ليلى قطاف. "دور و أهمية الابتكار التكنولوجي في خلق ميزة تنافسية في القطاع الصناعي." مجلة الاقتصاد الصناعي، 01 06, 2013.

11. ايمان فنيش، و حياة نجار. "التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الامارات العربية المتحدة في ظل جائحة كورونا." مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمانت، 26 01, 2023.

12. بشير فضل عبد الكريم. "تطبيقات دولية معاصرة في التحول نحو الاقتصاد و التمويل الاسلامي.تنافسية عواصم الاقتصاد الاسلامي انموذجا." الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، 2015.

13. حبة نجوى، "التوجه نحو تفعيل الاقتصاد من خلال الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية." مجلة الحقوق و العلوم الانسانية: دراسات اقتصادية، 01 01, 2016.

14. حسن مفتاح،"تحليل العلاقة بين مكونات هيكل السوق و الكفاءة المصرفية." مجلة آفاق للعلوم، 237–251 06, 2018.

15. حياة نجار. "اتفاقية بازل 3 و آثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري." مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 01 06, 2013.

16. دون ذكر المؤلف. "شراكة لتسريع التكنولوجيا المالية في الإمارات." الوطن: يومية سياسية مستقلة (الامارات) 4512 11، 2024/11/13).

17. رابح عرابة. "دور الصيرفة الشاملة في تطور البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر." مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 01 01, 2009.

18. رحاب عادل، و صلاح الدين أمين. "الادارة الاستراتيجية للتكلفة و الاستراتيجيات التنافسية: دراسة نظرية." مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، 9, 2024.

19. سلمان محمد الديراوي. "الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها و تداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات دول الخليج العربية." مجلة جامعة الأقصى: سلسلة العلوم الإنسانية، 01, 2013.

20. سهام بوخلالة، و محمد الجموعي قريشي. "تطور مؤشرات التركيز السوقي و أثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر." مجلة الباحث، 01 06, 2016.

21. الصالح مفتاح، و فريدة معارفي. "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري." مجلة العلوم الإنسانية، 01 03, 2014.

22. الطاهر عديلة، و علي بن الطاهر. "دراسة العلاقة بين هيكل السوق و أداء القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2019." مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، 06, 2021.

23. عائشة بلحرش، و شهيدة كيفاني. "الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة المصرفية: واقع و تحديات." مجلة آفاق للبحوث و الدراسات، 31 01, 2022، الإصدار المركز الجامعي .

24. عبد الرزاق حبار. "تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري." مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، 02 12, 2011.

25. عبد المليك مزهودة. "الأداء بين الكفاءة و الفعالية: مفهوم و تقييم." مجلة العلوم الانسانية، 01 11, 2011.

26. عبدالرحيم عزيز كولدران ، و ابراهيم همين خسرو. "دور عناصر الميزة التنافسية على اداء الخدمات المصرفية لعينة من المصارف في مدينة أربيل." مجلة قلاي زانست العلمية، 2023.

27. عبو هودة. "أهمية وواقع الصناعة المصرفية في ماليزيا." مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، 01 06, 2021.

28. عصام العايب. "دور مجلس المنافسة في ضبط النشاط البنكي وفقا للتشريع الجزائري." مجلة أبحاث قانونية و سياسية، 14 12, 2017.

29. علي العبسي، بوبكر سلالي، و محمد الهادي ضيف الله. "الصيرفة الشاملة و أثرها على المنظومة المصرفية في الجزائر." مجلة اقتصاد المال و الأعمال، 12, 2020.

30. علي العمري، و حدة أنفال خبيزة . "الجهاز المصرفي الجزائري و معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية : الإصلاح من أجل استقرار الاقتصاد الوطني." مجلة معارف، 01 12, 2017.

31. عمار درويش، و إلياس صالح. "الادارة الاستراتيجية للتكاليف كأداة لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية(دراسة حالة مصنع النسيج للمواد الثقيلة MANTAL بتلمسان)." مجلة رؤى اقتصادية، 30 06, 2015.

32. فائزة لعراف، و رابح بوقرة. "إنتاجية البنك ما بين الكفاءة و الفعالية، مدخل مفاهيمي." مجلة دراسات اقتصادية، 01 04, 2021.

33. كمال عايشي. أداء النظام المصرفي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد العاشر، نوفمبر 2006، ص 9." مجلة العلوم الإنسانية، 06 11, 2006.

34. لامية لعلام، و عبد الحميد غوفي. "تحليل هيكل السوق المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016." مجلة البشار الاقتصادية، 25 05, 2019.

35. لخضر بن أحمد. "المنظومة المصرفية الجزائرية و حتمية تطوير و عصرنة جودة الخدمة كمدخل لدعم القدرة التنافسية." مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 15 02, 2011.

36. لخضر مرغاد، و حدة رايس. "رقابة البنك المركزي للبنوك الاسلامية في ظل نظام مصرفي معاصر." مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، 31 12, 2005، الإصدار 9.

37. لمين مراد. "الثقة في مجال المعاملات المصرفية دراسة قانونية تحليلية." مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 11 10, 2022، الإصدار جامعة عباس لغرور-خنشلة.

38. لیندة حیمر، و نور الدین شارف. "دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية التجربة الماليزية انموذجا." مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة SMEC، 10 04, 2022.

39. محمد الأمين بن كابو، خديجة مناد، و سيد أحمد سنوسي. "تقييم دور النوافد الإسلامية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية: دراسة تطبيقية على البنك الوطني الجزائري." اقتصادنا الإسلامي، 17 12, 2023.

40. محمد العربي غزي. "بناء الميزات التنافسية: المداخل و و الاستراتيجيات التنافسية." مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 15 06, 2013.

41. محمد حمو، و محمد زيدان. "إدارة التكنولوجيا المصرفية من أجل تحسين تنافسية البنوك، مع الإشارة إلى البنوك الجزائرية." المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، 01 07, 2016.

42. محمد رضا بوسنة، و العيد قريشي. "تحليل العلاقة: تركيز–ربحية في الصناعة المصرفية الجزائرية وفق نموذج الاقتصاد الصناعي." مجلة الباحث الاقتصادي، 30 12, 2019.

43. محمد علام، موسى حمدان، و و آخرون. "العلاقة بين هيكل السوق و الربحية في صناعة المصارف الاردنية و الفلسطينية." مجلة رؤى استراتيجية، 03 01, 2013.

44. محمد قوجيل، و طيبة عبد العزيز. "دورالاستراتيجية الرقمية في تبني التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية–الامارات العربية المتحدة نموذجا." الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، 30 06, 2024، الإصدار الشلف.

45. محمدرضا بوسنة. "تقييم المنافسة في الصناعة المصرفية في الجزائر بالاعتماد على نموذج Rosse & Panzar." مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 17 10, 2017.

46. مختار رنان. "الجيل الثالث من الاصلاحات النقدية و المصرفية في الجزائر: قراءة في مضمون القانون 23-09." مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 31 10, 2023.

47. مريم سايغي. "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي دراسة حالة الامارات العربية المتحدة." مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، 22 06, 2023.

48. مصطفى قطب. "آفاق التعايش يين المصرفية التقليدية و المصرفية الاسلامية-تجربة ماليزيا انموذجا." مجلة دراسات اقتصادية، 03, 2008.

49. منال منصور، و نوال بن لكحل. "الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بين الواقع و المأمول." مجلة دفاتر البحوث العلمية، 06, 2021، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة.

50. منير خطوي، و أعمر بن موسى. "النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر." مجلة إضافات اقتصادية، 27 09, 2021.

51. منيرة بباس، و نبيلة فالي. "الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية : دراسة حالة ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي." المجلة الدولية للمالية الريادية، 01, 2020.

52. موراد حطاب، و مبارك قرقب. "عوائق الدخول للصناعة و أثرها على تركز المؤسسات داخل القطاع:دراسة حالة قطاع صناعة الأدوية في الجزائر." مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، 31 03, 2022.

53. مونير خطوي، و هاجر عياد. "العمل المصرفي الاسلامي في بريطانيا: مقومات النجاح و التحديات." مجلة ابحاث كمية و و نوعية في العلوم الاقتصادية و الادارية، 30 06, 2021.

54. نجوى حبة، و عبد الوهاب بن بريكة. "الدولة بين المنظم و المنافس في القطاع: مساهمة لتحديد التأثيرات على قطاع الهاتف النقال في الجزائر." مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، 01 06, 2014.

55. الهواري بن لحسن. "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر: المزايا والمآخذ من وجهة نظر العاملين والعملاء (دراسة ميدانية لعينة من البنوك التقليدية بولاية وهران)." التكامل الاقتصادي، 31 03, 2023.

56. هواري معراج، و حديدي آدم. "تنامي الصناعة المصرفية الاسلامية في الدول الاوروبية بالاشارة الى التجربة الفرنسية و البريطانية." مجلة إدارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية، 15 03, 2015.

57. وليد صيفي. "أثر السياسات الصناعية على مورفولوجيا العمالة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر في الفترة: 1990-2013." مجلة الحقوق و العلوم السياسية: دراسات اقتصادية، 01 01, 2016.

58. يمينة ختروسي. "النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية." مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصر، 01 10, 2022.

3. الرسائل و الأطروحات

1. أحلام خان. "أهمية إعادة هندسة الموارد البشرية في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الاقتصادية: دراسة استطلاعية لآراء مسؤولي الموارد البشرية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية بسكرة." أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2014-2015.

2. اسحاق الخرشي. " استراتيجية اعادة التركيز لتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن هيكل الصناعة: دراسة حالة مؤسسة سوفي بلاست Sofiplast مجمع ENPC بسطيف." أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 2014-2015.

3. ايمان نعمون. "تحليل أثر تبني الاستراتيجيات العامة للتنافس على أداء المؤسسات الصناعية.دراسة حالة مؤسسات قطاع الهاتف النقال في الجزائر." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2017-2018.

4. حسن مفتاح. "أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية: دراسة عينة من المصارف حالة الجزائر." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد صناعي. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2028.

5. الخامسة سايحي. "أثر الهيكل التنافسي للسوق على أداء الصناعة: دراسة حالة قطاع الهاتف النقال في الجزائر." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.

6. دعاء فيصل عجيل النصاري. "دور المنافسة المصرفية في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق." رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. العراق: جامعة كربلاء، 2024.

7. رقية منصوري. "توافق التخطيط الإستراتيجي للمنظمة و التخطيط الإستراتيجي لنظم المعلومات و أثره على تحقيق عوامل التفوق التنافسي." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2014-2015.

8. زليخة تفرقتيت . "تفاعل إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي لتحقيق المزايا التنافسية للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك." أطروحة دكتوراه في علوم التسير. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2014-2015.

9. سعاد قوفي. "التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.دراسة لبعض تجارب الدول النامية." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

10. سليم قادة. "الاستراتيجيات التنافسية في قطاع التأمين الجزائري من الاستقلال إلى غاية سنة 2015." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2018-2019.

11. شرف الدين مومن. "، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات -باتنة." رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. سطيف: جامعة فرحات عباس، 2011-2012.

12. عادل بوعافية. "هيكل الصناعة و أثره على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: حالة مؤسسة موبيليس للهاتف النقال خلال الفترة 2001-2009."

رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 02 03, 2017.

13. عادل زقرير. "تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواجهة تحديات الصيرفة الشاملة: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري." رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2008-2009.

14. العباس بهناس. "الاصلاح المالي و تسيير المخاطر المصرفية: حالة الجزائر." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر3، 2012-2013.

15. عبد الرحمان بوشمال. "دور الاستراتيجيات العامة للتنافس في تحسين هيكل الصناعة الدوائية الجزائرية: دراسة حالة مجمع صيدال (2005-2015)." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2016-2017.

16. عبد اللطيف تيقان. "تحول الصناعة المصرفية الاسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي: دراسة مجموعة من البنوك الاسلامية." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2016-2017.

17. علي بن الطاهر. "أثر هيكل السوق و سلوك المؤسسات على أداء القطاع: دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2022/2021.

18. عمر تيمجغيدين. "الخيارات الاستراتيجية و أثرها على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بسكرة." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2020-2021.

19. العيد قريشي. "علاقة التكامل العمودي كخيار استراتيجي للنمو بأداء المؤسسة." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2016.

20. فاطمة محبوب. "تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية: دراسة حالة مجمع صيدال." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2015-2016.

21. محمد رضا بوسنة. "تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة و الأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2004-2014)." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2015-2016.

22. مؤيد عبد الكريم مخيف. "دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق." رسالة مقدمة للحصول على الدبلوم العالي في دراسات الجدوى و تقييم المشروعات. العراق: جامعة كربلاء، 2021.

23. نجوى حبة. "الشروط القاعدية للصناعة و المنافسة في القطاع: مساهمة في تحديد التأثيرات و آلياتها، دراسة حالة قطاع الهاتف المحمول في الجزائر 2011/2000." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

24. نوال هاني. "دور تحليل الهيكل التنافسي للصناعة في تحديد السلوك الاستراتيجي للمؤسسات في الصناعة: دراسة حالة مجمع صيدال." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر ، 2018-2019.

25. وهيبة ديجي. "دور التمييز العمودي في تحسين أداء المؤسسة الصناعية: دراسة حالة صناعة الكوابل الكهربائية في الجزائر: مؤسسة ENICAB Biskra." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019.

26. يحيى فريك. "استراتيجية التكامل العمودي في قطاع الصناعة: دراسة حالة مجمع صيدال." رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2011-2012.

4. الملتقيات

1. سميرة عطيوي، و محمد رضا بوسنة. "تحليل اداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج SCP." مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 22-23 11, 2011.

2. عمر عبو، و هودة عبو. "دور الاستراتيجيات العامة للتنافس في تحقيق الأداء في المؤسسة." الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 8-9 12, 2010.

3. عمر عزاوي، و بوزيد سايح. "إصلاحات القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث و النمو الاقتصادي." مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 22 12, 2013.

5. <u>المحاضرات و المطبوعات</u>

1. "محاضرات في النظام المصرفي الجزائري." مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي و بنكي. الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر، دون ذكر السنة.

2. أحمد ضيف. "محاضرات في مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد." مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى. الجلفة: جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018-2019.

3. أسماء حدانة. "محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري." محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي و بنكي. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2020-2021.

4. خديجة خنطيط. "محاضرات في مقياس الاقتصاد الصناعي." محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص تخطيط اقتصادي. جامعة 20 أوت سكيكدة، 2018-2019.

5. دون ذكر المؤلف. "adss." المحاضرة الرابعة: تعريف البنك المركزي . 2023-2024. https://www.adss.com (تاريخ الوصول 2024).

6. شريفة قصاص. "محاضرات في النظام المصرفي الجزائري." مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي و بنكي. سكيكدة: جامعة 20 أوت، 2018-2019.

7. فريدة بناشنهو. "قانون النقد و القرض." مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، 2022-2023.

8. مسعودة بلخضر. "محاضرات في مقياس الاستراتيجيات التنافسية." مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر مقاولاتية. عنابة: جامعة باجي مختار، 2019-2020.

9. مليكة بن علقمة. "محاضرات في الاقتصاد البنكي." مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص نقدي و بنكي. سطيف: جامعة فرحات عباس، 2019-2020.

6. <u>الدوريات و النشريات</u>

1. تصريحات وكالة فيتش حول تمويل البنوك الاسلامية في بريطانيا Al Arabia New. Al Arabia News، 2024.

2. تقرير حول التمويل الاسلامي في المملكة المتحدة .المملكة المتحدة Alaqra Business New: Alaqra Business New, 2016.

3. استراتيجيات بورتر العامة HARVARD Business Review Porter's Generic Strategies. 2024. https://hbrarabic.com (تاريخ الوصول 2025).

4. الساعة الاستراتيجية لبومان «أكاديمية أساسيات الاستشارية ,VITAMINS BUSINESS,.دون ذكر السنة.

5. اتحاد المصارف العربية. "أفضل 10 بنوك إسلامية في العالم في العام 2024." مصر، أكتوبر 2024.

6. اتحاد المصارف العربية. دراسة اتحاد المصارف العربية عن أكبر 50 مصرفا عربيا بحسب الموجودات حتى نهاية النصف الأول من العام 2024 مصارف

دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية في الصدارة، رقم 527 (أكتوبر 2024).

7. الأمانة البريطانية للتمويل الاسلامي. تقارير رسمية من الأمانة البريطانية للتمويل الإسلامي، بيانات متعددة السنوات. UK Islamic Finance Secretariat UKIFS))، تقرير متعدد السنوات.

8. بنك الجزائر. "التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي و النقدي." الجزائر، 2023.

9. بنك الجزائر. التقرير السنوي لبنك الجزائر: التطور الاقتصادي و النقدي. الجزائر: 06، 2024.

10. تحليلات وإحصائيات حول التحول الرقمي والمنافسة في القطاع المصرفي، UK Finance Repport.لندن.2024

11. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. تقرير سنوي، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2023.

12. دون ذكر المؤلف. مؤشرات أداء البنوك خلال 2019–2020 و توقعات 2021. الإمارات العربية المتحدة: غرفة أبو ظبي، نوفمبر 2020.

13. صندوق النقد العربي. الدروس المستفادة من أزمة كورونا على سياسات البنوك المركزية العربية المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي. أبو ظبي–الإمارات العربية المتحدة: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، 2022.

14. صندوق النقد العربي. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023. أبو ظبي–الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2023.

15. صندوق النقد العربي. تقرير تنافسية الاقتصاديات العربي. تقرير سنوي، أبو ظبي–الإمارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، ديسمبر 2023.

16. مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي. تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة: الربع الأول 2022. الإمارات العربية: CBUAE Classification: Public، 2022.

17. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تقرير موجز: التطورات النقدية و المصرفية: أغسطس 2024. الإمارات العربية المتحدة: CBUAE Classification: Public، 2024.

7. <u>النصوص القانونية</u>

1. نظام 18–02. "نظام 18–02 يتضمن ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية." الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 04 11, 2018.

2. نظام 20–02. "نظام 20–02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية." الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 15 03, 2020.

3. "نظام رقم 18–03 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر." الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 04 11, 2018.

4. وزارة المالية. "قانون رقم 23–09 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 12 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي و المصرفي." الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 2023/07/27، 12 07, 2023.

5. الجريدة الرسمية. "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية." 02 01, 2025.

8. مواقع الكترونية

1. "نظام رقم 24-04." بنك الجزائر. 13 10, 2024. https://www.bank-of-algeria.dz/ (تاريخ الوصول 01, 2025).

2. "تاريخ بنك الجزائر." بنك الجزائر BANK Of ALGERIA. دون ذكر السنة. https://www.bank-of-algeria.dz (تاريخ الوصول 12, 2025).

3. . استكشاف المشهد المالي: نظرة على أفضل البنوك في الإمارات العربية المتحدة. 15 07, 2024. https://excelproperties.ae/ar/blog/best-banks-in-uae (تاريخ الوصول 09, 2024).

4. . حزم التحفيز الاقتصادي للحكومة الاتحادية. 09 05, 2023. https://u.ae/ar-ae/information-and-services (تاريخ أريج حمادة. دراسة قانونية للصناعة المصرفية و خدمات مصرفية شبابية جديدة في قطاع المشاريع الصغيرة. 21 11, 2017.

http://www.areejhamadah.com/en/newsDetails/67 (تاريخ الوصول 2024).

5. "وزير المالية يفتتح ورشات تكوينية حول تطوير المالية الإسلامية والتمكين الاقتصادي في الجزائر." موقع وزارة المالية. 06 10, 2024. https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar (تاريخ الوصول 01, 2025).

6. أبو بكر المسيب. الاقتصاد الاسلامي في بريطانيا. 15 07, 2021. https://www.aleqt.com/2016/11/09/article_1100604.htm

7. الاقتصادية. النظام المصرفي البريطاني يرسم طريقه. مستقبل رقمي وعملات ورقية أقل. 23 07, 2020
https://www.aleqt.com/2020/07/22/article_1881921.html (تاريخ الوصول 11, 2024).

8. الإمارات العربية المتحدة. البوابة العربية للتنمية. 10 10, 2023.
https://arabdevelopmentportal.com/ar/node/937 (تاريخ الوصول 2023 12, 10).

9. الإماراتي المركزي. مرونة القطاع المصرفي وقوة الاحتياطيات تعزز النمو المستدام. 24 09, 2024
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1757000 (تاريخ الوصول 10, 2024).

10.دون ذكر المؤلف .المملكة المتحدة تعتزم إصدار سندات قائمة على تقنيات البلوك تشين 11 11 . 2024. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1768424 (accès le 12 2024).

11. المركزي. الخدمات المصرفية الإسلامية تمثل 23% من الأصول المصرفية في الدولة. 20 12, 2023. https://www.wam.ae/article/aq8diml (تاريخ الوصول 09, 2024).

12. وليد الشربيني. مستقبل الصناعة المصرفية في ظل التغيرات العالمية. 30 12, 202. https://masrafeyoun.ebi.gov.eg (تاريخ الوصول 2025).

13. وليد عباس. ألفريد مارشال.. يعتبر من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث. 30 05, 2021
https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/833910.html

المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdelhamid OUARET .Commet assurer la performance de l’entreprise algérienne en économie du marché : La mise à niveau par le management de la qualité ISO 9000, -Algérie .Reghaya Alger: SOCIETE NATIONALE D'IMPRIMERIE 2002 .
2. Abdoulaye, Koné . «La structure des révolutions industrielles : Trajectoires énergétiques, communicationnelles et économiques de la vapeur à l'intelligence artificielle.» IRS: Revue Internationale de la Recherche Scientifique, 10 2024.
3. Al-Nuaimi, Zahraa, et Thaeir Al-Samman. «The Development of The Banking Industry And its Impact on Sustainable Development.» Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB), 25 12 2023.
4. Angelier, Jean Pierre. Economie industrielle élément de méthode. Alger: Office publications universitaires, 1993.
5. ANGELIER, Jean Pierre. Economie industrielle -Eléments de méthodes. Alger: OPU, 1993.
6. Bank Negara Malaysia . «Reports (2018-2023).» Malaysia, 2023.
7. Bank Negara Malaysia. «repport 2015-2023.» Malaysia, 2023.
8. Bank of angland. «repport 2018-2023.» Angland, 2023.
9. Boumediene , Nadia. «L'innovation digitale dans les services en Algérie: Pratiques et résultats.» Revue de l'economie industrielle, 21 12 2002.
10. Bourlès, Renaud . Economie industrielle 2ème édition. central Marseille, 2016-2017.
11. DECAUDIN, Jean-Marc. La communication Marketing : concepts, techniques, stratégies, 2ème 2dition. France: Economica, Octobre 1999.
12. El Khazzar, Aziz, et Bouchra Chourouk. «La contribution de la transformation digitale à l’amélioration de la performance opérationnelle des acteurs de la supply chain portuaire.» International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 03 01 2025.

13. EL MODNI , RANIA, et Mounime EL KABBOURI . «IMPACT DE LA TRANSFORMATION DIGITALE SUR LE REPORTING ET LE CONTRÔLE DE GESTION : UNE ANALYSE CRITIQUE.» Management Control, Auditing and Finance Review , 02 07 2024, éd. MCAFR.

14. Ferguson, Paul, et j Glenys . Industrial Economics issues and perspectives, Second Edition. New york: New york university press, 1994.

15. Fernandez, Alain . «Définition de la mesure de la performance .» piloter. 03 04 2018. http://www.piloter.org (accès le 2023).

16. Fisher, Franklin . «Diagnosing monopoly.» Working paper department of economics. USA,: Massachusetts institute of technology, 10 1997.

17. Godefroy , Dang Nguyen. Économie industrielle appliquée. Paris: Vuibert, 1995.

18. Huynh, KIM, et Daniel Besancenot. K- Huynh-D-Besancenot,"Economie Industrielle. Paris: Brèal, 2004.

19. Jézabel, Couppey-Soubeyran, Dominique Plihon, et Kalinowski Wojtek . «Un policy-mix vert pour l'Europe.» L'Économie politique, 2024.

20. KOUBAA, Salah. Manuel d'économie industrielle : Structure, Conduite et Performance. Najah Al Jadida: l'Université Hassan II de Casablanca, 2019.

21. LEVET, Jean- louis. L'économie industrielle en évolution : les faits face aux théories. Paris: Economica, 2004.

22. Mafongoun , Dodji Moïse. «Stratégies de coopétition et performance des organisations de l'économie sociale et solidaire : une analyse des mécanismes au sein des sociétés coopératives.» These de doctorat. Cameron: Université de Douala, 2024.

23. Mahmoud Ibrahim , Noor, et Al-Namr Adnentaien . Financial Bank , Stabs an English , 3th edition . Jordan: Al Isra University , 2003.

24. MEZIANE, Badre, BADR BENTALHA, et ALLA Lhoussaine . «La PME logistique et le développement territorial régional : Une analyse qualitative.» Alternatives Managériales et Economiques, 29 07 2024.

25. Michael, Porter. Les choix stratégiques et concurrence. France: Economica, 1982.

26. Nejjar, Zakaria, et Hanane Aamoum. «Étude de l'impact du capital immatériel sur la performance financière avec la méthode Vaic: cas des entreprises marocaines cotées à la bourse des valeurs de Casablanca (BVC).» Marché et organisations(ouvrage collectif), 14 02 2022.

27. saudisinsheffield. 2023. https://saudisinsheffield.com.

28. Stigler , George. the organization of industry. Chicago: University of Chicago Press, 1983.

29. Sylvie-Saint, ONGE, et Victor HAINES. Gestion de la performance au travail : Bilan de connaissance- Préface de : Patrice ROUSSEL, Boeck, 1 ère édition. Bruxelle, 2007.

30. WAM. 2021. https://www.wam.ae.